إجراءات مقترحة للتعافي التعليمي الفعال والعادل بمصر من آثار جائحة كوفيد – ١٩ في ضوء خبرتي أستراليا وكندا

Suggested Procedures for an Effective and Equitable Educational Recovery in Egypt from the effects of the Covid-19 pandemic in light of the experiences of Australia and Canada

إعداد

م.د/ محمود حسن إسماعيل

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة حلوان

ملخص باللغة العربية:

أدت الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية بمختلف دول العالم، وعلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، إلى اهتمام المنظمات الدولية، ومعظم دول العالم المتقدمة والنامية باتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩.

وتقدم الدراسة الحالية محاولة للوقوف على تأثير جائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، وتأثيرها على التعليم، وأهداف التعافي التعليمي، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي من جائحة كوفيد ١٩، ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من جائحة كوفيد ١٩ في ضوء خبرتي أستراليا، وكندا.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لوصف وتحليل خبرتي أستراليا، وكندا في تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل، وقد تم تحليل خبرات دولتي المقارنة في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين

هذه الدول، وتفسيرها وفق السياق المجتمعي لكل دولة، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، وتوصلت الدراسة إلى استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من دراسة الخبرات، وأوجه تميزهما، وذلك ساهم في صياغة إجراءات مقترحة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩ في مصر.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد ١٩، التعافي التعليمي، التعليم الفعال، التعليم العادل.

Abstract

The negative effects of the Covid-19 pandemic on educational systems in various countries of the world, and on achieving the fourth goal of the sustainable development goals related to education, have led international organizations, and most of the developed and developing countries of the world, to take a set of necessary procedures to achieve an effective and equitable educational recovery from the effects of the Covid 19 pandemic.

The current study presents an attempt to determine the impact of the COVID-19 pandemic on the global context, its impact on education, educational recovery goals, and international perspectives to achieve educational recovery from the COVID-19 pandemic. The main objective of the study is to achieve an effective and equitable recovery of the educational system in Egypt from the Covid 19 pandemic in light of the experiences of Australia and Canada.

The comparative approach is used to describe and analyze the experiences of Australia and Canada in achieving effective and equitable educational recovery. The experiences of the two comparison countries were analyzed in the light of the "Resilience-Building Approach", clarifying the similarities and differences between these countries, and interpreting them according to the societal context of each state, and according to international perspectives to achieve educational recovery from the effects of the Covid 19 pandemic. A set of lessons learned were extracted from the study of the foreign experiences, and their aspects of distinction, and this contributed to the formulation of proposed procedures to achieve

effective and equitable educational recovery from the effects of the Covid 19 pandemic in Egypt.

Keywords: COVID-19 Pandemic, Educational recovery, Effective education, Equitable education.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تسببت جائحة كوفيد ١٩ (COVID–19) في حدوث تغييرات مفاجئة وعميقة في جميع أنحاء العالم، وكانت هذه أسوأ صدمة لأنظمة التعليم منذ عقود، مع إغلاق المدارس الأطول جنبًا إلى جنب مع الركود الذي يلوح في الأفق، وما سيؤدي إليه من انتكاسة التقدم المحرز في أهداف التنمية العالمية، ولا سيما تلك التي تركز على التعليم، ومن المرجح أن تؤدي الأزمات الاقتصادية داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي إلى التقشف المالي، وزيادة الفقر، وقلة الموارد المتاحة للاستثمار في الخدمات العامة من كل من الإنفاق المحلي والمساعدات الإنمائية، كل هذا سيؤدي إلى أزمة في التنمية البشرية تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء انتشار المرض. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P2)

كما كان لجائحة كوفيد ١٩ آثار بعيدة المدى على الطلاب والمعلمين وموظفي دعم التعليم والمجتمعات وأنظمة التعليم على نطاق أوسع، مما أدى إلى تعميق وتفاقم عدم المساواة، وقد أظهرت الجائحة أيضًا الأدوار المتعددة التي تلعبها المدارس والمؤسسات التعليمية في المجتمع، بما في ذلك توفير الوجبات المدرسية وخدمات الرعاية الصحية الأولية والاجتماعية وخاصة للطلاب من خلفيات محرومة، والتي عادة ما يتم تقديمها من قبل المؤسسات التعليمية بهدف معالجة عدم المساواة. (Education International (EI), 2020, P12)

ولذلك أصبحت إعادة فتح أبواب المدارس أولوية في جميع البلدان، لكن القيام بذلك وحده لا يكفي، ومع إعادة فتح المدارس والبدء في التحول إلى "الوضع الطبيعي الجديد"، لا يمكن للتعليم أن يعود إلى "العمل كالمعتاد"، فبعد فترات طويلة من الإغلاق، سيعود الطلاب

بمستويات غير متساوية من المعرفة والمهارات، وقد لا يعود البعض على الإطلاق، وينطبق هذا بشكل خاص على الأطفال من خلفيات أكثر حرمانًا؛ إذ قد تكون مشكلات الصحة العقلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من الانتكاسات قد نشأت أو تصاعدت عمليات الإغلاق بسبب تعطل الخدمات المدرسية، وسيحتاج الطلاب إلى دعم مخصص ومستدام أثناء إعادة تكيفهم واللحاق بالركب. (UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD, 2021, P8)

ومن ثم أصبح تعافي أنظمة التعليم من آثار الأزمة الصحية أمرًا حيويًا لصحة المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، ولإنعاش المجتمعات ككل؛ على أن تكون معالجة أوجه عدم المساواة في وصول الطلاب إلى توفير التعليم والتعلم أثناء الجائحة وبعدها مبدأً أساسيًا للتعافي الناجح لأنظمة التعليم، وأن يكون هذا التزام أساسي يجب على جميع المجتمعات الوفاء به حتى ينجح جميع الطلاب في تعلمهم، وبالتالي فإن المتعلمين هم في صميم المبادئ التي تهدف إلى تلبية احتياجات الطلاب التعليمية المعرفية والاجتماعية والعاطفية أثناء وبعد الجائحة، بمساعدة أسرهم والدعم الفعال من المعلمين والمؤسسات التعليمية ومجتمعهم الأوسع. (OECD–Education International, 2021, P1, P2)

ومن ذلك يتضح أن تركيز الدول ليس فقط على إعادة فتح مدارسها للطلاب، ولكن لمواجهة التحديات التي أدت إليها قرارات إغلاق المدارس بعد إعادة فتحها، والتي في مقدمتها توفير تعليم عادل وذو فعالية عالية لجميع الطلاب بها، للقضاء على الآثار السلبية التي أدى إليها إغلاق المدارس.

ولذلك اتخذت العديد من الدول مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي الفعال والعادل لأنظمتها التعليمية؛ لتفادي الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على التعليم بها، ففي **أستراليا** تم وضع الإطار الوطني لإدارة كوفيد ١٩ في المدارس والتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والذي يهدف إلى ضمان عودة الأطفال في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠٢٢ والاستمرار في الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة، والمدارس الابتدائية والثانوية في سياق كوفيد ١٩؛ حيث إن الحفاظ على تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها

والمدارس مفتوحة أمرًا مهمًا لتعلم الأطفال ونموهم الاجتماعي والعاطفي ورفاههم وصحتهم البدنية والعقلية، إذ يستفيد الأطفال أكثر من التعلم وجهًا لوجه ويجب تجنب المزيد من الانقطاعات، حيثما أمكن ذلك؛ لما لإغلاق مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك الآثار الخفية على الصحة العقلية للأسر وسلامة الأطفال وقدرة الأسر على المشاركة في القوى العاملة (Australian Government, 2022, P1).

كما قامت أستراليا بتبني التعلم الهجين باعتباره من السمات الأساسية للتعليم الأسترالي بعد الجائحة؛ حيث إن التعلم عن بعد أو عبر الإنترنت لن يتناسب مع جميع الطلاب، لذلك فالمرونة لتلبية الاحتياجات والظروف الفردية ستكون نهجًا إيجابيًا، بالإضافة إلى دعم الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد ١٩ على التعليم (Heffernan, A., Magyar, B., Bright, D., & Longmuir, F, 2021, P9).

ويتضح من ذلك تبني أستراليا لمجموعة من الإجراءات أكدت من خلالها على أهمية دور تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها، والمدارس وضرورة استمرارها حتى في حالات الأوبئة مع ضرورة العمل على حمايتها، وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في تعليم الطلاب، كما تم التأكيد على ضرورة تحقيق التعافي الفعال والعادل من خلال التعامل مع الجائحة ومتطلباتها، عن طريق الاستعداد المستمر لكل المتغيرات المتوقعة والتي قد تؤدي إلى إغلاق هذه المؤسسات بتوفير كافة الإمكانات المادية والصحية اللازمة لاستمرارها، وتوفير التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب.

وفي **كندا**، أصدرت وزارة التعليم في ٣٠ يوليو ٢٠٢٠ خطة تنص على أن المدارس الممولة من القطاع العام ستعمل في الخريف وفقًا لأحد النماذج الثلاثة: تعليم شخصي بالكامل (من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثامن، والمدارس الثانوية في المناطق ذات مخاطر المنخفضة من كوفيد ١٩)، مع توفير التدابير المتعلقة بالسلامة، أو نموذج معدّل للحضور بدوام جزئي، بالتناوب بين الحضور شخصيًا وعبر الإنترنت (في المدارس الثانوية حيث توجد مخاطر أعلى لجائحة كوفيد ١٩)؛ وأخيرًا التعلم عن بعد بشكل كامل؛ إذ يكون لدى الوالدين خيار تسجيل أطفالهم في التعليم عن بعد، والذي يحترم دورهم الأساسي

في اتخاذ القرار النهائي فيما إذا كانوا يشعرون بالأمان مع عودة أطفالهم إلى المدرسة (Gallagher Mackay & Et al, 2021, P9).

كما تبنت كندا نهج التعلم للتعافي من خلال تنفيذ تدابير للمساعدة في التخفيف من اضطراب التعلم قدر الإمكان، وشملت هذه التدابير الحفاظ على التعلم الشخصي عالي الجودة مع تدابير الصحة والسلامة الرئيسية، وتوفير التعلم عن بعد عندما يتعذر التعلم الشخصي، وتوسيع برامج المدرسة الصيفية لمدة عامين متتاليين، كما تضمن نهج التعلم للتعافي التركيز على الصحة العقلية للطلاب ورفاههم، والقراءة والرياضيات، وإعادة إشراك الطلاب، ودعم اللغة، ودعم المعلم من خلال مجتمعات التعلم المهنية والفرص لمشاركة الممارسات الفعالة (Ministry of Education, 2021, P6).

وبذلك يتضح قيام كندا بتبني الأساليب التعليمية المناسبة للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩، ما بين التعليم وجهًا لوجه، أو التعليم الهجين، أو التعليم عن بعد، بما يتناسب مع الظروف المختلفة للطلاب، وبما يضمن استمرار العملية التعليمية بصورة جيدة، في جميع أنحاء كندا، ولجميع طلابها، كما يتضح تأكيدها على أهمية التعلم للتعافي والذي من خلاله يمكن تعويض الطلاب عن فترات الإضطراب وإغلاق المدارس، لما يتمتع به من مرونة في تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الطلاب ورفاههم.

وفي مصر تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات مع بداية ظهور الموجة الأولى لجائحة كوفيد ١٩ تمثلت في تعليق الدراسة بجميع المدارس في ١٥ مارس ٢٠٢٠، وتم صياغة استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استقرار العملية التعليمية وصحة الطلاب والعاملين والتواصل بين الطلاب والمعلمين، والتي من أهم ملامحها إطلاق التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، وتوفير محتوى رقمي على المكتبة الرقمية وبنك المعرفة، وإنشاء قناة فضائية، وفصول افتراضية على منصة Edmodo، واستبدال التقييم التقليدي في سنوات النقل بإجراء الطلاب لأبحاث ومشورعات بحثية، وفي العام الدراسي ٢٠٢٠– ٢٠٢١ ومع بداية الموجة الثانية من جائحة كوفيد ١٩ تم عمل برامج تليفزيونية طبقًا لكل صف دراسي بدءًا من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي، وتم تنفيذ خطة التباعد الاجتماعي مع

وضع معايير تتناسب مع كل مرحلة حيث تمت التوصية بالذهاب إلى الفصول الدراسية من دور الحضانة وحتى الصف الثالث الابتدائي إلى المدرسة يومًيا، وطلاب الصفوف الأخرى في حدود يومين أسبوعيًا حسب ظروف كل مدرسة وكثافة الطلاب في الفصل الواحد. (مجاهد، محمد، نوفمبر ٢٠٢٠، ص١٢، ص١٥)

كما أصدر وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الدوري رقم (٩) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٢٠، بِشأن نظام التقييم والدراسة خلال الفترة المتبقية من الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، والذي نص على عدم احتساب الأيام الباقية من الفصل الدراسى الأول ضمن أيام الغياب – لمن يرغب فى ذلك – مع استمرار فتح المدارس أمام الطلاب الراغبين فى الحضور واستمرار العمل بمجموعات التقوية، وعلى المدرسة توجيه الطلاب من الصف الرابع الابتدائى وحتى الصف الثالث الإعدادى لمتابعة قناة مدرستنا (١)، وطلاب المرحلة الثانوية لمتابعة قناة مدرستنا (٢) وإعلامهم بمواعيد بث القنوات التعليمية لمتابعة مراجعة المناهج الخاصة بهم، بالإضافة إلى مساعدتهم فى الدخول على المنصات الرقمية الخاصة بهم (الكتاب الدوري رقم (٩)، بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٢٠)، كما أعلن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، استعداد كافة المدارس والجامعات على مستوى الجمهورية لإتمام الفصل الدراسي الثاني خلال العام الدراسي ٢٠٢٠–٢٠٢١، دون إلغاء، وسيكون الحضور اختيارياً بالمدارس، ويقتضي الغياب الاختياري إقرارًا رسميًا من ولي الأمر، على أن يحضر الطالب أيام الاختبارات والامتحانات فقط.

وفي العام الدراسي ٢٠٢١– ٢٠٢٢ أعلنت وزارة التربية والتعليم عن انتظام الدراسة بالمدارس المختلفة مع اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية منها تحميل وطباعة الخطة الوقائية للعام الدراسي الجديد ٢٠٢١/٢٠٢٢، الصادرة من وزارة الصحة والسكان، قطاع الطب الوقائي، والتي تم تحميلها على الموقع الإلكتروني للوزارة، وتعميمها وتوزيعها على الإدارات والمدارس، والتنسيق مع مديرية الصحة لاتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كوفيد ١٩، والتأكيد على الالتزام بما جاء بالكتاب الدوري رقم ١٨ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧، والكتاب الدوري رقم ٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢، بشأن متابعة تلقي اللقاح ضد فيروس كوفيد ١٩، للعاملين بالتربية والتعليم، والالتزام بالإجراء الوقائي للتعامل مع

حالات كوفيد ١٩ المستجد (كوفيد–١٩)، وتنفيذ آليات الغلق. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١)

ومما سبق يتضح، اتخاذ مصر لمجموعة من الإجراءات التي حاولت من خلالها التعامل مع الموجات المختلفة للجائحة؛ لضمان استمرار العملية التعليمية، دون الحاجة إلى تعطيل الدراسة أثناء فترات إغلاق المدارس، لكن دون الأخذ في الاعتبار للإمكانات المتاحة، ومدى تمكن مختلف المحافظات والمناطق التعليمية والمدارس بها لتلبية مثل هذه التدابير والإجراءات حتى تتمكن من توفير التعليم الفعال والعادل لمختلف طلاب جمهورية مصر العربية.

مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها:

أدى إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى استجابةً للجائحة إلى وجود العديد من المظاهر السلبية التي أشارت إليه اليونسكو على أنه أزمة عالمية للتعليم والتعلم في وقت اضطرت فيه البلدان إلى الاعتماد على التعليم والتعلم عن بعد، والتي تمثلت في:

١– ٤٣٪ (٧٠٦ مليون متعلم) ليس لديهم اتصال بالإنترنت في المنزل.

٢– نصف إجمالي عدد المتعلمين الذين تركوا المدرسة بسبب الإغلاق – حوالي ٨٢٦ مليون طالب – لا يملكون أجهزة حاسوب منزلية.

٣– يعيش ٥٦ مليون متعلم في مواقع لا تخدمها شبكات الهاتف المحمول، لذلك لا يمكنهم استخدام الهواتف المحمولة للوصول إلى المعلومات أو للاتصال بمعلميهم أو مع أقرانهم.

٤– وقد تضرر ما لا يقل عن ٦٣ مليون معلم ابتدائي وثانوي من جراء إغلاق المدارس.

٥– لا تستطيع الأسر الأشد فقراً الوصول إلى التلفزيون والراديو. (Education International, 2020, P36)

وبالإضافة إلى ما سبق أظهرت الأزمة بعض أوجه الضعف المسيطر على أداء منظومة التعليم في مصر، فقد كشف تعليق الدراسة عن خلل واضح في الاستجابة له كإجراء إجباري، وتتلخص أهم ملامح هذا الضعف في الآتي:

١– انخفاض الموازنة المخصصة للتعليم، وبالتالي لن يصاحبها أي تطوير فعلي لمنظومة التعليم .

٢- عدم تنفيذ آلية التعلم عن بعد بالشكل السليم، في حين سيصبح اعتمادها كآلية للتعلم هو الواقع الجديد.

٣- اتساع الفجوة بين المؤسسات الحكومية والخاصة والدولية فيما يتعلق بجودة التعليم نظراً لاختلاف جاهزية الأولى للتعلم عن بعد، خاصة فيما يتعلق بالمدن والقرى والنجوع بالمناطق الريفية، خارج المحافظات الكبرى.

٤- أثر ضعف البنية التكنولوجية التحتية لقطاع التعليم خاصة بالمناطق الريفية بشكل رئيسي في تفاقم المشكلة، ومن ناحية أخرى أدى الضغط الزائد على شبكات الإنترنت نتيجة لمتابعة الطلاب لدروسهم ومتابعة أولياء الأمور لأشغالهم من المنزل إلى ضعف ملحوظ في جودة أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥- ضعف الاستعدادات الصحية بالمدارس وتراجع دور هيئة ضمان الجودة بالرغم من أهميتها.

٦- فقد الطلاب للمحتوى التعليمي نتيجة امتداد فترات إغلاق المدارس، والذي أدى إلى ظهور مشكلة في انتقال الطلاب إلى السنوات الدراسية التالية نتيجة لاختلاف مستويات التحصيل التعليمي للسنوات السابقة وبالأخص في الريف والمدارس الحكومية نتيجة لصعوبة التعلم عن بعد، وصعوبة تحديد آلية التقييم نظراً لإلغاء الاختبارات النهائية لطلاب المدارس، بكافة المراحل وأهمها الشهادة الإعدادية والثانوية العامة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص١١، ص١٣، ص١٧).

٧- كما أنه من الصعب تدارك الطلاب ما فاتهم من المنهج الدراسي أثناء فترات الإغلاق، ولذلك يلجأ نحو ثلثهم إلى تعويض الأمر عن طريق الدروس الخصوصية. (البنك الدولي، ٢٠٢١)

٨- ندرة إمكانات المعلمين في استخدام التكنولوجيا والتعلم عن بعد.

٩- قلة قدرة الطلاب على استخدام تقنيات التعلم عن بعد.

١٠- عنصر المفاجأة في طرح التعلم الإلكتروني الذي تسبب في حالة من الفوضى والارتباك. (عبد الرحمن، مريم شوقي، وربيع، أميرة أحمد، ٢٠٢٠، ص٥٦)

١١- الضغط النفسي، وزيادة العبء على الطالب، ووجوب متابعة نفسه بنفسه.

١٢– ضعف شبكة الإنترنت، والتكاليف المرتفعة لمتابعة الدروس وتحمليها عبر الأنترنت.

١٣– الفجوة الرقمية بين من هم بمقدورهم استخدام الإنترنت: بسبب امتلاكهم المهارة اللازمة والقدرة المادية، وبين الذين لا يستطيعون استخدام الإنترنت. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١، ص٨)

١٤– افتقاد المناهج للشكل الحديث المناسب للتعليم عن بعد، وأنها مازالت تقليدية.

١٥– ظهر بشدة التفاوت الطبقي في التعليم، وتسبب إغلاق المدارس في تفاقم مشكلة عدم تكافؤ الفرص في التعليم، وأثر بشكل كبير على الفئات المهمشة في البيئات الأكثر فقرًا في المجتمع المصري. (أبو عليوة، نهلة سيد، ٢٠٢١، ص ٣٠)

وبالرغم من أوجه الضعف والقصور في نظام التعليم المصري سالفة الذكر التي أظهرتها الجائحة، وبالإضافة إلى امتداد فترات الاغلاق على مدار عامين كاملين، إلا أن سياسات الوزارة المتعلقة بإعادة فتح المدارس تجاوزت هذه المشكلات، ولم تقدم حلول لها تتضمن وجود إجراءات حقيقية تضمن كفاءة وفعالية العملية التعليمية وعدالتها، واكتفت بالتأكيد على الاجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة، بما يؤثر سلبًا على تحقيق تعافي فعال وعادل للنظام التعليمي، الأمر الذي يتطلب دراسة جهود بعض الدول الأجنبية للتعرف على الإجراءات التي اتخذتها في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظمها التعليمية بعد الجائحة.

ومن ثم تسعى الدراسة الحالية للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩ (COVID- 19) في ضوء خبرات كل من أستراليا، وكندا؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١– ما تأثير جائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية؟ وما المنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثارها؟

٢– ما خبرة أستراليا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من آثار جائحة كوفيد ١٩؟

٣– ما خبرة كندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من آثار جائحة كوفيد ١٩؟

٤- ما أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات كل أستراليا، وكندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩؟

٥- ما واقع جهود مصر التعليمية في مواجهة جائحة كوفيد ١٩؟

٦- ما الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩ على ضوء خبرة كل من أستراليا، وكندا، وبما يتفق مع ظروف المجتمع المصري وسياقه الثقافي؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد COVID- 19 في ضوء خبرتي أستراليا، وكندا.

ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

١- التعرف على تأثير جائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثارها.

٢- التعرف على خبرة أستراليا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٣- التعرف على خبرة كندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٤- التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات كل أستراليا وكندا في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٥- الكشف عن واقع الجهود المصرية التعليمية المبذولة في مواجهة جائحة كوفيد ١٩.

٦- التوصل إلى بعض الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩ على ضوء خبرة كل من أستراليا، وكندا، وبما يتفق مع ظروف المجتمع المصري وسياقه الثقافي.

أهمية الدراسة:

يتوقع الباحث أن تفيد هذه الدراسة كلًا من:

١- صانعي السياسة وأصحاب القرار بوزارة التربية والتعليم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٢- الطلاب والمعلمين ومديري المدارس المختلفة بما يمكنهم من التعافي السريع من الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩.

حدود الدراسة:

تعرض الدراسة فيما يلي للحدود المكانية، والحدود الموضوعية، وهي:

- **الحدود المكانية:**

اقتصرت الدراسة على تناول خبرات كل من أستراليا، وكندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩.

ويرجع اختيار الباحث لهاتين الدولتين للأسباب التالية:

١- **تم اختيار أستراليا:** نظرًا لأنها من أوائل الدول التي تمكنت من إعادة فتح المدارس من خلال **خطة إدارة العودة إلى المدرسة** The managed return to school plan، والتي سعت الدولة من خلالها إلى ضمان معرفة كل طالب وتقديره ورعايته في المدارس؛ حيث يجب أن يحصل كل طفل على فرصة متساوية للالتحاق بالمدرسة جسديًا على الأقل يومًا واحدًا في الأسبوع، فكان العامل المهم في الإعلان عن خطة إدارة العودة إلى المدرسة أنها تقود التعليم إلى مرحلة التعافي من كوفيد ١٩، وإعطاء خريطة طريق لكيفية استمرار العمل لتحقيق أفضل النتائج للطلاب في المستقبل (NSW Department of Education, 2020, P6)، بالإضافة إلى أنها تتناسب مع مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، الذي تتبناه الدراسة.

٢- **ويرجع اختيار كندا:** إلى ما أظهرته مجالس المدارس والمعلمين والطلاب وعائلاتهم من مرونة في الاستجابة للتغيرات في بيئات التعلم الخاصة بهم، بالإضافة إلى تبني طرق جديدة للتعليم والتعلم والتواصل، والجهود التي بذلتها الدولة في مساعدة المدارس في الحفاظ على أماكن صحية وآمنة للتعلم والعمل ودعم استمرارية التعلم للطلاب خلال هذا الوقت

الصعب (Ministry of Education, 2021, P1)، بالإضافة إلى أنها تتناسب مع مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach ، الذي تتبناه الدراسة.

- **الحدود الموضوعية:**

اقتصرت الدراسة على تناول إجراءات تحقيق التعافي التعليمي للتعليم قبل الجامعي من آثار جائحة كوفيد ١٩ من خلال ما يلي:

١– الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، والنظم التعليمية العالمية، وأهداف التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، والمنظورات الدولية لتحقيق تعافي التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٢– إجراءات تحقيق التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩ في دولتي المقارنة في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach ، من حيث:

أ– التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة .

ب– برامج التعليم المبتكرة للتعلم، والرفاه، والحماية الاجتماعية، والعاطفية.

جـ– الموارد البشرية، والمادية، والمالية المتاحة، والمنصفة.

مصطلحات الدراسة:

تعرض الدراسة فيما يلي للمصطلحات التالية:

١– كوفيد ١٩ (COVID–19):

كوفيد ١٩ يعني "مرض فيروس كوفيد ١٩ ٢٠١٩"، وهو ناتج عن فيروس يسمى SARS–CoV–2، وظهر الفيروس لأول مرة في أواخر عام ٢٠١٩ وانتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم. (Kelly Crowley, Kathryn A Martin, MD, 2021)

فهو مرض ناجم عن فيروس كوفيد ١٩ المستجد، ويسمى متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة، والذي تم تحديده لأول مرة وسط تفشي حالات أمراض الجهاز التنفسي في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، الصين، وتم إبلاغ منظمة الصحة العالمية في البداية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وفي ٣٠ يناير ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي كوفيد ١٩ كحالة طوارئ صحية عالمية، وفي ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن

كوفيد ١٩ جائحة عالمية، وهو أول تصنيف لها منذ إعلان أنفلونزا H1N1 جائحة في عام ٢٠٠٩م (Medscape: 2022) .

وقد صاحب انتشار الفيروس تأثير كارثي على التركيبة السكانية في العالم، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٦ مليون إنسان في جميع أنحاء العالم، وهي الأزمة الصحية العالمية الأكثر تداعيات منذ عصر جائحة الإنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨م، ومنذ إعلانه جائحة عالمية، اجتاح جميع دول العالم، وأدى إلى فقدان سبل العيش بسبب عمليات الإغلاق المطولة، والتي كان لها تأثير مضاعف على الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من التقدم الكبير في البحث السريري الذي أدى إلى فهم أفضل للفيروسات، فقد أصبح الحد من الانتشار المستمر لهذا الفيروس ومتغيراته قضية تثير قلقًا متزايدًا، وبخاصة أنه يستمر في إحداث الفوضى في جميع أنحاء العالم، حيث عانت العديد من البلدان موجة ثانية أو ثالثة من تفشي هذا المرض الفيروسي الذي يُعزى أساسًا إلى ظهور متغيرات متحولة للفيروس. (NCBI: 2022)

٢- التعافي التعليمي Recovery Education:

يعرف التعافي لغويًا أنه: تَعافَى: (فعل) تعافى يتعافى، تَعافَ، تعافيًا، فهو مُتعافٍ، والمفعول معافى، وتَعَافَى الْمَرِيضُ: اِسْتَرْجَعَ قُوَاهُ، شُفِيَ، والمُعَافى: الْمُتَمَتِّعُ بِالعَافِيَةِ وَالسَّلاَمَةِ. (بن يعقوب، مجد الدين أبو طاهر محمد، ٢٠٠٥)

كما يعني التعافي عملية العودة للنشاط الطبيعي بعد فترة من النشاط البطيء. (Macmillan Dictionary, 2022)

وكذلك يعني التعافي الرجوع أو الاستعادة، مثل استعادة القوة والهدوء والاتزان، أو استعادة حالة سابقة، أو استعادة شيء مفقود. (Dictionary.Com, 2022)

كما يعني التعافي العملية التي تصبح من خلالها أفضل من جديد بعد مرض أو إصابة، وكذلك يعني عملية التحسن أو أن تصبح أقوى مرة أخرى. (the Oxford Advanced Learner's Dictionary, 2022)

ووفقًا للبنك الدولي، واليونسكو، واليونيسيف فإن التعافي التعليمي من جائحة كوفيد ١٩ لا يعني فقط أن تفتح المدارس أبوابها ببساطة بعد جائحة كوفيد ١٩، وإنما مساعدة المدارس

على الاستعداد لتقديم ما يحتاجه الطلاب من دعم مخصص ومستدام لمساعدتهم على إعادة التكيف والتعويض بعد الجائحة، ومواجهة التحديات الهائلة القادمة. (UNESCO, World Bank, UNICEF, 2021, P2)

ومما سبق يمكن تعريف التعافي التعليمي **إجرائيًا** على أنه استعادة قدرة النظم التعليمية على تقديم الخدمات التعليمية لمختلف الطلاب، بصورة فعالة وعادلة، والقدرة على التكيف مع المستجدات التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ المستجد.

٣- التعليم الفعال:

ويعني الدرجة التي يعمل بها النظام التعليمي بشكل جيد، ويحقق النتائج المرجوة منه. (Macmillan Dictionary, 2022)، وهو ما سوف تتبناه الدراسة.

٤- التعليم العادل:

يعني أن يحصل كل طالب على ما يحتاجه ليكون ناجحًا، بناءً على فهم أن الطلاب لديهم احتياجات مختلفة. (Education International (EI) 2020, P7)، وهو التعريف الذي سوف تتبناه الدراسة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بما يتضمنه من خطوات إجرائية تتضمن ما يلي:

١- وصف الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، والنظم التعليمية العالمية، وأهداف التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، والمنظورات الدولية لتحقيق تعافي التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩.

٢- تحليل لأبرز ما يميز خبرة كل من أستراليا، وكندا في تحقيق التعافي التعليمي من جائحة كوفيد ١٩.

٣- تفسير ملامح إجراءات تحقيق التعافي التعليمي في دولتي المقارنة، وفق السياق المجتمعي لكل دولة، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي من آثار الجائحة.

٤- الخروج بدروس مستفادة، من دولتي المقارنة بما يسهم في صياغة إجراءات مقترحة لتحقيق التعافي التعليمي من جائحة كوفيد ١٩.

وقد تم تحليل خبرات دولتي المقارنة في ضوء مدخل بناء المرونة –Resilience Building Approach:

من أجل فهم تأثير الأزمة والدروس التي يمكن للدول تعلمها لتحسين سياساتها التعليمية، ويتضمن مفهوم «المرونة» قدرة النظام على التوقع والاستيعاب والتعافي والتكيف مع مجموعة واسعة من التهديدات النظامية؛ لذلك تشير المرونة إلى أن النظام يمكن أن يعود إلى استقراره الأصلي، مع إدخال الابتكارات والقدرات التي تم تطويرها استجابة للأزمة، ولتحقيق التعافي.

ويُعرِّف البنك الدولي مدخل مرونة نظام التعليم على أنها: قدرة نظام التعليم على الصمود معتمدًا على: ١) توجه إستراتيجي هادف وذات صلة للتعليم في سياق الأزمات، (٢) البرامج التعليمية المبتكرة في التعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، (٣) الموارد البشرية، والمادية، والمالية المتاحة، والمنصفة. (Van der Graaf, L., Dunajeva, J., Siarova, H., Bankauskaite, R., 2021, P17)

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث، مع التعقيب عليها لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية، ومدى الاستفادة منها:

أولًا الدراسات العربية:

وتتضمن الدراسات التالية:

١– دراسة مصطفى أحمد عبد الله، وعادل حلمي أمين (٢٠٢٠)، بعنوان: تصور مقترح لتطبيق التعليم الهجين بمدارس التعليم الثانوي العام بمصر في ظل جائحة كوفيد ١٩ المستجد Covid–19:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرف ماهية التعليم الهجين وخصائصه، والوقوف على دواعي تطبيق التعليم الهجين بمدارس التعليم الثانوي العام في ظل جائحة كوفيد ١٩ المستجد Covid–19، والمتغيرات المعاصرة الداعية لذلك.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الواقع التعليمي في مصر يشير إلى أن التعلم الإلكتروني لم يكن راسخًا بشكل كبير، وأنه في ظل تداعيات أزمة جائحة كوفيد ١٩ المستجد من إغلاق المدارس والجامعات، وأصبح التعليم الهجين يمثل أفضل استجابة تعليمية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩. (عبد الله، مصطفى أحمد، وأمين، عادل حلمي، ٢٠٢٠)

٢- دراسة مريم شوقي عبد الرحمن، وأميرة أحمد ربيع، ٢٠٢٠، بعنوان: أزمة جائحة كوفيد ١٩ والتوسع في التعليم الإلكتروني في مصر:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى طرح مختلف أبعاد جائحة فيروس كوفيد ١٩ وتأثيراته، والتعرف على التعلم الإلكتروني واحتياجات التحول الرقمي.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تعقد وزارة التربية والتعليم دروات تدريبية للمعلمين واكسابهم مهارات التعامل مع تكنولوجيا العصر الرقمي وتطبيقاتها التربوية. (عبد الرحمن، مريم شوقي، وربيع، أميرة أحمد، ٢٠٢٠)

٣- ورقة بحثية: نهلة سيد أبو عليوة، ٢٠٢١، بعنوان: إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كوفيد ١٩ باستخدام معايير ايني INEE – (نظرة تحليلية):

هدف الورقة: هدفت الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على جوانب من إدارة أزمة التعليم في ظل جائحة كوفيد ١٩ في الموجة الأولى والثانية والثالثة، وتحليلها للوصول إلى بعض المقترحات لإدارة هذه الأزمة في ضوء المعايير التي وضعتها الشبكة الدولية المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارىء ايني INEE.

نتائج الورقة: خلصت الورقة إلى أن أزمة كوفيد ١٩ قد أظهرت وجود تفاوت في الحصول على فرص متكافئة في التعليم عن بعد، كما أظهرت الحاجة إلى تبني التعليم عن بعد كمنظومة تربوية، كما قدمت الورقة مجموعة من المقترحات لإدارة أزمة التعليم في ضوء معايير الشبكة الدولية المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارىء ايني (INEE). (أبو عليوة، نهلة سيد، ٢٠٢١)

٤- ورقة بحثية: الهلالي الشربيني، ٢٠٢١، بعنوان: مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا:

هدف الورقة: هدفت الورقة البحثية إلى تمكين السياسة التعليمية في مصر من مساعدة النظام التعليمي المصري من الخروج من أزماته الحالية إلى حالة التوازن، والتكامل بما يضمن استمراره في أداء وظيفته بصورة منتظمة ومتوازنة وعلى مستوى عال يفي بمتطلبات وتطلعات المجتمع المصري، ويجعل التعليم قطاعًا إنتاجيًا فاعلًا وخلاقًا فيما بعد جائحة كوفيد ١٩.

نتائج الورقة: خلصت الورقة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن الاسترشاد بها والاستفادة منها في رسم وتحديد توجهات السياسة التعليمية في مصر فيما بعد الجائحة الحالية (كوفيد ١٩). (الهلالي، الهلالي الشربيني، ٢٠٢١)

ثانيًا الدراسات الأجنبية:

وتتضمن الدراسات التالية:

١- دراسة إيمانويل بيتش Emmanuel Béché ٢٠٢٠، بعنوان: استجابات الكاميرون لجائحة كوفيد ١٩ في قطاع التعليم: الكشف عن نظام تعليمي غير ملائم:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تفسير الاستجابات الكاميرونية لجائحة كوفيد ١٩ في قطاع التعليم.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة أن نظام التعليم الكاميروني يعاني من عدم التنظيم وعدم المساواة في التعليم والإقصاء، وهي مشاكل تؤثر على حياة المتعلمين اليومية على المستوى الشخصي، كما أظهرت أوجه القصور الهيكلية والتربوية التي كشفت عنها نتائج هذه الدراسة أنه يجب على الكاميرون أن تصر على أمرين إذا أرادت ضمان الحياة التعليمية في حالة حدوث أزمات أخرى مماثلة، وهما (١) دمج تقنيات التعلم عن بعد؛ (٢) تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتعليمية الأساسية. (Béché, E., 2020)

٢- دراسة شافييه بونال، وشيلا غونزاليس Xavier Bonal · Sheila González (٢٠٢٠)، بعنوان: تأثير الإغلاق على فجوة التعلم: أقسام الأسرة والمدرسة في أوقات الأزمات:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير إغلاق المدارس على فجوة التعلم بين الأطفال من خلفيات اجتماعية مختلفة في كتالونيا.

منهج الدارسة: المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: اختلفت النتائج حسب نوع المدرسة (عامة / خاصة) من حيث التحاق الطلاب، ورأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة، والظروف المعيشية للأسرة، كما سلط المؤلفون الضوء على أهمية دور المدرسة في ضمان فرص التعلم للأطفال من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة، وناقشوا بعض الآثار السياسية لنتائجهم. (Bonal, X., & González, S., 2020)

٣- دراسة إيريونج كسو Eryong Xue، وآخرون (٢٠٢٠)، بعنوان: استجابة التعليم في الصين لجائحة كوفيد ١٩: منظور لتحليل السياسات:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية استجابات التعليم في الصين لجائحة كوفيد ١٩ من منظور تحليل السياسات.

منهج الدراسة: منظور تحليل السياسات.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن خصائص وخبرة سياسة التعليم في الصين تركزت في الاستجابة للوباء على تشكيل نظام حكم تحت القيادة المركزية والموحدة للحزب الشيوعي الصيني، وبناء نمط تتعاون فيه العائلات والمدارس بشكل وثيق لتعزيز التنمية السلسة للتعليم والتعلم، والتحول من بديل طارئ أثناء الأزمة إلى دافع مهم لتعزيز تحول نموذج التعليم، وإيلاء اهتمام كبير للمناطق النائية والفقيرة ومجموعات الطلاب المحرومة. (Xue, E., Li, J., Li, T., & Shang, W., 2021)

٤- دراسة ملك زعلوك، وآخرون (٢٠٢١)، بعنوان: خلق القيمة من خلال مجتمعات الأقران من المتعلمين في سياق مصري أثناء جائحة كوفيد ١٩:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جدوى وفعالية مجتمعات التعلم المهنية في ضمان جودة التعلم أثناء الأزمات.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لعدد ١٧ مدرسة شاركوا في شراكة بين المدرسة والجامعة من أجل الإصلاح.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن المعلمين المشاركين قد غيّروا بالفعل بشكل كبير أساليب التدريس وثقافة المدرسة وهوياتهم وموقفهم تجاه مهنتهم، واستمروا في التواصل مع أقرانهم في مجتمعات التعلم التي قاموا بإنشائها أثناء المشروع، كما توصلت إلى أن مجتمعات التعلم أصبحت داعم قوي لهم أثناء الأزمة. (Zaalouk, M., El-Deghaidy, H., Eid, L., & Ramadan, L., 2021)

٥- دراسة فاطمة نيشان، وأحمد محمد (٢٠٢١)، بعنوان: ظهور أقوى: توجهات السياسة العامة لفيروس كوفيد -١٩ وما بعده للمدارس العامة في جزر المالديف:

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف اتجاهات السياسة التعليمية في جزر المالديف لمواصلة التعلم في المدارس العامة أثناء جائحة كوفيد ١٩، وتحديد تغييرات السياسة التي يمكن أن تحسن استعداد المدارس للأوبئة في المستقبل.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: حددت هذه الدراسة تغييرات مهمة في السياسة للمدارس العامة في جزر المالديف أثناء جائحة كوفيد ١٩، وكانت هذه استجابة مبكرة وتوجيهات سياسية في الوقت المناسب لمواصلة التعليم أثناء جائحة كوفيد ١٩، ومن النتائج الأخرى التغيير الفعال للسياسات التربوية من أجل تنفيذها حيث تم تدريب المعلمين على التدريس عبر الإنترنت، وبالتالي زيادة كفاءتهم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أدى ذلك إلى وجود معلمين مرنين قادرين على توفير التعليم خلال الأوقات الصعبة للجائحة، ومن ثم، فمن الواضح أن النظام المدرسي في جزر المالديف سوف يظهر أقوى بعد الجائحة. (Nishan, F., & Mohamed, A., 2021)

التعليق على الدراسات السابقة:

تم التعليق على الدراسات العربية والأجنبية من خلال توضيح أوجه الشبه والاختلاف بينهم وبين الدراسة الحالية من حيث: الهدف، والمنهجية المستخدمة، وما توصلت إليه هذه الدراسات، وأوجه الاستفادة منها.

من **حيث الهدف، تتشابه** الدراسة الحالية مع دراسة (مريم شوقي عبد الرحمن، وأميرة أحمد ربيع، ونهلة سيد أبو عليوة)، في التعرف على أبعاد جائحة كوفيد ١٩ وتأثيراتها، كما تتشابه مع بعض الدراسات في التركيز على استجابات الدول لتأثير جائحة كوفيد ١٩، دراسة (إيمانويل بيتش)، ودراسة (إيريونج كسو، وآخرون)، ودراسة (فاطمة نيشان وأحمد محمد)، ولكن **اختلفت** الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة في الاهتمام بتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩ في ضوء خبرات كل من أستراليا، وكندا.

ومن حيث **المنهجية المستخدمة، اختلفت** الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة، فقد إستخدمت الدراسية الحالية المنهج المقارن، لوصف وتفسير وتحليل خبرات بعض الدول في تحقيق التعافي التعليمي من جائحة كوفيد –١٩، وقد تم الاعتماد على مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، والذي من خلاله يتم تحليل قدرة نظام التعليم على الصمود معتمدًا على: ١) توجه إستراتيجي هادف وذات صلة للتعليم في سياق الأزمات، (٢) برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، (٣) الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة.

ومن حيث **ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج**، فقد تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الوصول إلى نتائج تشير إلى مدى تأثير إغلاق المدارس لفترات طويلة على المستوى التعليمي للطلاب خاصة من المناطق النائية والفقيرة، والمحرومة، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة لتداعيات الجائحة، وكذلك السياسات اللازمة لمواجهة الأوقات الصعبة للجائحة، وتختلف الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية تحقيق التعافي التعليمي لما بعد الجائحة.

ومن حيث **أوجه الاستفادة**، فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة العربية في التعرف على مدى تأثير جائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي المصري، بالإضافة إلى مدى نجاح بعض المقترحات التي وضعتها هذه الدراسات كحل لأزمة كوفيد ١٩ والتقليل من تأثيرها على نظام التعليم المصري مثل التعليم الهجين، والتعليم الإلكتروني، ومجتمعات التعلم المهنية للمعلمين، كما أستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة الأجنبية في التعرف على التأثير العالمي لجائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية العالمية، بالإضافة إلى التعرف على نماذج لمجهودات العديد من الدول في مواجهة جائحة كوفيد ١٩ وآثارها على النظم التعليمية، مثل الصين، وجزر المالديف، والكاميرون.

خطوات الدراسة:

اشتملت الدراسة الحالية على الخطوات الرئيسية التالية:

١– الخطوة الأولي: تحديد الإطار العام للدراسة، من حيث تحديد المشكلة والأسئلة، وصياغة الأهداف والأهمية، ووضع حدود الدراسة، وتحديد المنهج والمصطلحات، وحصر الدراسات السابقة وعرضها والتعليق عليها.

٢– الخطوة الثانية: دراسة الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، والنظم التعليمية العالمية، وأهداف التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، والمنظورات الدولية لتحقيق تعافي التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩، وفقًا لما جاء في وثائق المنظمات الدولية والآدبيات التربوية المعاصرة، من خلال دراسة آثار جائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، وآثارها على التعليم العالمي، وأهداف التعافي التعليمي، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثارها.

٣– الخطوة الثالثة: تناول إجراءات تحقيق التعافي التعليمي بدولتي المقارنة، إذ قام الباحث في ضوء مدخل المرونة الذي تتبناه الدراسة باختيار دولتي المقارنة وتناول إجراءات تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩ بهما من خلال جمع المادة العلمية الخاصة بخبرات دولتي المقارنة فيما يتعلق بتحقيق التعافي التعليمي بتلك الدول من الوثائق والدوريات والمواقع الرسمية لها، بالتحليل والتفسير، للكشف عن جوانب التميز بها.

٤- الخطوة الرابعة: التحليل المقارن لخبرات دولتي المقارنة فيما يتعلق بتحقيق التعافي التعليمي، إذ قام الباحث باستخلاص أوجه التشابه والاختلاف الخاصة بكل محور من محاور مدخل المرونة في دولتي المقارنة، وتفسير ذلك في ضوء السياقات الثقافية الخاصة بكل منهما، وفي ضوء المنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي.

٥- الخطوة الخامسة: تناول الجهود التعليمية التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، من خلال الرجوع إلى الوثائق الرسمية والكتب وجمع المعلومات من موقع وزارة التربية والتعليم للوقوف على الجهود التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩.

٦- الخطوة السادسة: التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي في مصر من آثار جائحة كوفيد ١٩ على ضوء خبرتي أستراليا، وكندا.

القسم الثاني: جائحة كوفيد ١٩ وتأثيراتها على النظم التعليمية العالمية، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل

تمهيد:

شهدت المجتمعات في جميع أنحاء العالم منذ أن بدأت جائحة كوفيد – ١٩ في أوائل عام ٢٠٢٠، أشد الاضطرابات عمقًا، فلقد مات الكثير من الناس، وعانى كثيرون آخرون من المشقة والخسارة، وكافحت الاقتصادات لتعمل، حيث مرت المجتمعات بضغوط هائلة، وتعرضت الخدمات العامة لضغوط هائلة لتقديم خدمات عالية الجودة، لا سيما الخدمات الصحية، كما واجه التعليم اضطرابات خاصة، ففي عام ٢٠٢٠ اضطرت غالبية البلدان في جميع أنحاء العالم إلى إغلاق مباني مدارسها لمدة ثمانية أشهر في المتوسط. (Education International, 2021, P1)

ونظرًا للآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي بشكل عام، وعلى التعليم بشكل خاص، فقد سعت المنظمات الدولية، ومختلف دول العالم إلى العمل على تحقيق التعافي التعليمي من هذه الآثار وتعزيز التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب، وفيما يلي يتناول هذا القسم، جائحة كوفيد ١٩ وتأثيرها على السياق العالمي، وجائحة كوفيد ١٩

وتأثيرها على التعليم، ثم أهداف التعافي التعليمي، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي، وذلك كما يلي:

أولًا: جائحة كوفيد ١٩ وتأثيرها على السياق العالمي:

كان لجائحة كوفيد ١٩ تأثير غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، فبعد اكتشاف الحالة الأولى في مدينة ووهان Wuhan الصينية، أجبر الفيروس الدول على إغلاق مجتمعاتها في محاولة لاحتواء انتشار العدوى، وبحلول يوليو ٢٠٢١، أبلغت منظمة الصحة العالمية عما يقرب من ١٩٠ مليون حالة مؤكدة، على مستوى العالم، وبحلول ذلك الوقت، أودى الفيروس بحياة أكثر من ٤ ملايين شخص على مستوى العالم. (UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, 2021, P8)

وقد أجبرت جائحة كوفيد ١٩ الحكومات في جميع أنحاء العالم على فرض التباعد الاجتماعي والحجر الصحي والإغلاق وحظر التجول لوقف انتشار الأمراض المعدية التي أدت إلى تجميد الأنشطة الاقتصادية ونظام النقل ومختلف الأنظمة الأخرى، وأدت إلى إغلاق أنظمة التعليم وجميع أنشطة الأعمال، وتوقفت أنظمة النقل العام عن العمل في كل مكان، كما تم إرهاق النظم الصحية في البلدان المتقدمة والنامية، حيث اشتكى الأطباء من نقص معدات الحماية الشخصية في الولايات المتحدة، كما ادعت أوروبا أن سلاسل الإمداد الغذائي العالمية الخاصة بها لم تكن تعمل أثناء الجائحة. (Abas, N., Kalair, E., Dilshad, S., & Khan, N., 2021, P2)

وأصبحت الجائحة أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية عامة، فلقد كان للجائحة عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، فعلى المدى القريب، توقف النشاط الاقتصادي العالمي، وأدى إلى أكبر انكماش اقتصادي عالمي منذ قرن، وعلى المدى الطويل، من المرجح أن تدوم العواقب الاجتماعية والاقتصادية بعد الجائحة، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً والمحرومة التي عانت بشكل غير متناسب من آثار الجائحة، كما تهدد الجائحة بخروج الآفاق العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ عن مسارها. (International Recovery Platform, 2020, P1)

ومن ثم انتقلت الجائحة من مجرد أزمة صحية بإحدى مدن جمهورية الصين الشعبية، إلى أزمة صحية عالمية أضرت بمعظم دول العالم، ونتج عنها عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة، عانت منها دول العالم المختلفة، بالإضافة إلى تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فقد كان للجائحة تأثير كارثي على جوهر المجتمعات في جميع أنحاء العالم؛ حيث أدت الاستجابة الضرورية والفورية للصحة العامة، مثل إغلاق العمليات الاقتصادية أو تقليصها، إلى انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تدمير الوظائف وسبل العيش وتسبب في زيادة الفقر، لا سيما بين أولئك الذين كانوا معرضين للخطر بالفعل. (UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, 2021, P8)

فالصدمة الاقتصادية المرتبطة بالجائحة أكبر بكثير من أي صدمة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولقد كان لانتشار فيروس كوفيد ١٩ تكلفة بشرية عالية بالفعل، ومع مكافحة أنظمة الصحة العامة للتكيف، ستستمر هذه التكاليف في النمو، كما أدت السياسات التي وضعتها الحكومات لإبطاء انتقال فيروس كوفيد ١٩، في العديد من البلدان، إلى صدمة هائلة في العرض والطلب، وقد أدى ذلك إلى اضطرابات تجارية كبيرة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتشديد الأوضاع المالية في العديد من البلدان، وقد أدت هذه الآثار بالفعل إلى زيادات كبيرة في معدلات البطالة والعمالة الناقصة وستظل تهدد بقاء العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم. (World Bank Group, 2020, P1)

ففي بعض البلدان الأكثر تضررًا، ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير خلال الأسابيع القليلة الأولى من الجائحة، فعلى سبيل المثال، قفز معدل البطالة في الولايات المتحدة من ٣.٥٪ في فبراير ٢٠٢٠ إلى ١٤.٧٪ في أبريل ٢٠٢٠، وفي كندا من ٥.٧٪ إلى ١٣.١٪، وفي كولومبيا من ١٢.٣٪ إلى ٢١.٠٪ خلال نفس الفترة، وقد قلت معدلات البطالة بعد الذروة، لكنها ظلت عند مستوى أعلى قليلاً مما كانت عليه في بداية العام. (OECD, 2021, P33)

وبذلك يتضح، أن تأثير جائحة كوفيد ١٩ على الاقتصاد بصفة عامة وارتفاع نسبة البطالة نتيجة سياسات الإغلاق التي تبنتها معظم دول العالم للحد من انتشاء فيروس كوفيد ١٩، أدى إلى زيادة نسبة الفقر، وعلى قدرة معظم سكان العالم على توفير الاحتياجات الأساسية لهم، وهو ما أثر سلبًا على الحياة الاجتماعية لمعظم سكان العالم.

ومن ناحية أخرى تكبدت قطاعات مثل السياحة والمطاعم والتجارة خسائر في الشركات والوظائف نتيجة تدابير التباعد الاجتماعي وخفض الطلب، كما عانى قطاع التعليم من اضطراب كبير بسبب الإغلاق المؤقت للمؤسسات التعليمية. (Zamfir, A.–M., 2020, P183)

وبذلك يمكن القول إن جائحة كوفيد ١٩ قد أثرت على مختلف مناحي الحياة بدول العالم المختلفة، غير أن هذا التأثير أصبح أكثر صعوبة على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً داخل البلدان، وعلى البلدان ذات البنى التحتية الصحية الأضعف.

وقد استجابت العديد من الحكومات على جميع المستويات بسرعة، ونفذت العديد من التدابير الوطنية ودون الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد ١٩:

– **فعلى الصعيد الصحي**، تبنت العديد من البلدان مناهج إقليمية متباينة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالأقنعة أو عمليات الإغلاق.

– **وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي**، قدمت الحكومات دعمًا ماليًا هائلاً لحماية الشركات والأسر والفئات السكانية الضعيفة، فلقد أنفقوا أكثر من ١٢ تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم منذ مارس ٢٠٢٠، وأعادت العديد من البلدان والاتحاد الأوروبي تخصيص التمويل العام لأولويات الأزمة، ودعم الرعاية الصحية والشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات السكانية الضعيفة والمناطق المتضررة بشكل خاص من الأزمة، بالإضافة إلى ذلك، أدخل أكثر من ثلثي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدابير لدعم التمويل دون الوطني – على جانب الإنفاق والإيرادات – وخففت القواعد المالية. (OECD, 2020, P2)

ومن ثم يتضح، التأثير السلبي لجائحة كوفيد ١٩ على السياق العالمي، ومحاولة دول العالم المختلفة للاستجابة السريعة للحد من هذه الأثار السلبية على مختلف مناحي الحياة

بها، من خلال اتخاذ العديد من التدابير والسياسات التي يمكن من خلالها التقليل من حدة هذه الآثار السلبية على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بها.

ثانيًا: جائحة كوفيد ١٩، وتأثيرها على التعليم العالمي:

أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى الإغلاق المتكرر للمدارس في معظم بلدان العالم، وأوقف الالتحاق بالمدارس لما لا يقل عن ١.٢ مليار طالب خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، فقد أدت الأزمة إلى تقليل فرص التعلم والتقدم لمعظم الطلاب أثناء إغلاق المدارس، كما أن العديد من استطلاعات المعلمين أظهرت الخوف من فجوة التحصيل بين الطلاب ذوي الإنجازات المنخفضة والعالية (والطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة وعالية وغيرهم من المعرضين للخطر) خلال الأزمة. (OECD–Education International, 2021, P1, P13)

وقد ترتب على إغلاق المدارس، حتى ولو كان مؤقتاً، تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة، حيث تسبب الإغلاق في اضطراب جميع المجتمعات المحلية، ولكنه أثر بصورة أكبر على الفتيان والفتيات الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة، كما أثر على عائلاتهم، وهناك بعض الأسباب التي جعلت من إغلاق المدارس أمراً مضراً للغاية، والتي تمثلت فيما يلي:

- **توقف التعلّم:** فالمدارس تقدم التعليم الأساسي، ولكن عند إغلاقها حُرم الأطفال والشباب من فرصٍ للنمو والتطور، وتأتي مساوئ الإغلاق أشد وطأة على الدارسين من الفئات المحرومة، الذين يحظون بفرص تعليمية أقل خارج المدرسة.
- **التغذية:** حيث يعتمد الكثير من الأطفال والشباب على الوجبات المجانية أو المنخفضة التكلفة التي تقدمها المدارس من أجل حصولهم على الطعام والتغذية السليمة، ولكن عندما تُغلق المدارس، تتأثر تغذيتهم سلباً.
- **عدم استعداد الأهل لتعليم أولادهم عن بعد أو في المنزل:** عندما تُغلق المدارس، غالباً ما يُطلب من الأهل تيسير تعليم الأطفال في المنزل، وقد يواجهون صعوبة في أداء هذه المهمة، ولا سيما بالنسبة إلى الأهل محدودي التعليم والموارد.

• **عدم المساواة في إمكانية الانتفاع بمنصات التعلّم الرقمية:** يمثل غياب الانتفاع بالتكنولوجيا أو ضعف الربط بالإنترنت، عائقاً أمام التعلّم المستمر، ولا سيما بالنسبة إلى الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات محرومة.

• **التفاوت في رعاية الأطفال:** غالباً ما يترك الأهل العاملون الأطفال وحيدين عندما تُغلق المدارس في حال عدم توفر خيارات بديلة، مما قد يؤدي إلى اتباع هؤلاء الأطفال سلوكيات خطيرة.

• **التكلفة الاقتصادية الباهظة:** يُرجَّح ألا يتمكن الأهل العاملون من تأدية عملهم عندما تُغلق المدارس بسبب تفرغهم لرعاية أطفالهم، مما يتسبب في تراجع الدخل في حالات كثيرة، ويؤثر سلباً في الإنتاجية.

• **الضغط غير المتوقع على نظام الرعاية الصحية:** غالباً ما يكون أغلب العاملين في مجال الرعاية الصحية من النساء اللواتي لا يتمكّن غالباً من الذهاب إلى العمل بسبب التزامهنّ برعاية الأطفال نتيجة إغلاق المدارس، مما يعني غياب العديد من مقدمي الرعاية الصحية عن أماكن عملهم التي هي بأشد الحاجة إليهم في وقت الأزمات الصحية.

• **ازدياد الضغط على المدارس التي لا تزال مفتوحة:** شكّل إغلاق المدارس في بعض المناطق ضغطاً على المدارس بسبب توجيه الأهل والمديرين الأطفال إلى المدارس التي لا تزال مفتوحة.

• **ميل نسب التوقف عن الدراسة إلى الارتفاع:** إن ضمان عودة الأطفال والشباب إلى المدارس عند إعادة افتتاحها واستمرارهم في الدراسة، يمثل تحدياً، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإغلاق المدراس لفترة طويلة.

• **العزلة الاجتماعية:** تعتبر المدارس مراكز لممارسة الأنشطة الاجتماعية والتفاعل الإنساني، فعندما تغلق المدارس أبوابها، يفقد الكثير من الأطفال والشباب علاقاتهم الاجتماعية التي لها دور أساسي في التعلّم والتطور. (اليونسكو: ٢٠٢١)

ومن ثم يتضح، وجود العديد من الأسباب التي جعلت من إغلاق المدارس كأحد الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار جائحة كوفيد ١٩ مضرًا بصورة كبيرة للنظم التعليمية

بمختلف أنحاء العالم، وخاصة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض، والفئات المحرومة من الموارد والامكانات التكنولوجية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية.

فقد ترتب على صدمتي إغلاق المدارس والكساد العالمي تكاليف طويلة الأمد على كل من التعليم والتنمية، فمن شأن صدمة إغلاق المدارس أن تتسبب في خسارة التعلم، وزيادة معدلات التسرب، واتساع فجوة عدم المساواة؛ وستؤدي الصدمة الاقتصادية إلى تفاقم الضرر، من جراء تراجع العرض والطلب في مجال التعليم، نظراً للضرر الذي يلحقه بالأسر المعيشية؛ وكلاهما سيضران بتراكم رأس المال البشري وآفاق التنمية والرفاهية على الأمد الطويل كما هو موضح بالشكل التالي:

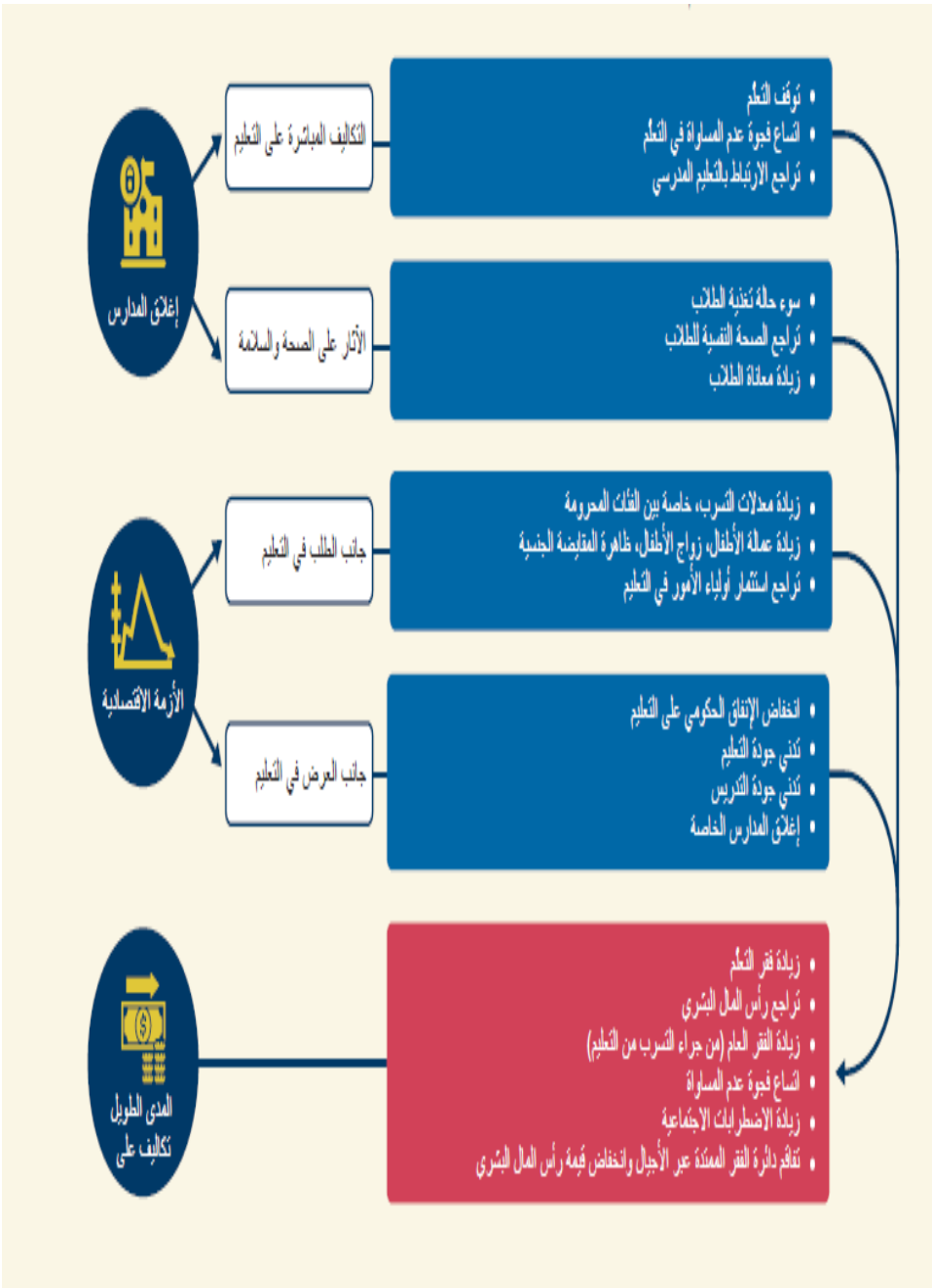

شكل رقم (١) يوضح صدمات التعليم جراء جائحة كوفيد ١٩ (البنك الدولي: ٢٠٢٠، ص٥)

ويتضح من الشكل السابق أن إغلاق المدارس كان له تأثير سلبي مباشر على تعلم الأطفال والشباب وصحتهم، حيث أدى إلى تراجع التعلم وارتفاع معدلات التسرب، وخاصة بين الفئات المحرومة، وتوقف الطلاب بصفة عامة عن تعلم المواد الأكاديمية، ويظهر التراجع الأكبر في صفوف الأطفال في سن رياض الأطفال، الذين من غير المرجح أن تولي أسرهم الأولوية لتعلمهم أثناء فترة إغلاق المدارس، وسوف تتسع فجوة عدم المساواة في التعلم، نظراً لما يحظى به طلاب الأسر الأكثر ثراءً والأفضل تعليماً من الدعم اللازم للتعلم بالمنزل، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر التسرب من التعليم، من جراء غياب التشجيع من جانب المعلمين، على نحو يقلل ارتباط الطلاب المهمشين بالتعليم المدرسي، كما ستعاني الصحة والسلامة أيضاً، في ظل غياب الدعم والبنية الهيكلية اللذين توفرهما المدارس، وسوف تتأثر تغذية الطلاب وصحتهم البدنية سلباً، بالنظر إلى اعتماد حوالي ٣٦٨ مليون طفل في مختلف أنحاء العالم على برامج التغذية المدرسية، وقد تعاني أيضاً صحة الطلاب النفسية بسبب العزلة خلال فترة التباعد الاجتماعي والآثار المؤلمة للأزمة على الأسر، وربما انخرط الشباب التاركون للدراسة في سلوكيات خطرة. (البنك الدولي: ٢٠٢٠، ص٦)

كما أنه إذا تركت هذه الآثار من دون معالجة فإنها سوف تفرض تكاليف طويلة الأمد على كل من الطلاب والمجتمع، فنظراً للزيادة المرجحة في فقر التعلم، فإن هذه الأزمة قد تعيق جيلاً بأكمله عن تحقيق إمكاناته الحقيقية، فالطلاب الذين سيضطرون إلى التخلي عن الدراسة، أو سيتعرضون لتراجع كبير في التعلم سيعانون انخفاضاً في إنتاجيتهم وقدرتهم على الكسب طوال حياتهم، وستتسع فجوة عدم المساواة، لما لهذه الآثار من وقع أكبر على طلاب الأسر الفقيرة والمهمشة، وعلى الأرجح فالأطفال الذين تشتد حاجتهم إلى التعليم للخروج من الفقر، هم الأكثر عرضة للحرمان منه بسبب الأزمة، كما قد يؤدي هذا التراجع في الآفاق الاقتصادية بدوره إلى زيادة الأنشطة الإجرامية والسلوكيات الخطرة، وتصاعد الاضطرابات الاجتماعية، وقد يتردد صدى هذه الآثار السلبية لفترة طويلة؛ ذلك لأن تدني رأس المال البشري في الجيل الحالي للطلاب– المتركز بين أكثر الفئات المحرومة – من شأنه إدامة حالة الفقر وعدم المساواة. (المرجع السابق، ص٦، ٧)

ومن ثم يتضح، الآثار السلبية الكبيرة لجائحة كوفيد ١٩ وما أدت إليه من إغلاق المدارس، وتأثر العملية التعليمية في مختلف أنحاء العالم، والتي أدت إلى تراجع التعلم، وارتفاع نسب التسرب، ولا سيما في الفئات المحرومة وذات الدخول المنخفضة، حيث أدى هذا الإغلاق إلى اتساع فجوة عدم المساواة بين المتعلمين على مستوى العالم، وتبين مدى الفروق بين المجتمعات المرتفعة الدخل، والمجتمعات الفقيرة فيما يتعلق بتوفير فرص تعليمية جيدة للجميع، كما يتضح معاناة النظم التعليمية بمعظم دول العالم من هذه الآثار السلبية.

ولذلك فقد استجابت العديد من الدول بشكل خلاق لضمان استمرارية التعلم من خلال التدريس عن بعد والتعليم عبر الإنترنت، إلا أن التحول المفاجئ إلى أسلوب التدريس عن بعد أدى إلى تسليط الضوء على التفاوتات الموجودة في التعليم وفاقمتها، فكانت نسبة كبيرة من المعلمين، لديهم معرفة قليلة أو معدومة بأساليب التدريس الخاصة بالتدريس عبر الإنترنت قبل الإغلاق، بالإضافة إلى أن السياقات التي يكون فيها عدد كبير من المتعلمين من مناطق أو منازل محرومة، بعيدًا عن متناول التكنولوجيا وعبر الإنترنت، أدت إلى وجود فجوات جديدة بين المتعلمين. (Stanistreet, Paul and et al, 2021, P628)

الأمر الذي دفع العديد من حكومات العالم إلى زيادة ميزانيتها التعليمية، فعلى سبيل المثال قام حوالي ثلثي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الشريكة بزيادة ميزانيتها التعليمية استجابة للجائحة، حيث يتطلب الحفاظ على استمرارية التعلم وسط إغلاق المدارس ونقص المعلمين، بالإضافة إلى ضمان إعادة فتح المدارس بأمان، موارد مالية إضافية تتجاوز تلك المخصصة فقط في الميزانية قبل تفشي الجائحة، لذلك كان على الحكومات مع تطور الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية، اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بتخصيص الأموال عبر القطاعات. (OECD: 2021, P28)

ومما سبق يمكن القول، إنه نتيجة للآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية بمختلف دول العالم، وعلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، اهتمت المنظمات الدولية، ومعظم دول العالم المتقدمة والنامية باتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩، وهو ما سوف يتم تناوله فيما يلي:

ثالثًا: أهداف التعافي التعليمي:

يهدف التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩ الذي تسعى المنظمات الدولية، ومعظم دول العالم إلى تحقيقه إلى ما يلي:

١- اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتخطيط وتحديد الأولويات وكفالة عودة جميع المتعلمين إلى المدارس.

٢- أن تتخذ المدارس جميع التدابير لإعادة فتح أبوابها بأمان.

٣- أن يتلقى الطلاب تعليمًا علاجيًا فعالًا وخدمات شاملة للمساعدة في تعويض خسائر التعلم وتحسين الرفاهية العامة.

٤- إعداد المعلمين ودعمهم لتلبية احتياجاتهم التعليمية. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P3)

٥ – دعم القوى العاملة التعليمية بشكل عام.

٦ – تسريع التعلم، والتغلب على فجوة التعلم الرقمي. (UNESCO: 2021, P15)

ومما سبق يتضح، أن التعافي التعليمي يهدف إلى إعادة النظم التعليمية لما كانت عليه قبل الجائحة، ومساعدة جميع الطلاب والمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية من أجل تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة، من خلال تقديم الدعم الشامل لهم لتحقيق النجاح.

رابعًا: المنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩:

نظرًا للآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظم التعليمية بمختلف دول العالم، أصبح التركيز الأكبر عالميًا هو العمل على تحقيق التعافي التعليمي من هذه الآثار السلبية، وتمكين النظم التعليمية للعودة إلى طبيعتها والتغلب على هذه الشكلات؛ لذلك عملت المنظمات الدولية وفي مقدمتها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، والبنك الدولي واليونسكو واليونيسيف) على وضع منظورات تتمكن من خلالها الدول المختلفة من تحقيق التعافي التعليمي بنظمها التعليمية، وفيما يلي تناول منظور كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظور البنك الدولي واليونسكو واليونيسيف:

أ– منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بوضع منظور يتكون من مجموعة من المبادئ لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل Recovery Towards Effective And Equitable Education من آثار جائحة كوفيد ١٩، وهي كما يلي:

المبدأ الأول: توفير الدعم الموجه لتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والعاطفية للطلاب:

إذ ينبغي للدول أن تبذل جهوداً مدروسة وأن تكرس الموارد لتوفير دعم أكثر استهدافاً للطلاب من أجل التصدي لانخفاض فرص التعلم المتاحة للطلاب من بعض الفئات الاجتماعية، ويتيح التعافي التعليمي للدول فرصة وضع استراتيجيات تكفل عدم تحديد الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية للطلاب، والنوع، والعرق، والخلفية والمهاجرين، والقدرات، والموقع للتعليم الجيد الذي يحصلون عليه، ونتائج التعلم الخاصة بهم، ويجب أن يستمر جميع الطلاب في تلقي منهج دراسي واسع ومتوازن مصمم خصيصًا لاحتياجاتهم التعليمية، حيث يحتاج الكثيرون إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والعاطفية، ويمكن أن يتخذ الدعم الموجه أشكالاً مختلفة: دروس جماعية صغيرة داخل المدرسة وخارجها، والمدارس الصيفية، وتقديم المشورة للطلاب وفقاً لاحتياجاتهم الاجتماعية والعاطفية، والتدخل الشفوي، ويمكن أيضًا تجريب التدخلات والمداخل الجديدة من خلال إشراك المدارس داخل مجتمعاتهم. (OECD–Education International, 2021, P14)

حيث تعتقد كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعليم العالمي أن الأزمة التي أحدثتها الجائحة يجب أن تؤدي إلى التعافي الذي يعالج عدم المساواة، كما يجب أن تتلقى احتياجات الطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة والمتضررين بشكل خاص من الأزمة تركيزًا ودعمًا إضافيين، فيجب تسليط الضوء على أهمية تلبية احتياجات الطفل ككل، بما في ذلك احتياجات رفاهيته، من خلال تأثير كوفيد ١٩، حيث أدى إغلاق المدارس الذي تسبب فيه كوفيد ١٩ إلى توسيع فجوة التعلم والرفاهية بين الطلاب من الخلفيات المحظوظة والمحرومة، وكان للخلفية الاجتماعية والاقتصادية

والخلفية التعليمية للآباء تأثير أكبر على تحصيل الطلاب ورفاههم نتيجة مطالبة الطلاب بالدراسة في المنزل لفترات طويلة. (Education International, 2021, P7)

ومن ثم يتضح، أهمية التركيز على تلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية للطلاب للتخفيف من حدة الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على الطلاب، ولتقليل فجوة عدم المساواة بين الطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية العالية، والمحرومة التي أدت الجائحة إلى إتساعها؛ لذلك أصبح من أهم بنود التعافي التي ينبغي على الدول الأخذ بها العمل على تلبية الاحتياجات المختلفة للطلاب خاصة من هم من خلفيات اجتماعية واقتصادية محرومة.

المبدأ الثاني: العمل مع المعلمين وأصحاب المصلحة على تصميم بنية تحتية تعليمية رقمية قوية:

أظهرت الجائحة أن أنظمة التعليم بحاجة إلى بنية تحتية قوية للتعلم الرقمي، وتحتاج هذه البنية التحتية إلى التطوير والتنفيذ بالتعاون مع المعلمين المتخصصين، ويجب أن توفر المنصات الرقمية الفعالة والشاملة موارد قيمة لتجارب التعلم داخل المدرسة وخارجها والتي يمكنها، جزئيًا على الأقل، معالجة عدم المساواة التي تفسد تجربة العديد من المتعلمين في التعليم وتحسين فعالية التعلم للجميع، إلى جانب أنظمة إدارة التعلم ومنصات الموارد التعليمية عالية الجودة التي تدعم التدريس والتعلم في المدرسة والمنزل، وقد تتضمن هذه البنية التحتية موارد رقمية تستند إلى أحدث التطورات في التكنولوجيا الرقمية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تدعم أنظمة التدريس الذكية الاكتساب الفردي للمعرفة الإجرائية في بعض المواد؛ ويمكن أن تزود الموارد الرقمية المعلمين بتعليقات حول تدريسهم وتعلم الطلاب وتسهل المشاركة التعليمية المستمرة للطلاب والتفاعلات التعليمية مع الأقران والمعلمين، ويجب تصميم البنية التحتية التعليمية الجديدة هذه بالاشتراك مع المعلمين والطلاب والتركيز على تمكين المعلمين من تعزيز التعلم والدعم لطلابهم، إذ إن تمكين الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تعمل بسهولة مع الحلول الأخرى (قابلية التشغيل البيني)، والسماح للمعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين بالمساهمة في موارد التعلم (حشد الموارد crowd–sourcing) وإشراك الجميع في تنظيم تلك الموارد (التنظيم الجماعي crowd–curation)

سيكون أيضًا أمرًا أساسيًا لتحقيق بنية تحتية رقمية قوية، ويجب أن يشتمل تقييم هذه البنية التحتية وضمان جودتها على معايير تقنية شفافة لمقدمي الخدمات وأن يكون جوهرها التغذية المرتدة للمعلمين والطلاب ومجتمعات المدارس. (OECD–Education International, 2021, P14, 15)

فقد طورت بعض البلدان خططًا وطنية أكثر طموحًا لتعزيز القدرات الرقمية، بما في ذلك التعليم الأساسي والتدريب المهني (كوت ديفوار، المجر، إسبانيا)، إدراكًا لحاجة الطلاب إلى أن يكونوا متعلمين قابلين للتكيف مدى الحياة، يمكن لمراكز التدريب الرقمية الوطنية، على سبيل المثال، تعزيز القدرات الرقمية للمعلمين لدعم الانتقال إلى سوق العمل الرقمي (إسبانيا)، تم التعرف على إمكانات التحول الرقمي عبر مجموعة متنوعة من إعدادات التنمية مع قيام بعض البلدان ببناء القدرات للسيناريوهات المختلفة التي قد تستمر حتى ٥٠ عامًا في المستقبل (الإمارات العربية المتحدة)، ولا يمكن فصل تطوير ثقافة التعلم الرقمي عن التحول الرقمي الأوسع للمجتمعات (الأردن). (UNESCO, 2021, P13)

ومن ثم يتضح، أن توفير بنية تحتية تعليمية رقمية بمختلف المدارس، وتدريب المعلمين على الاستخدام الجيد لها، والعمل على إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية التحول الرقمي في التعليم، من أجل مسايرة متطلبات عصر ما بعد جائحة كوفيد ١٩، ومن أجل مواجهة التحديات القادمة، وسرعة التغلب عليها، وإتاحة الفرص التعليمية للطلاب وفق الظروف المختلفة، أصبح مطلبًا أساسيًا من متطلبات التعافي التعليمي بعد جائحة كوفيد.

المبدأ الثالث: تمكين المعلمين من ممارسة مهنتهم، والاستفادة من فرص التعلم المهني:

يعتبر الدرس المستفاد من هذه الجائحة هو أن المعلمين بحاجة إلى الشعور بالتمكين لممارسة مهنتهم في استخدام التكنولوجيا كجزء من تدريسهم، ويتضمن هذا أيضًا دمج التكنولوجيا في جميع دورات تدريب المعلمين، والمزيد من المنصات التعاونية ومشاريع التعلم المهنية التي تمكن المعلمين من تطوير كفاءاتهم التربوية الرقمية من خلال عملية التعلم من الأقران، وقدمت العديد من نقاباتهم تطويرًا مهنيًا افتراضيًا لأعضائها أثناء الجائحة مما يعكس نشاطًا أساسيًا، وهو توفير تعليم فعال وذي قيمة عالية، وهذا الدرس له آثار على مهنة التدريس على نطاق أوسع، فيجب أن تنظر سلطات التعليم بالتعاون مع المعلمين

ومنظماتهم وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع استراتيجية منهجية لتعليم المعلمين وتطويرهم المهني بالاعتماد على الدروس المستفادة من الجائحة، ويجب أن يؤدي ذلك إلى الاعتراف بالأدوار المهنية المتعددة للمعلمين كمعلمين ومدربين وموجهين وأقران وميسرين، ومكافأتهم وتأييدهم، وبصفتهم عوامل رئيسية وفعالة للتغيير، فإن المعلمين وقادة المدارس هم أنفسهم الذين يمكنهم خلق بيئة عمل حيث يمكن ممارسة الاستقلالية والتعاون مع الأقران والتعلم المهني المستمر. (OECD–Education International, 2021, P14, 15)

ونظرًا لأن الانتقال إلى التعلم عن بعد تجربة محبطة بسبب ضعف الاتصال أو نقص المهارات الرقمية أو الحاجة إلى تكييف طرق التدريس مع التعلم عن بعد، فقد أصدرت غالبية البلدان تعليمات للمعلمين بشأن التعلم عن بعد (٨٩ في المائة) وقدمت الدعم النفسي والاجتماعي والعاطفي والمهني (٧٨ في المائة)، بالإضافة إلى أن البلدان منخفضة الدخل، زودت معظم البلدان المعلمين بمحتوى تعليمي ملائم للتدريس عن بعد، وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشطة التطوير المهني في علم أصول التدريس والاستخدام الفعال للتكنولوجيات ذات الأساليب التربوية المختلفة. (UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD: 2021, P29)

ومما سبق يتضح، أهمية دور المعلم في عمليات التعافي التعليمي، فهو يعتبر محور عمليات التعافي والذي من خلال تدريبه وتوفير التنمية المهنية اللازمة له حتى يستطيع التعامل مع المستجدات التي أوجدتها الجائحة، يمكن الوصول للنجاح المطلوب في تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي التعليمي من جائحة كوفيد ١٩.

المبدأ الرابع: تشجيع ثقافة الابتكار التعاونية بالشراكة مع المجتمعات المدرسية:

ظهرت الكثير من الشراكات المبتكرة والتعاونية بين عدد من الحكومات ومسئولي مهنة التدريس على مستوى المدرسة ومع منظماتها وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التعليم أثناء الجائحة، ويجب أن تستمر روح هذه الشراكات، ويجب أن تتطور إلى ثقافة ابتكار كإرث للأزمة، مع نفس النهج المنفتح والبناء لتحسين النتائج التعليمية والإنصاف للجميع، ويجب على السلطات التعليمية أن تنظر إلى المعلمين والمديرين وكذلك منظماتهم كشركاء كاملين في تهيئة الظروف للتعافي والحفاظ على ثقافة الابتكار هذه، ويمكن لبعض جوانب

ثقافة الابتكار هذه التي يمكن استكشافها بشكل تعاوني، محليًا ودوليًا، التركيز على بعض الجوانب التالية: طرق جديدة للجمع بين التدريس والتعلم داخل المدرسة وعن بُعد، وأساليب جديدة لتنظيم التعليم المدرسي وتصور أدوار المعلمين، وطرق جديدة لاحتضان التكنولوجيا لتحرير وقت المعلمين حتى يتمكنوا من دعم التعلم المعرفي والاجتماعي والعاطفي لطلابهم بشكل أفضل، وطرق فعالة لتعزيز التفاعلات الاجتماعية عن بعد، وطرق جديدة لإشراك الآباء في دعم تعلم أطفالهم. (OECD–Education International, 2021, P15, 16)

فمن أجل حل المشكلات الملحة التي تواجه العالم اليوم، يجب أن يتخذ التعاون أشكالًا عديدة: التعاون بين المعلمين داخل المدارس؛ والتعاون عبر المدارس؛ والتعاون عبر النقابات والحكومة؛ والتعاون بين المدارس والمناطق؛ والتعاون بين أنظمة التعليم والوكالات الأخرى مثل الصحة والعمل؛ فعلى سبيل المثال شهدت اسكتلندا تعاونًا متزايدًا بين المعلمين وواضعي السياسات، فلقد أقر صانعو السياسات بشكل متزايد الطرق العديدة التي يطور بها المعلمون ابتكارات واعدة، كما يعمل صانعو السياسات مع المعلمين لإيجاد طرق لتوثيق هذه "الابتكارات الصغيرة" وتجميعها ونشرها. (NCEE: 2021, P22)

ومن ثم يتضح، أهمية تشجيع ثقافة الابتكار من خلال إيجاد حلول إبداعية يمكن من خلالها التغلب على المشكلات الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩، والعمل على إيجاد الشراكات بين المدارس وأصحاب المصلحة المختلفة من أجل تشجيع مثل هذه الحلول المبتكرة التي تساعد في علاج الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وكذلك إمكانية مواجهة غيرها من الأزمات التي قد تحدث مستقبلًا.

المبدأ الخامس: التعلم من الأدلة الوطنية والدولية:

لن يحدث التعافي التعليمي الناجح إلا إذا تم تطبيق دروس الجائحة بعد انحسارها، ومن الأهمية بمكان أن نبني على النتائج التي تحققت بالفعل، وعدم تكرار التجارب الفاشلة، ويجب أن يستجيب التعافي للسياق الجديد للتعليم في عالم ما بعد الجائحة، بناءً على الفهم الجيد للفرص والتحديات في الوقت الذي يلي الأزمة الصحية، ويجب أن تُستمد هذه الدروس من الأدلة التي تأتي من مصادر متنوعة، بما في ذلك الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين

وصانعي السياسات، باستخدام المنهجيات الكمية والنوعية، ويعتمد التعافي التعليمي على العديد من العوامل، ولكن في جوهره فهم سبب نجاح بعض الاستراتيجيات أو فشلها، ويجب على جميع أصحاب المصلحة في أنظمة التعليم تبني واستخدام الأدلة الوطنية والدولية كوسيلة للتحسين المستمر للتعليم والتعلم، وهذا يشمل أدلة من إصلاحات التعليم والمبادرات والبحوث في بلدان أخرى غير بلدانهم. (OECD– Education International, 2021, P16)

ومن ثم ينبغي للدول المختلفة أن تستفيد من التجارب التعليمية المختلفة التي تمت للتغلب على جائحة كوفيد ١٩ في مختلف أنحاء العالم، سواء التجارب الناجحة بمحاولة تطبيقها وفقًا لظروفها وإمكاناتها، أو التجارب الفاشلة لدراستها ومعرفة أسباب فشلها، حتى تتمكن من تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لنظمها التعليمية من جائحة كوفيد ١٩.

وبعد عرض منظور الـ OECD لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل بعد جائحة كوفيد ١٩، يتضح أنه يؤكد على ضرورة تناول مختلف جوانب العملية التعليمية، وتلبية الاحتياجات المختلفة للطلاب لتقليل فجوة عدم المساواة التي اتسعت بفعل الجائحة، وإشراك أصحاب المصلحة المختلفة، بالإضافة إلى تدعيم البنية التكنولوجية، وتحقيق التحول التعليمي الرقمي لمواجهة الأزمات المختلفة، وإعداد المعلمين للتعامل بشكل أكثر فعالية مع المستجدات التي طرأت نتيجة جائحة كوفيد ١٩، وكذلك تشجيع ثقافة الابتكار، والحلول غير التقليدية للتعامل مع الأزمات المختلفة، فضلًا عن الانفتاح على التجارب الدولية المختلفة للتعلم منها في كيفية تحقيق التعافي التعليمي الفعال، والعادل.

ب– منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو The World Bank, UNICEF, and UNESCO:

قامت منظمات البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو بوضع منظور مكون من ثلاث أولويات لتحقيق التعافي التعليمي Recovering Education in 2021، من أجل تمكين جميع الأطفال من العودة إلى المدرسة بأمان والتعلم في بيئة داعمة، والتي تتناول أيضًا صحتهم ورفاههم النفسي والاجتماعي والاحتياجات الأخرى، وهذه الأولويات هي:

١. عودة جميع الأطفال والشباب إلى المدرسة وتلقي الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والرفاه النفسي والاجتماعي وغيرها من الاحتياجات.
٢. تلقي جميع الأطفال الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم.
٣. إعداد جميع المعلمين ودعمهم لمواجهة خسائر التعلم بين طلابهم ودمج التكنولوجيا الرقمية في تدريسهم.

وفيما يلي تناول كل منها:

الأولوية الأولى: عودة جميع الأطفال والشباب إلى المدرسة وتلقي الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والرفاهية النفسية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات:

حيث أدى إغلاق المدارس إلى تعرض تعلم الأطفال وتغذيتهم وصحتهم العقلية ونموهم العام للخطر، وكذلك جعل الاختبارات وتقديم خدمات حماية الطفل أكثر صعوبة، بالإضافة إلى تعرض بعض الطلاب، وخاصة الفتيات، لخطر عدم العودة إلى المدرسة مطلقًا، ولذلك سيدعم الشركاء تصميم وتنفيذ استراتيجيات إعادة فتح المدارس التي تشمل خدمات شاملة لدعم تعليم الأطفال وصحتهم ورفاههم النفسي والاجتماعي وغيرها من الاحتياجات. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P4)

وتتضمن هذه الأولوية تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: عودة الالتحاق إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد ١٩:

ويتمثل الشاغل المباشر لهذا الإطار في التأكد من أن الأنظمة الإحصائية ستكون قادرة على توفير أساس لإجراءات السياسة الموجهة نحو العودة إلى المدرسة وعواقب الجائحة، وذلك من خلال معالجة احتياجات التخطيط للطوارئ والعودة إلى المدارس، والحفاظ على أنظمة جمع البيانات والعمليات الإحصائية في سياق كوفيد ١٩، ووضع أنظمة معلومات تعليمية تفيد أنظمة التعليم في مرحلة ما بعد كوفيد ١٩، وتوقع حالات الطوارئ الجديدة وضمان الاستعداد لها (المرونة)، والتركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفًا. (UNESCO, 2020, P2, 3)

الهدف الثاني: تقدم جميع المدارس خدمات شاملة لتعويض خسائر التعلم وتعزيز الرفاهية:

إذ سيحتاج الطلاب، وخاصة المحرومين، إلى دعم مصمم خصيصًا ومستدامًا لمساعدتهم على إعادة ضبطهم ومواكبة التعلم المفقود، كما قد يحتاجون أيضًا إلى دعم لمعالجة الصحة العقلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من القضايا التي قد تنشأ أو تتصاعد أثناء إغلاق المدارس، فإعادة فتح أبواب المدارس وحده لا يكفي، نظرًا لضياع وقت التدريس، لن يكون العديد من الأطفال العائدين إلى المدرسة مستعدين للمناهج الدراسية التي كانت مناسبة قبل الجائحة، مما يستلزم تعليمات علاجية للعودة إلى المسار الصحيح، إذ تشير عمليات المحاكاة إلى أنه حتى العلاج قصير المدى عند عودة الأطفال إلى المدرسة يمكن أن يقلل خسائر التعلم على المدى الطويل بمقدار النصف. (UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD, 2021, P34)

ومن ثم يتضح، أن الأولوية الأولى لهذا المنظور تهدف إلى عودة الطلاب للمدارس مرة أخرى بشكل طبيعي وبنفس معدلات ما قبل جائحة كوفيد ١٩، كما ركزت على التأكيد على أهمية تلقي الطلاب لخدمات علاجية لتعويضهم عن التعلم المفقود نتيجة فترة إغلاق المدارس، وخاصة في البيئات المحرومة التي لم يتمكن طلابها من تعويض ما تم فقده، بالإضافة إلى تقديم الدعم الصحي، والنفسي والاجتماعي لعلاج المشكلات الناتجة عن ذلك الإغلاق.

الأولوية الثانية: يتلقى جميع الأطفال الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم:

لقد فقد معظم الأطفال وقتًا تعليميًا كبيرًا وقد لا يكونون مستعدين للمناهج الدراسية التي كانت مناسبة للعمر والصف قبل الجائحة، وسوف يحتاجون إلى تدابير علاجية للعودة إلى المسار الصحيح، كما كشفت الجائحة أيضًا عن فجوة رقمية صارخة يمكن للمدارس أن تلعب دورًا في معالجتها من خلال ضمان حصول الأطفال على المهارات الرقمية وإمكانية الوصول إليها، لذا سيقوم الشركاء أولًا: بدعم تصميم وتنفيذ التعلم العلاجي على نطاق واسع على مستويات مختلفة من التعليم، ثانيًا: بإطلاق أداة تقييم التعلم القابل للتكيف والوصول المفتوح والتي تقيس خسائر التعلم وتحدد احتياجات المتعلمين، وثالثًا: بدعم تصميم وتنفيذ

خطط التحول الرقمي التي تشمل مكونات على كل من البنية التحتية وطرق استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسريع تطوير مهارات تأسيس القراءة والكتابة والحساب، ويمكن أن يؤدي دمج التقنيات الرقمية لتعليم المهارات الأساسية إلى تكملة جهود المعلمين في الفصل الدراسي وإعداد الأطفال بشكل أفضل للتعليم الرقمي في المستقبل. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P5)

وتتضمن هذه الأولوية تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: تقدم جميع المدارس تعليمًا علاجيًا (تعويضي) Remedial Education:

إذ يجب على كل مدرسة إعطاء الأولوية للمتعلمين خاصة الأكثر ضعفًا وحرمانًا والأكثر تضررًا من عمليات الإغلاق: أولاً عن طريق تتبع أولئك المعرضين لخطر عدم العودة إلى المدرسة وتقديم التحويلات النقدية المشروطة للأسر الأشد فقراً؛ ثانيًا، من خلال ضمان أن المدارس تقدم برامج تعليمية تعويضية؛ فالاستثمار الفوري في البرامج العلاجية واللحاق بالركب يمكن أن يقلل من تكاليف إصلاح الضرر الناجم عن جائحة كوفيد ١٩ بنسبة تصل إلى ٧٥٪. (Giannini, Stefania, 2020)

الهدف الثاني: دمج جميع المدارس للتعلم الاجتماعي العاطفي Social–Emotional Learning في تدريسها:

فمن أجل تعزيز التعلم بشكل فعال لدى الأطفال، هناك حاجة إلى نهج متكامل لخدمة الطفل ككل، فمن وجهة نظر تربوية، يعني هذا أن تدريس المفاهيم، وتعزيز النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي، ودعم الصحة الجسدية والعقلية أصبح مترابطًا، وهو ما يعني أن المعلمين يجب ألا يضمنوا فقط أن جميع طلابهم يتعلمون المحتوى التعليمي فقط، ولكن أيضًا يتلقون تعزيز للجوانب الاجتماعية والعاطفية أيضًا. (NCEE, 2021, P29)

الهدف الثالث: دمج جميع المدارس للتكنولوجيا الرقمية لتحسين مهارات تأسيس القراءة والكتابة والحساب:

فلابد من زيادة نسبة المدارس التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية لتعليم مهارات القراءة والكتابة والحساب، حسب مستوى التعليم في مختلف دول العالم، من أجل تحقيق التعافي

من جائحة كوفيد ١٩. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P5)

ومن ثم يتضح، تأكيد الأولوية الثانية على دمج التعليم العلاجي والتعلم الاجتماعي والعاطفي والتكنولوجيا الرقمية في المناهج بحلول نهاية عام ٢٠٢١، غير أن ذلك سيكون تحديًا لمعظم البلدان، فينبغي دعم بلدان العالم المختلفة لتحقيقها هذا العام وما بعده حتى تبدأ الأنظمة التعليمية في التعافي من الأزمة الحالية.

الأولوية الثالثة: إعداد جميع المعلمين ودعمهم لمواجهة خسائر التعلم بين طلابهم ودمج التكنولوجيا الرقمية في تعليمهم:

فالمعلمون في وضع غير مسبوق حيث يتعين عليهم تعويض الخسارة الكبيرة الناتجة عن فترات إغلاق المدارس، وتدريس المناهج بعد العودة مرة أخرى للمدارس، كما يجب عليهم أيضًا حماية صحتهم في المدرسة، لذا سيحتاج المعلمون إلى تدريب وتوجيه ووسائل دعم أخرى لإنجاز ذلك، وسيحتاجون أيضًا إلى إعطاء الأولوية للتطعيم ضد كوفيد ١٩، كما أظهر إغلاق المدارس أيضًا أنه بالإضافة إلى المهارات الرقمية، قد يحتاج المعلمون أيضًا إلى الدعم لتكييف طرق التدريس الخاصة بهم لتقديم التعليم عن بُعد؛ ومن ثم سيحتاجون إلى توفير تنمية القدرات في طرق التدريس من أجل التعلم العلاجي ومداخل التدريس الرقمية والهجينة. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P6)

وتتضمن هذه الأولوية تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: إعطاء الأولوية للمعلمين في التطعيم ضد فيروس كوفيد ١٩ المستجد:

إذ تحتاج البلدان، إلى إعطاء الأولوية لتطعيم المعلمين، بوصفه أحد أهم جهود التعافي من جائحة كوفيد ١٩، حتى يتمكنوا من ممارسة وظيفتهم بشكل مناسب، وأداء واجباتهم على أكمل وجه، مع تقليل المخاطر التي قد يتعرضوا إليها. (Jah, Rosmarie., Onam, Oscar and Yameogo, Noguebzanga Jean Luc, 2021)

الهدف الثاني: يتلقى جميع المعلمين تدريبًا أو دعمًا آخر لدمج مناهج التعليم العلاجي والتعلم الاجتماعي العاطفي في طرق التدريس الخاصة بهم:

فلابد من زيادة نسبة المعلمين الذين تلقوا تدريبًا أو دعمًا آخر للتعليم العلاجي والتعلم العاطفي الاجتماعي، حسب مستوى التعليم في مختلف دول العالم، من أجل تحقيق التعافي من آثار جائحة كوفيد ١٩. (The World Bank, UNICEF, and UNESCO, 2021, P6)

الهدف الثالث: يتلقى جميع المعلمين تدريبًا أو دعمًا آخر لتقديم التعليم عن بُعد:

فمع التحول المفاجئ إلى التعليم عن بعد، يشعر العديد من المعلمين بأنهم غير مستعدين للتدريس في بيئة عبر الإنترنت، ولتلبية احتياجاتهم، تقدم الرابطة الوطنية للتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال سلسلة من الدورات الافتراضية حول المكونات الأساسية للتعلم عن بعد والتعليم الناجح خارج الفصول الدراسية التقليدية، وتركز سلسلة الدورات على: أفضل الممارسات والاستراتيجيات للتعلم عن بعد، وأدوات واستراتيجيات التعاون، وطرق التدريس المستندة إلى التعلم عن بعد. (Education International, 2020, P75)

ومن ثم يمكن القول، إن الأولوية الثالثة لهذا المنظور تركز الاهتمام على المعلم بداية من إعطاء الأولوية له في التطعيم، ثم توفير التدريب والدعم المناسب له حتى يتمكن من القيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليه جائحة كوفيد ١٩، سواء كان دمج التعلم الاجتماعي والعاطفي في تدريسهم، أو متطلبات التعليم عن بعد، وذلك لما له من دور محوري في تحقيق التعافي التعليمي بعد جائحة كوفيد ١٩.

ومما سبق يتضح، أن منظور البنك الدولي واليونيسيف واليونسكو يعمل على تحقيق التعافي التعليمي تدريجيًا بداية من العمل على إعادة فتح المدارس وعودة الطلاب لها، ثم العمل على تعويض الطلاب ما تم فقده من تعليم أثناء فترة إغلاق المدارس، وأخيرًا العمل على دعم وتطوير المعلمين حتى يتمكنوا من الوفاء بالمهام الجديدة التي فرضتها عليهم جائحة كوفيد ١٩.

وبعد عرض منظور الـ OECD، ومنظور (البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو)، يتضح تركيز كل منهم على عودة النظم التعليمية لما كانت عليه من قبل، وكذلك العمل على علاج المشكلات الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩، مع التركيز على دعم الطلاب

لتعويض ما تم فقده من تعليم أثناء الجائحة، ودعم المعلمين للقيام بالمهام الجديدة التي فرضت عليهم، والتركيز على دعم البنية التكنولوجية والتعلم الرقمي، لمواجهة الجائحة، وغيرها من الأزمات في المستقبل، غير أن منظور الـ OECD قد ركز على تحقيق تعافي فعال وعادل يتضمن كافة جوانب العملية التعليمية بالإضافة إلى الاستفادة من الأدلة والخبرات الوطنية والدولية التي تمكنت من التغلب على الأزمة ومواجهتها، في حين ركز منظور (البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو) على تحقيق التعافي تدريجيًا بداية من عودة الطلاب للمدارس، ثم تعويض ما تم فقده تعليميًا واجتماعيًا وعاطفيا، ثم التركيز على دعم وتطوير المعلمين للقيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليهم الجائحة.

القسم الثالث خبرة أستراليا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من جائحة كوفيد ١٩

يتناول هذا القسم خبرة أستراليا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها، وذلك من خلال عرض السياق المجتمعي لأستراليا، ونبذة عن النظام التعليمي بها، وتأثير جائحة كوفيد ١٩ على التعليم بها، ثم إجراءات تحقيق تعافي التعليم الفعال والعادل بعد جائحة كوفيد ١٩، في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، والتي تتضمن: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة، وبرامج التعليم المبتكرة في التعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، والموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة.

أولًا: السياق المجتمعي لأستراليا:

تُعد أستراليا بلد المناظر الطبيعية الخلابة، وذات ثقافة عريقة وأحد أقوى الاقتصادات في العالم، فهي الدولة السادسة من حيث المساحة، وهي الدولة الوحيدة التي تحكم قارة بأكملها (Department of Foreign Affairs and Trade, 2016, P6)، وتغطي القارة الأسترالية مساحة شاسعة تبلغ ٧.٧ مليون كيلومتر مربع، لكن معظمها جاف للغاية، ويعيش معظم الناس بالقرب من الساحل، وخاصة في جنوب شرق البلاد، كما إنها مجتمع متحضر للغاية حيث يعيش ثلثا السكان في مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة، إذ يعيش ما يقرب من ٥٠٪ من السكان في أكبر ثلاث مدن (سيدني وملبورن وبريسبان)،

ومعظم البلاد ذات كثافة سكانية منخفضة مع مجتمعات صغيرة تفصل بينها مسافات كبيرة (Anderson, M. & Et al, 2008, P14).

ويبلغ عدد سكان أستراليا ٢٦,١٤١,٣٦٩ مليون نسمة، ويقدر معدل النمو السكاني لأستراليا بحوالي ١.٢٥٪، وتتشكل التركيبة السكانية في أستراليا من ١٨.٧٢٪ من السكان من سن (٠– ١٤ سنة)، و١٢.٨٩٪ من السكان من سن (١٥– ٢٤ سنة)، و٤١.١٥٪ من السكان من سن (٢٥– ٥٤)، و١١.٣٥٪ من السكان من سن (٥٥– ٦٤)، و١٥.٨٨٪ من السكان من سن (٦٥ وما فوقها)، ويتواجد السكان في المقام الأول على الأطراف، مع وجود أعلى تركيز للسكان المقيمين في الشرق والجنوب الشرقي، ومن الولايات والأقاليم، نيو ساوث ويلز لديها، إلى حد بعيد، أكبر عدد من السكان، أما عن التحضر فيبلغ سكان الحضر ٨٦.٥٪ من مجموع السكان (The World Fact Book, Australia, 2022).

ومن ثم يتضح، انخفاض الكثافة السكانية بأغلب مدن أستراليا مقارنة بالمساحة الشاسعة التي تتمتع بها، وهو ما أظهر وجود تحديات كبيرة في جذب القادة والمعلمين إلى المناطق الريفية وتقديم الدعم الكافي للمدارس المعزولة، وهو ما يجعل نظام التعليم الأسترالي ذو طبيعة خاصة.

ويشمل كومنولث أستراليا القارة الأسترالية بأكملها بما في ذلك جزيرة تسمانيا، وأستراليا مقسمة إلى ٦ ولايات (نيو ساوث ويلز، وكوينزلاند، وأستراليا الغربية، وجنوب أستراليا، وتسمانيا، وفيكتوريا)، بالإضافة إلى إقليمين (الإقليم الشمالي، وإقليم العاصمة الأسترالية) (Nuffic, 2018, P7)، وأستراليا دولة ديمقراطية برلمانية ذات ثلاثة مستويات من الحكومة وهي: الحكومة الفيدرالية أو الكومنولث، وحكومات الولايات/ الإقليمية، والحكومات المحلية، فهي هيكل سياسي فيدرالي، ويحدد الدستور الأسترالي مسئوليات الحكومة الأسترالية، والتي تشمل العلاقات الخارجية والتجارة والدفاع والهجرة، وحكومات الولايات والأقاليم وهي المسئولة عن جميع الأمور غير المخصصة للكومنولث، ولكل منها هيئة تشريعية منتخبة، هذا، ويعد التعليم مسئولية الولاية / الإقليم، على الرغم من أن الحكومة الأسترالية تلعب دورًا متزايد الأهمية فيما يتعلق بتطوير السياسات والتمويل والمساءلة وإعداد التقارير (Anderson, M. & Et al, 2008, P14).

وفيما يتعلق بالاقتصاد في أستراليا، فأستراليا مُصدر مهم للموارد الطبيعية والطاقة والغذاء، وتجذب الموارد الطبيعية الوفيرة والمتنوعة في أستراليا مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي وتشمل احتياطيات واسعة من الفحم والحديد والنحاس والذهب والغاز الطبيعي واليورانيوم ومصادر الطاقة المتجددة، كما ستؤدي سلسلة من الاستثمارات الكبرى، مثل مشروع جورجون للغاز الطبيعي السائل الذي تبلغ تكلفته ٤٠ مليار دولار أمريكي، إلى توسيع قطاع الموارد بشكل كبير (The World Fact Book, Australia, 2022).

ويُصنف الاقتصاد الأسترالي باستمرار بأنه من أقوى الاقتصادات المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويحتل المركز الثاني عشر كأكبر اقتصاد في العالم، فهي دولة ذات أداء عالٍ تقريبًا في كل معيار من معايير التميز، من الصحة إلى الثروة، ومن سهولة ممارسة الأعمال التجارية إلى التحصيل العلمي، ومع انخفاض معدلات البطالة وانخفاض التضخم والقوى العاملة ذات المهارات العالية، ومع الروابط القوية مع المنطقة الأسرع نموًا في العالم – المحيطين الهندي والهادئ – من المقرر أن يزدهر الاقتصاد الأسترالي جيدًا في المستقبل؛ حيث تعزز السياسة الخارجية والتجارية لأستراليا أمنها وازدهارها على المدى الطويل، فهي تسعى إلى حماية مصالحها الوطنية وتعزيزها في بيئة سريعة التغير، فهي تشتهر بكونها واحد من أكثر الاقتصادات انفتاحًا وتنوعًا في العالم، مع قوة عاملة متعلمة تعليماً عالياً وقطاع خدمات واسع النطاق (Department of Foreign Affairs and Trade, 2016, P6).

وتتمتع أستراليا بسوق مفتوح مع الحد الأدنى من القيود على واردات السلع والخدمات، وأدت عملية الانفتاح إلى زيادة الإنتاجية، وتحفيز النمو، وجعل الاقتصاد أكثر مرونة وديناميكية، كما تلعب أستراليا دورًا نشطًا في منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي ومجموعة العشرين والمنتديات التجارية الأخرى، كما دخلت اتفاقية التجارة الحرة الأسترالية مع الصين حيز التنفيذ في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة القائمة مع جمهورية كوريا واليابان وتشيلي وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة، وتواصل أستراليا التفاوض على اتفاقيات ثنائية مع إندونيسيا، بالإضافة إلى اتفاقيات أكبر مع جيرانها في المحيط الهادي ودول مجلس التعاون

الخليجي، وشراكة اقتصادية إقليمية شاملة على مستوى آسيا تشمل دول الآسيان العشر والصين واليابان وكوريا ونيوزيلندا، والهند، ولما يقرب من عقدين حتى عام ٢٠١٧، استفادت أستراليا من طفرة كبيرة في شروط التبادل التجاري، ومع ارتفاع أسعار الصادرات بوتيرة أسرع من أسعار الواردات، شهد الاقتصاد نمواً مستمراً، وبطالة منخفضة، واحتواء التضخم، ودين عام منخفض للغاية، ونظام مالي قوي ومستقر (The World Fact Book, Australia, 2022).

ومن ناحية أخرى، لا تزال جائحة كوفيد ١٩ تمثل اضطرابًا كبيرًا في جميع أنحاء أستراليا، من حيث النشاط الاقتصادي، فهناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن التأثير طويل المدى للجائحة، واستجابة أستراليا، من حيث الكيفية التي ستؤدي بها استجابة الصحة العامة الهائلة إلى تغييرات في الاقتصاد علاقتها مع بقية العالم، وهو ما قد يؤدي إلى وصول صافي ديون الكومنولث إلى الذروة المتوقعة عند ٩٨٠.٦ مليار دولار أمريكي أو ٤٠.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، كما أن التأثير طويل الأجل على الإنفاق المستقبلي للكومنولث لا يزال غير مؤكد (TEQSA, 2021, P2, P9).

ومن ثم يتضح، تأثر الاقتصاد الأسترالي على الرغم من تقدمه بجائحة كوفيد ١٩، وهو ما انعكس على المستوى الاقتصادي للمواطنين الأستراليين، ومن ثم على مستوى التعليم، وهو ما يؤثر بشكل أكبر على الأطفال والشباب الذين يعانون بالفعل من ظروف صعبة ما يجعلهم أكثر عرضة لخطر النتائج التعليمية السيئة نتيجة جائحة كوفيد ١٩.

وأستراليا أمة من المهاجرين منذ بداياتها، فثلاثة وعشرون في المائة من السكان ولدوا في الخارج، وما لا يقل عن ٢٧ في المائة من السكان لديهم أحد الوالدين على الأقل من بلد آخر، والغالبية العظمى من المهاجرين هم من أصل أوروبي، على الرغم من أن العقود الأخيرة شهدت تدفقات المهاجرين من الدول الآسيوية (Nuffic, 2018, P7)، ولذلك كانت التعددية الثقافية مفهومًا وسياسة صُممت للاستجابة للتنوع العرقي والثقافي المتزايد للمجتمع الأسترالي الناتج عن الهجرة الجماعية في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتخلي عن سياسات الهجرة المقيدة عنصريًا في الستينيات، بطريقة تغلبت على القيود، فجميع الولايات والأقاليم الأسترالية لديها حاليًا سياسات وهيئات تتعامل مع التعددية الثقافية،

في حين أن جميع حكومات الولايات والأقاليم الأسترالية قد أنشأت هيئات أو وكالات تتعامل مع قضايا التنوع الثقافي بحلول التسعينيات (Koleth, E, 2010).

ومن ناحية أخرى، هناك تأثير كبير لجائحة كوفيد ١٩ على المدارس في أستراليا، وهناك قلق واسع النطاق بشأن التأثير على مستويات التحصيل التعليمي ورفاهية الطلاب الكبار الذين اقتربوا من التخرج، ومع الآثار المركبة للجائحة، يمكن أن يكون لهذه القضية عواقب شخصية واسعة النطاق وطويلة الأجل وعميقة على جيل من الشباب في أستراليا، ولا سيما في الفئات الأكثر حرمانًا (TEQSA, 2021, P2, P9).

ومما سبق يتضح، تمتع السياق المجتمعي لأستراليا بالعديد من المزايا من ناحية الموقع، والمساحة، والاقتصاد، والتنوع الثقافي، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد ١٩ على شتى مجالات الحياة بها، وخاصة الجانب التعليمي، وشعورها بتهديد هذه الجائحة لجيل من الشباب؛ وهو ما جعل أستراليا تسعى إلى تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لنظامها التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، وفيما يلي يتناول البحث نبذة عن النظام التعليمي بأستراليا.

ثانيًا: نبذة عن النظام التعليمي بأستراليا:

تتمثل رؤية النظام التعليمي باستراليا في "نظام تعليمي عالمي المستوى يشجع ويدعم كل طالب ليكون في أفضل حالاته، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو نوع تحديات التعلم التي قد يواجهها"، كما يتمثل الهدف الرئيسي في: "اعتبار تحسين النتائج التعليمية لجميع الشباب الأسترالي أمرًا أساسيًا للازدهار الاجتماعي والاقتصادي للأمة وسيساعد الشباب على عيش حياة كاملة ومنتجة ومسئولة" Tehan, Hon Dan & Et al, 2019, P2, P4).

ويتضح من رؤية نظام التعليم الأسترالي أنه يسعى إلى المنافسة العالمية واحتلال مراكز متقدمة، كما أنه يركز على مختلف الطلاب دون تمييز، وهو ما انعكس على إجراءات تحقيق التعافي من جائحة كوفيد ١٩ من خلال التركيز على تعزيز التعافي الفعال والعادل لمختلف الطلاب دون تمييز، كما يتضح من الهدف الرئيسي للنظام التعليمي مدى أهمية

الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأسترالي.

ومن ناحية أخرى، يتكون نظام التعليم الأسترالي من المدرسة الابتدائية: في سن سبع أو ثماني سنوات، بدءًا من المرحلة التأسيسية (وتسمى أيضًا روضة الأطفال / الإعدادية / مرحلة ما قبل المدرسة) حتى الصف السادس أو السابع، ثم المدرسة الثانوية الدنيا: وتتكون من أربع سنوات بداية من الصف السابع أو الثامن إلى العاشر، وأخيرًا المدرسة الثانوية العليا: وتتكون من سنتين وهما الصف الحادي عشر، والثاني عشر (Department of Foreign Affairs and Trade, 2022, P5)، والتي تضم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و١٨ عام، ويتماشى تعليمهم في هذه المرحلة مع ما يهتموا به ويعتقدون أنهم يريدون القيام به بعد المدرسة، فقد يتضمن التركيز على التعلم العملي، للإعداد للمهن، أو على التعلم النظري المؤدي إلى الجامعة (Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J., 2020, P6).

أما عن التعليم العالي بأستراليا فيشمل الجامعات، وتتضمن ٤٣ جامعة؛ ٤٠ جامعة أسترالية (٣٧ عامة و ٣ خاصة) وجامعة أسترالية واحدة متخصصة وجامعتان خارجيتان، وتتكون من ثلاث إلى أربع سنوات دراسية، وهناك عدد قليل من مؤسسات التعليم العالي ذاتية الاعتماد التي تم إنشاؤها أو الاعتراف بها بموجب تشريعات الولاية والإقليم ويمكنها اعتماد دوراتها الخاصة، وتركز هذه المؤسسات بشكل عام على تقديم دورات في مجال دراسي معين، وعادة ما تكون معاهد أو كليات أو مدارس، وتستمر سنتان، وأخيرًا مؤسسات التعليم العالي غير المعتمدة ذاتيًا، وهناك ١٢٣ مؤسسة تعليم عالي غير معتمدة ذاتيًا مسجلة من قبل وكالة جودة ومعايير التعليم العالي لتقديم دورات التعليم العالي المعتمدة، ويجب أن يفوا بمعايير التسجيل الخاصة بوكالة جودة ومعايير التعليم العالي بالإضافة إلى تقديم دورة واحدة على الأقل معتمدة من وكالة جودة ومعايير التعليم العالي، وتستمر سنة واحدة (Department of Education and Training, 2015, P15).

ومن ثم يتضح، تنوع مسارات النظام التعليمي بأستراليا في المرحلة الثانوية ما بين التعليم المهني والتعليم العام، وفقًا لاهتمامات الطلاب، كما تتنوع مؤسسات التعليم العالي ما بين جامعات حكومية وخاصة، ومعاهد ومدارس وكليات، والتي تتيح الفرصة لمختلف الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي.

هذا، وتشترك كل من السلطة الفيدرالية وسلطات الولاية / الإقليم في إدارة النظام التعليمي بأستراليا، حيث تقع مسئولية التمويل العام وتنسيق التعليم على عاتق الحكومة الفيدرالية (وزارة التعليم والتدريب)، بينما تُترك ميزانية المدارس الفردية للولايات / الأقاليم، وتتم صياغة أهداف التعليم الوطنية من خلال مشاورة مشتركة، ولدى جميع الولايات والأقاليم قسم تعليمي خاص بها يكون مسئولاً عن المدارس الابتدائية والثانوية التي تمولها الحكومة، وتقوم أقسام التعليم بصياغة سياستها الخاصة فيما يتعلق بتنظيم المدرسة، والمناهج الدراسية (بما في ذلك الموافقة)، وتقييم الطالب / المعلم، والشهادات، والتعليم عن بعد، والتعليم الخاص، وقبول الطلاب الدوليين وتخصيص الموارد (Nuffic, 2018, P7).

وبذلك يمكن القول، إن إدارة النظام التعليمي بأستراليا تعد مسئولية مشتركة بين الحكومة الفيدرالية ممثلة في وزارة التعليم والتدريب، وحكومات الولايات / الأقاليم ممثلة في أقسام التعليم بها، حيث تتولى الحكومة الفيدرالية المهام العامة للتعليم في الدولة ككل، بينما تتولى حكومة كل ولاية إدارة وتنظيم التعليم على مستوى الولاية، في حين توضع أهداف التعليم الوطنية من خلال المشاورة المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات / الأقاليم.

ثالثًا: تأثير جائحة كوفيد ١٩ على التعليم بأستراليا:

مع تفاقم جائحة كوفيد ١٩ في البلدان في جميع أنحاء العالم، اتخذت معظم الحكومات الاحتياطات لإغلاق مدارسها في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس، وفي أستراليا، مثل كل أسبوع من إغلاق المدارس حوالي ٢٥ ساعة من وقت التدريس الإلزامي وجهًا لوجه في المدرسة، أي ٢.٥٪ من الوقت السنوي وقت التدريس الإجباري، واضطرت المدارس إلى استبدال هذا الوقت في الفصل بالتعلم عبر الإنترنت والتعليم المنزلي، في معظم الحالات بمساعدة المعلمين وأولياء الأمور (OECD, 2020, P1).

فنتيجة لإغلاق المدارس فعليًا وتحول التعلم إلى وضع الاتصال بالإنترنت أثناء الإغلاق، تم إجراء تغييرات على طريقة التدريس والتعلم، وتعد التكنولوجيا إحدى الطرق التي أمكن من خلالها دعم التعليم من خلال الجائحة، غير إنه تم ملاحظة أن المعلمين، الذين كانوا في الغالب معتادين على الفصول الدراسية المادية والتفاعل وجهاً لوجه، يتقدمون إلى الأمام لاعتماد أساليب جديدة للتعليم والتعلم الإلكتروني (Maher, D., 2021, P299).

حيث استمر "التعلم من المنزل" لمدة شهرين لمعظم الطلاب، وعند العودة إلى التدريس وجهًا لوجه، أغلقت العديد من المدارس أيضًا بشكل متقطع كإجراء احترازي بعد ظهور بعض الحالات الإيجابية من فيروس كوفيد ١٩ لدى بعض الطلاب والمعلمين، بالإضافة إلى ذلك، تم فرض قيود واسعة النطاق على الممارسات المدرسية المعتادة، بما في ذلك إلغاء الرحلات المدرسية والتجمعات والأنشطة الرياضية والتجمعات الكبيرة (Gore, J. M., Fray, L., Miller, D., Harris, J., & Taggart, W., 2020, P10)، وأصبح هناك عدد كبير من الأطفال والشباب الأستراليين معرضين للآثار السلبية على نتائجهم التعليمية والتغذية والحركة البدنية والرفاهية الاجتماعية والعاطفية من خلال فصلهم جسديًا عن المدرسة، يقدر هذا العدد بـ ٤٦٪ من عدد الطلاب (Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J., 2020, P5).

ومن أبرز الأثار السلبية على الطلاب في فترة تفشي جائحة كوفيد ١٩ بأستراليا، ما يلي:

١- كان الأطفال والشباب يكافحون من أجل الحصول على تعليمهم عبر الإنترنت، بما في ذلك بعض الأطفال والشباب ذوي الإعاقة.

٢- كان طلاب المدارس الثانوية يشعرون بالإرهاق من حجم العمل الذي تم تكليفهم به، وكان لدى طلاب الصف الثاني عشر قلق كبير بشأن التخلف عن الدراسة.

٣- أثار بعض الأطفال محدودية الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتعلم المنزلي.

٤- افتقد بعض الأطفال للصحة النفسية ودعم التعلم المقدم من قبل المعلمين والمرشدين في المدرسة.

٥- شعور الطلاب بالملل، والكثير من عوامل التشتيت في المنزل، وصعوبة التركيز والشعور بالإرهاق في العمل.

٦- كانت تأثيرات التعليم كبيرة أيضًا على الشباب، الذين كانوا يكافحون مع الجامعة عبر الإنترنت، وخاصة طلاب السنة الأولى (Australian Human Rights Commission, 2020, P22, 23).

كما تمثلت تأثيرات جائحة كوفيد ١٩ على التعليم من ناحية أخرى في التخفيضات في تمويل المدارس، والقيود على تنقل الطلاب الدوليين، وضياع وقت التدريس في بيئة مدرسية، والتباين في جودة التدابير لمواصلة تعلم الطلاب أثناء إغلاق المدرسة، وقلة استعداد المعلمين لدعم التعلم الرقمي، والقيود المفروضة على التعليم المهني أثناء إغلاق كوفيد ١٩ (Nicholas Biddle, Ben Edwards, Matthew Gray, and Kate Sollis, 2020, P1).

ومما سبق يتضح، مدى التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي ككل، والمعلمين، وكذلك الطلاب ومدى تأثرهم خاصة أثناء فترات الإغلاق، وخاصة الطلاب من ذوي الخلفيات المحرومة، ونتيجة لكل هذه الآثار السلبية، وغيرها لجائحة كوفيد ١٩ على التعليم بأستراليا، قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من خلالها تمكنت من التغلب على هذه الآثار السلبية، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، بما يمكنه من العودة لطبيعته، والارتقاء بالنظام التعليمي ككل، وفيما يلي تناول هذه الإجراءات وفقًا لمدخل «بناء المرونة»Resilience-Building Approach، كما يلي.

رابعًا: إجراءات تحقيق تعافي التعليم الفعال والعادل بعد جائحة كوفيد ١٩ بأستراليا:

بالرغم من الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي بأستراليا ومؤسساته التعليمية وعلى الطلاب والمعلمين، فقد قامت أستراليا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتغلب على هذه الآثار السلبية وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي، وفيما يلي عرض هذه الإجراءات وفقًا لمدخل «بناء المرونة»Resilience-Building Approach، والذي يتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة:

تطلبت مواجهة جائحة كوفيد ١٩ تبني أستراليا لمجموعة من التوجهات الإستراتيجية ذات الصلة بالتعليم للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، ولعودة الطلاب للمدارس، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها، والتي تمثلت فيما يلي:

أ- المبادئ الوطنية للتعليم المدرسي لدعم التقديم المستمر لتعليم عالي الجودة لجميع الطلاب خلال جائحة كوفيد ١٩:

حيث كانت تداعيات جائحة كوفيد ١٩ تتطلب من كل ولاية تطوير مواقف سياسية سريعة الاستجابة وقابلة للتكيف فيما يتعلق بالعديد من جوانب مسئولية الحكومة، إذ تقوم كل حكومة على المستوى الوطني ومستوى الولايات بتطوير نهج يتعامل مع الأوبئة المحلية وسياقها، ويتطلب النهوض باستراتيجية متماسكة ومنصفة لدعم التعلم للأطفال والشباب الأستراليين المعرضين للخطر اهتمامًا واستثمارًا عاجلين، ولذلك تم وضع المبادئ الوطنية للتعليم المدرسي التي وافق عليها مجلس الوزراء الوطني في ١٦ أبريل ٢٠٢٠ (Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J, 2020, P5).

ففي ١٦ أبريل ٢٠٢٠، وافق مجلس الوزراء الوطني على مجموعة من المبادئ الوطنية للتعليم المدرسي لدعم التقديم المستمر للتعليم عالي الجودة لجميع الطلاب خلال جائحة كوفيد ١٩، وتمكين الطلاب من التقدم خلال المستوى العام، ودعم الانتقال الناجح إلى عام ٢٠٢١، وتمثلت هذه المباديء فيما يلي:

١. تعتبر المدارس حاسمة في تقديم تعليم عالي الجودة للطلاب ومنح الأطفال أفضل بداية ممكنة في الحياة، وتستند الأنظمة التعليمية على الاعتراف بأن التعليم يتم تقديمه بشكل أفضل من قبل المعلمين للطلاب في الفصل الدراسي في حرم المدرسة.

٢. من المقبول أنه خلال أزمة كوفيد ١٩، قد تكون هناك حاجة إلى تقديم خدمات تعليمية مرنة بديلة عن بعد.

٣. يجب أن تكون المدارس بيئات صحية وآمنة للطلاب والمعلمين وغيرهم من الموظفين لضمان تقديم التعليم الفعال للطلاب.

٤. حكومات الولايات والأقاليم وسلطات القطاع غير الحكومي هي المسئولة عن إدارة واتخاذ القرارات التشغيلية لأنظمتها المدرسية على التوالي، مع مراعاة الامتثال لاتفاقيات التمويل ذات الصلة مع الكومنولث.

٥. يجب الاستمرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد ١٩ في قطاع التعليم من خلال مشورة الخبراء، والمسئولين، ومسئولي الصحة العامة والتعليم على مستوى الدولة، بما يتوافق مع هذه المبادئ الوطنية.

٦. يجب أن يستمر دعم المدارس لجميع الطلاب لضمان المشاركة في التعليم الجيد أثناء أزمة كوفيد ١٩.

٧. النصيحة الصحية تمثلت في أن الحضور في الحرم المدرسي للتعليم يمثل مخاطر صحية منخفضة للغاية على الطلاب، وتشير النصيحة أيضًا إلى أنه يجب استخدام الممارسات المناسبة في المدارس، كما هو الحال في أماكن العمل الأخرى، لتوفير بيئة عمل آمنة لموظفي المدرسة، بما في ذلك المعلمين، وأنه يجب اتباع النصائح الصحية المحددة المتعلقة بالحرم المدرسي (Department of Education, Skills and Employment, 2020).

ويتضح من خلال هذه المبادئ أنها تؤكد على استمرار التعلم أثناء الجائحة، ومساعدة الولايات والأقاليم على خلق بيئة تعلم مناسبة بمدارسها، وتأكيدها على أهمية التعلم داخل المدارس، بالإضافة إلى التأكيد على إيجاد سبل أخرى أكثر مرونة للتعلم، والتأكيد على دعم المدارس لجميع الطلاب لضمان توفير تعليم جيد وعادل لجميع الطلاب، مع التأكيد على توخي سبل الآمان، ومراعاة كافة التدابير الصحية لعودة المدارس والحد من انتشار الجائحة.

ب– بيان النوايا Statement of Intent 2021:

ويشير هذا البيان إلى نهج الحكومة الأسترالية في عدم الامتثال لشروط التمويل بموجب قانون التعليم الأسترالي ٢٠١٣، ولائحة التعليم الأسترالية ٢٠١٣ بسبب جائحة كوفيد ١٩، ويقر البيان بأن جائحة كوفيد ١٩ أوجدت مجموعة استثنائية من الظروف التي كان لها، وربما لا تزال، تأثير على تقديم التعليم المدرسي في عام ٢٠٢١، وقد يؤثر هذا على قدرة

الولايات والأقاليم والسلطات المعتمدة على الوفاء بالتزاماتهم المالية بموجب القانون واللائحة، حيث ينص القانون على المساعدة المالية للكومنولث للمدارس، وتقديم المساعدة المالية إلى الولايات بموجب المادة ٩٦ من الدستور، وإلى الأقاليم الواقعة تحت القسم ١٢٢ من الدستور، ويفرض القانون متطلبات على الولايات والأقاليم كشرط لهذه المساعدة المالية، وبالنظر إلى ضغوط الميزانية وتقديم الخدمات الأوسع على الولايات والأقاليم والسلطات المعتمدة، فمن المناسب أن تأخذ الحكومة الأسترالية السياق المتغير في الاعتبار عند تطبيق هذه الشروط؛ ولذلك لن تتخذ الحكومة الأسترالية إجراءات الامتثال بموجب القانون إذا كانت ولاية أو إقليم أو سلطة معتمدة غير قادرة على تلبية شروط تمويلها بموجب القانون واللوائح لعام ٢٠٢١. (Department of Education, Skills and Employment, 2021, P1, 2).

ويتضح من خلال بيان النوايا مدى تسهيل أستراليا إجراءات منح التمويل للولايات والأقاليم المختلفة؛ وذلك نظرًا للظروف المتغيرة والناتجة عن جائحة كوفيد ١٩، ومن ثم تقديم المساعدات للولايات والأقاليم لتوفير التعليم الفعال والعادل لطلابها، والقدرة على توفير التدابير الصحية اللازمة لمواجهة الجائحة.

جـ– الإطار الوطني لإدارة كوفيد ١٩ في المدارس ومراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها يناير ٢٠٢٢:

يهدف هذا الإطار الوطني لإدارة كوفيد ١٩ في المدارس ومراكز التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى ضمان عودة الأطفال في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠٢٢ والاستمرار في الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة، والمدارس الابتدائية والثانوية في سياق كوفيد ١٩؛ حيث إن الحفاظ على تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس مفتوحة أمرًا مهمًا لتعلم الأطفال ونموهم الاجتماعي والعاطفي ورفاههم وصحتهم البدنية والعقلية، إذ يستفيد الأطفال أكثر من التعلم وجهًا لوجه ويجب تجنب المزيد من الانقطاعات، حيثما أمكن ذلك؛ لما لإغلاق تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك الآثار الخفية على الصحة العقلية للأسر وسلامة الأطفال وقدرة الأسر على المشاركة في القوى العاملة، كما تتأثر الشركات والصناعة الأسترالية في

الحالات التي لا تتمكن فيها العائلات من حضور العمل بسبب إغلاق مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس، مما قد يؤدي إلى اضطرابات مستمرة في قدرة أستراليا على الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد ١٩ (Australian Government, 2022, P1).

هذا، وتشكل المبادئ المتفق عليها في هذا الإطار أساسًا ثابتًا للتخطيط التشغيلي للولايات والأقاليم ودعم استمرارية التعليم في الفصل الدراسي الأول لعام ٢٠٢٢ وما بعده، وتتمثل هذه المباديء فيما يلي:

المبدأ الأول: خدمات مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس ضرورية، ويجب أن تكون أول من يفتح وأخر من يغلق حيثما كان ذلك ممكنًا في حالات تفشي الجائحة، مع إعطاء الأولوية للتعلم وجهًا لوجه؛ حيث إنه يحق للأطفال الحصول على التعليم، وأن مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس ضروري، ويجب أن تظل مفتوحة كلما أمكن ذلك لتعظيم الفوائد الواسعة النطاق للأطفال والمجتمع والاقتصاد.

المبدأ الثاني: استمرار تطبيق تدابير الصحة العامة الأساسية؛ إذ يجب على مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس ممارسة وتعزيز السلوكيات الآمنة لمكافحة جائحة كوفيد ١٩، فمن المهم لجميع البيئات التعليمية أن تتبنى استراتيجية وقائية متعددة المستويات وفي جميع الحالات.

المبدأ الثالث: لا يتم رفض أو استبعاد أي طالب من الطلاب، فيجب أن يضمن التخطيط المحلي للمدارس توفير الحد الأدنى من التعلم تحت إشراف المدرسة في جميع الأوقات في الفصل الدراسي لجميع الأطفال خاصة الأطفال ذوي الظروف الاقتصادية الصعبة، أو من لا يمكنهم التعلم عن بعد، وكذلك للأطفال والشباب الضعفاء.

المبدأ الرابع: أن تكون الاستجابات متناسبة، وقائمة على المخاطر الصحية، يجب أن تكون جميع الاستجابات لحالات تفشي كوفيد ١٩ في مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس متناسبة ومستنيرة بأحدث النصائح الصحية ومتطلبات التنفيذ العملي وملف تعريف المخاطر الفردية لبيئات التعليم المختلفة، فيجب أن تتطور الاستجابات للتكيف مع الطبيعة المتغيرة للوباء.

المبدأ الخامس: تجهيز خدمات مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس للاستجابة على أساس مشورة الصحة العامة وبدعم من سلطات الصحة العامة عند الاقتضاء؛ حيث ستستمر أنظمة التعليم في دعم خدمات مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس حسب الاقتضاء لتنفيذ الخطط التشغيلية للولايات والأقاليم، والتي سيتم إبلاغها من قبل سلطات الصحة العامة وتحديثها لتعكس الطبيعة المتغيرة لكوفيد ١٩ حسب الحاجة.

المبدأ السادس: يجب دعم رفاهية الطلاب والقائمين على التعليم، إذ تعد صحة وسلامة ورفاهية الطلاب والمعلمين وأسرهم أمرًا بالغ الأهمية للتشغيل الناجح لأنظمة تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها وأنظمة المدارس وتقديم تعليم جيد (Australian Government, 2022, P2).

ويتضح من ذلك تأكيد الإطار الوطني لإدارة جائحة كوفيد ١٩ على أهمية مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها، والمدارس وضرورة استمرارها حتى في حالات الأوبئة مع ضرورة العمل على حمايتها، وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في تعليم الطلاب، كما تم التأكيد على ضرورة تحقيق التعافي الفعال والعادل من خلال التعامل مع الجائحة ومتطلباتها، عن طريق الاستعداد المستمر لكل المتغيرات المتوقعة والتي قد تؤدي إلى إغلاق هذه المؤسسات بتوفير كافة الإمكانات المادية والصحية اللازمة لاستمرارها، وتوفير التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب.

ومما سبق يمكن القول، إن أستراليا قد عملت من خلال التوجهات الاستراتيجية المختلفة على التعامل بفاعلية مع جائحة كوفيد ١٩ وتآثيراتها السلبية على النظام التعليمي، بداية من المبادئ الوطنية للتعليم المدرسي، والتي حاولت من خلالها وضع مجموعة من المبادئ تمكن من خلالها الولايات والأقاليم من التعامل بفاعلية مع بداية انتشار جائحة كوفيد ١٩ وما أدى إليه من إغلاق متكرر للمدارس، ثم بيان النوايا والذي من خلاله عملت أستراليا على توفير التمويل اللازم للولايات والأقاليم لتعزيز قدرتها على التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الجائحة، وأخيرًا الإطار الوطني لإدارة جائحة كوفيد ١٩ والذي أكدت أستراليا من خلاله على أهمية التعليم المدرسي وضرورة العمل على الحفاظ على المدارس مفتوحة، وتمكينها من تقديم التعليم الفعال والعادل لجميع طلابها.

المحور الثاني: برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

قدمت أستراليا مجموعة من البرامج المبتكرة لضمان استمرار التعليم أثناء الجائحة، وللتغلب على الآثار السلبية على الجوانب التعليمية، والاجتماعية والعاطفية للطلاب الناتجة عن الجائحة، ولتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها، وفيما يلي عرضها:

أ- ضمان استمرارية التعليم الجيد:

تضمنت الخطوات الرئيسية التي تم وضعها عبر نظام التعليم لضمان استمرارية التعليم الجيد خلال جائحة كوفيد ١٩ ما يلي:

- وضع نظام مركزي على الإنترنت (مصدر واحد للحقيقة) مزود بمعلومات وموارد لدعم مجتمعات المدارس.
- التعبئة السريعة لتطوير موارد التدريس والتعلم (الرقمية والمطبوعة) لضمان وصولها لجميع الطلاب لمواصلة تقدم التعلم.
- التعلم المهني لتطوير مهارات جديدة ودعم المعلمين في استخدام التكنولوجيا ودمجها في تقديم المناهج الدراسية عبر كل مرحلة من مراحل التعلم (مرحلة الطفولة المبكرة حتى الصف السادس).
- الشراء السريع لأجهزة التعلم الرقمية وأدوات التعلم الرقمية لاستكمال، والتمكن من تقديم التعلم عبر الإنترنت.
- ضمان إتاحة التعليم خلال هذا الوقت من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك عرض الدروس عبر الإنترنت، وحزم التعلم المطبوعة، والتعليم وجهًا لوجه (NSW Department of Education, 2020, P13).

وبذلك يتضح، أن أستراليا قد قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان استمرار التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب، بداية من وضع نظام مركزي للتعليم عبر الإنترنت لضمان توحيد الحقائق وعدم تشتت الطلاب، إلى ضمان توافر الأجهزة اللازمة، وتنوع أساليب إتاحة التعليم لضمان وصوله لكل الطلاب بما يتناسب مع الظروف المختلفة لهم.

ب– التحول إلى التعليم عن بعد خلال جائحة COVID–19:

تتمتع أستراليا بممارسة طويلة الأمد في استخدام التكنولوجيا لتقديم جلسات التدريس عن بعد في الوقت الفعلي من خلال دروس مؤتمرات الفيديو video conference والدروس عبر الهاتف ودروس الأقمار الصناعية satellite lessons والرحلات الافتراضية، كما تم تقديم ممارسات التدريس في غير الوقت الفعلي (البريد الإلكتروني وأنظمة إدارة التعلم عبر الإنترنت مثل Moodle) للطلاب في المناطق النائية الذين قد يتم استبعادهم من التعلم (OECD, 2020, P5).

فالتحول إلى التعليم عن بعد كان أحد الحلول الفعالة لضمان استمرار التعليم أثناء الجائحة، وذلك نظرًا لما تتمتع به أستراليا من خبرات في مجال استخدام التكنولوجيا، وهو ما أتاح لها تنويع أساليب التعليم عن بعد، بما يتناسب مع ظروف مختلف الطلاب، ويضمن إتاحة التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب.

جـ– مركز التعلم من المنزل a Learning from Home hub:

تم إنشاء مركز التعليم من المنزل لتزويد الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور ببنك مركزي من الموارد وآليات الدعم والمشورة العملية، كما تم طرح جلسات التعلم المهنية للمعلمين وموظفي الدعم حول أفضل السبل للاستفادة من الأدوات الرقمية للتعلم عبر الإنترنت بسرعة، وتم تحديث الموارد وتوسيعها باستمرار للحفاظ على التدريس والتعلم خلال الاستجابة لجائحة كوفيد ١٩، فالقدرات والابتكارات والممارسات التعاونية عبر الإنترنت التي تم تطويرها خلال هذه الفترة من التعلم عن بعد والعودة إلى الفصل الدراسي لديها القدرة على الاحتفاظ بالعديد من الأفكار للعمل المستمر في إنشاء أفضل نظام تعليمي في العالم، إن استكشاف طرق الاستفادة من التكنولوجيا وتعزيز ممارسات التدريس التعاونية يمكن أن يدعم جدول الأعمال الاستراتيجي لتحسين النتائج التعليمية للطلاب (NSW Department of Education, 2020, P6).

ومن ثم يتضح، أهمية مركز التعلم من المنزل في ضمان توفير التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، حيث إنه يتيح بنك مركزي لكل من المعلمين والطلاب يتضمن كل موارد

وآليات الدعم والمشورة الممكنة لتحقيق التعليم الفعال والعادل، سواء أثناء الجائحة أو فيما بعدها.

د- برنامج الأولويات الناشئة Emerging Priorities Program:

والغرض من برنامج الأولويات الناشئة هو تمويل المشاريع التي تساعد مجتمعات المدارس على الاستجابة للأولويات الناشئة في التعليم المدرسي، بما في ذلك التعافي من جائحة كوفيد ١٩، وتمثلت النتائج المرجوة من برنامج الأولويات الناشئة في:

- تحسين النتائج التعليمية لطلاب المدارس.
- تحسين مشاركة طلاب المدارس وأسرهم في التعليم المدرسي.
- تحسين رفاهية قادة المدارس والمعلمين وطلاب المدارس (Department of Education, Skills and Employment, 2022).

وبذلك يتضح، أن برنامج الأولويات الناشئة يهدف إلى تحسين الحياة التعليمية بمختلف جوانبها، والتأكيد على أهمية تحسين رفاهية مختلف عناصر العملية التعليمية؛ وذلك لأن تحسين رفاهية عناصر العملية التعليمية المختلفة يمكنهم من أداء مهامهم بفعالية، وضمان مشاركتهم الفعالة في تحقيق التعليم الفعال والعادل.

هـ- نهج هجين أو أكثر مرونة في التعليم:

أتاحت جائحة كوفيد ١٩ طرقًا جديدة للتعلم للمدارس في جميع أنحاء العالم، في وقت مبكر من الجائحة، تم بالفعل تقديم اقتراحات بأن التعلم الهجين سيستمر في كونه سمة من سمات التعليم الأسترالي بعد الجائحة؛ ولأن التعلم المرن أو عبر الإنترنت لن يكون مناسبًا لجميع الطلاب، فإن المرونة لتلبية الاحتياجات والظروف الفردية ستكون نهجًا إيجابيًا (Heffernan, A., Magyar, B., Bright, D., & Longmuir, F., 2021, P9).

وبذلك تضمن أستراليا إتاحة أشكال متنوعة من التعليم تتناسب مع مختلف الطلاب، وتتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لهم، فضلًا عن ضمان استمرار هذه الأشكال من التعليم بعد الجائحة، وهو ما يمكنهم من التعامل مع الأزمات التي قد تحدث مستقبلًا دون الحاجة إلى تعطيل العملية التعليمية مرة أخرى.

و – تنسيق دعم الطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والمحرومة:

حيث يتم تحديد الطلاب المعرضين للخطر، ويقوم موظفو خدمات المدارس المحلية وموظفو وحدة رفاهية الطفل بتنسيق الدعم للطلاب المعرضين للخطر بشكل كبير، وقد استمرت عملية تنسيق دعم الطلاب المعرضين للخطر المحتمل للانفصال عن تعليمهم خلال جائحة كوفيد ١٩ في المدارس، كما أجرى المعلمون اتصالات منتظمة ومتكررة مع الطلاب لمراقبة تقدم تعلم الطلاب والرفاهية العامة لهم من خلال المكالمات الهاتفية، والمكالمات الجماعية عبر الفيديو المباشر، والبريد الإلكتروني، وفي بعض المجتمعات الأصغر عن طريق زيارة منازل الطلاب، كما تم إنشاء غرفة افتراضية للرفاهية عبر الإنترنت للمعلمين وموظفي المدرسة لمشاركة الأفكار والموارد لدعم رفاهية الطلاب، وتعمل غرفة المعلمين أيضًا على ربط المعلمين ببعضهم البعض لتقليل عزلة الأشخاص الذين قد يعملون في المواقع الريفية والنائية (NSW Department of Education, 2020, P20, 21).

كما سُمح بالسفر إلى المجتمعات النائية لحالات الطوارئ ولمواصلة الخدمات الأساسية وإعفائهم من أي قيود سفر لضمان إمكانية توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم، لجميع المجتمعات من أجل تقديم المنح للفئات المحرومة، كما استخدمت حكومة أستراليا آلية دعم حالية مخصصة للطلاب من السكان الأصليين تسمى ABSTUDY، والتي توفر الدعم للسفر والإقامة والتعليم خلال الأزمة، مما أدى إلى عودة العديد من الطلاب من المناطق النائية، ومعظمهم من السكان الأصليين إلى منازلهم وكانوا مؤهلين للحصول على دعم إضافي ومساعدة في العودة بأمان إلى عائلاتهم، كما يوفر طيف التوحد الاسترالي Autism Spectrum Australia تقييمات تشخيصية عبر الإنترنت وعلاجًا عن بعد للطلاب المتأثرين (OECD, 2020, P6, P10, P12).

ومن هنا يمكن التأكيد على مدى اهتمام أستراليا بالطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والريفية والمحرومة، من ضمان حصولهم على التعليم الفعال والعادل لهم، ولم يقتصر الأمر على التعليم فقط، بل أيضًا لتقديم الدعم لهم فيما يتعلق بسفرهم لمجتمعاتهم الأصلية، وضمان تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعقلية لهم، بالإضافة إلى

تحقيق التواصل بين المعلمين وبعضهم خاصة في المناطق الريفية والنائية بما يمكنهم من القيام بواجباتهم في توفير التعليم الفعال والعادل لطلابهم.

ز– ضمان توفير التعليم العادل لجميع الطلاب:

لضمان توفير التعليم العادل لجميع الطلاب قامت أستراليا بإنشاء ما يلي:

١– وحدة العمل الفردية:

تضمن "**وحدة العمل الفردية**" single unit of work المساواة والاتساق في تقديم المناهج الدراسية للحفاظ على الاستمرارية والإنصاف في الوصول لجميع الطلاب؛ حيث تم تزويد كل طفل بإمكانية الوصول إلى نفس أنشطة التعلم بغض النظر عن وضع التعلم الخاص به، ومن ناحية أخرى ظلت المدارس مفتوحة للطلاب الذين يحتاجون إلى الحضور.

٢– إنتاج مجموعة من الحزم التعليمية المطبوعة:

لضمان استمرارية التعلم للطلاب الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى جهاز رقمي أو الإنترنت، ومن أجل دعم المدارس للوصول إلى هؤلاء الطلاب، أنتجت الإدارة مجموعة من الحزم المطبوعة التي يمكن تعديلها من قبل المدارس الفردية والمعلمين بما يتماشى مع طلابهم، بينما تقوم المدارس في كثير من الأحيان بتحرير المواد وتعديلها قبل الطباعة، فإن هذه الحزم المطبوعة توفر دعامة لضمان استمرارية التعلم مع طباعة المدارس وإرسالها بالبريد إلى الطلاب أسبوعيًا أو حتى يوميًا (NSW Department of Education, 2020, P6, P15).

ومن خلال وحدة العمل الفردية، وإنتاج مجموعة من الحزم التعليمية تتمكن أستراليا من ضمان إتاحة التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، وبما يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لهم، وكذلك بما يتناسب مع أماكن إقامتهم، كما يضمن استمرارية التعليم سواء أثناء الجائحة أو بعدها، وهو ما يسعى إليه التعافي الفعال والعادل.

ح– دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب:

يوفر دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب في المدرسة أساسًا قويًا للإنجاز الأكاديمي بالإضافة إلى النتائج الإيجابية الشخصية طويلة المدى، وتشمل الرفاهية الاجتماعية والعاطفية مجموعة واسعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار بما في

ذلك: الاستقلال، والثقة بالنفس واحترام الذات، والمواقف تجاه أنفسهم والآخرين، والقدرة على الاتصال وبناء العلاقات مع أقران وبالغين مألوفين وغير مألوفين، والشعور بالانتماء، والقدرة على إدارة العواطف في مجموعة متنوعة من المواقف، ويتم ذلك من خلال خمس ممارسات تدعم رفاهية الطالب، وهي:

١. تعزيز الشعور بالانتماء.
٢. خلق بيئة آمنة ويمكن التنبؤ بها.
٣. تعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة.
٤. تطوير علاقات آمنة ومحترمة ومتبادلة.
٥. تعليم المهارات الاجتماعية الانفعالية (NSW Department of Education, 2021).

ويتضح من ذلك، أن اهتمام أستراليا لا يقتصر على دعم الجانب التعليمي للطلاب فحسب، بل يتضمن أيضًا دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب؛ حتى تتمكن من الحصول على خريج ذو شخصية سوية، ومتكاملة سواء تعليميًا أو اجتماعيًا أو عاطفيًا مهما كانت الظروف والأزمات التي تمر بها.

ط- دعم الطلاب ذوي الإعاقة Support for students with disability:

تلتزم الحكومة الأسترالية بضمان حصول كل طالب، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة، على التعليم بطريقة مستدامة وفعالة خلال جائحة كوفيد ١٩، وتتوفر المشورة للمدارس وأولياء الأمور لضمان استمرار الطلاب في تلقي تعديلات معقولة، والإرشاد والموارد متاحة أيضًا للمساعدة في التعلم في المنزل (Department of Education, Skills and Employment, 2022).

ومما سبق يمكن القول، إن برامج التعليم المبتكرة التي تبنتها أستراليا في التعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية متنوعة وشاملة لمختلف الطلاب من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لضمان استمرار التعليم الفعال والعادل، كما أنها تضمن التعليم للجميع خلال الجائحة وبعدها، وكذلك ضمان القدرة على التعامل مع مختلف الأزمات التي قد تحدث مستقبلًا، فالتنوع في مصادر التعلم، وطرق إتاحة المحتوى التعليمي للطلاب، يعد

أهم ما يميز أستراليا أثناء جائحة كوفيد ١٩، ويدل على صدقها في العمل على تحقيق تعافي تعليمي فعال وعادل لنظامها التعليمي.

المحور الثالث: الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

عملت أستراليا على دعم الموارد البشرية، والمادية، والمالية من أجل ضمان استمرار التعليم بها أثناء الجائحة، بالإضافة إلى تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، وفيما يلي تناول جهود أستراليا فيما يتعلق بكل منها:

أ- فيما يتعلق بالموارد البشرية:

تمثلت جهود أستراليا فيما يتعلق بدعم قادة المدارس والمعلمين لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١- دعم المعلمين أثناء الانتقال إلى التعليم عن بُعد:

يتطلب التدريس الناجح عن بُعد وصول المعلمين والطلاب إلى الموارد المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيا، وبيئات التعلم المصممة جيدًا؛ لذلك فمن الضروري تزويد المعلمين بالدعم المناسب والتعلم المهني في كل جانب من هذه الجوانب، لا سيما في كيفية تصميم التعلم الذي يتضمن طرق تدريس رقمية فعالة، وفي هذا السياق تشير التجربة الأسترالية إلى وجود دعم قوي للمعلمين أثناء الانتقال إلى التعليم عن بُعد، من خلال توجيه السياسات وتوفير الموارد على مستويات متعددة من الحكومة وعبر قطاعات مختلفة، فقد تلقى ٦٠ في المائة من المعلمين تطويرًا مهنيًا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث يحتاج جميع المعلمين في هذه الأزمة إلى المشاركة من أجل سد بعض الفجوات في تعلم الطلاب، لا سيما نتيجة إغلاق المدارس، كما أن دعم ممارسة المعلمين يعد أمرًا أساسيًا، حيث إن العودة إلى المدرسة لملايين الأطفال بعد أزمة الجائحة ستجعل العديد من المعلمين بحاجة إلى استراتيجيات إضافية لسد الفجوة في التعلم المفقود للأطفال أثناء الإغلاق، وهذا يشمل مساعدة المعلمين على إعادة بناء المعرفة والمهارات التأسيسية، وكذلك مساعدتهم على تطوير الأفكار والاستراتيجيات والآليات للتعليم والتعلم، وتدريب المعلمين على كيفية دعم الطلاب، بما يمكن المعلمين من تشجيع طلابهم على أن يصبحوا مشاركين نشطين في

عملية التعلم والمساهمة في بناء المعرفة التي تمكن وتبني القدرات (Dabrowski, A., Nietschke, Y., Taylor–Guy, P., & Chase, A–M, 2020, P6, P15).

ومن خلال إتاحة التدريب المناسب للمعلمين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتصميم المحتوى التعليمي، وطرق التدريس، ودعم الطلاب، يتمكن المعلمين من القيام بالأدوار الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، كما تضمن أستراليا الانتقال الناجح للتعليم عن بعد.

٢– دعم قادة المدارس والمعلمين خلال جائحة كوفيد ١٩:

تواصل الحكومة الأسترالية العمل مع الولايات والأقاليم وسلطات التعليم غير الحكومية لدعم المعلمين وقادة المدارس والمجتمعات المدرسية لمواصلة تقديم تعليم عالي الجودة خلال جائحة كوفيد ١٩، ويشمل ذلك دعم قادة المدارس والمعلمين وأولياء الأمور للعمل معًا لضمان استمرار الأطفال في تعليمهم طوال فترة الجائحة، حيث تم توفير العديد من الموارد للمساعدة في دعم قادة المدارس والمعلمين للمساعدة في توفير تعليم عالي الجودة أثناء الجائحة (Department of Education, Skills and Employment, 2020)، وتمثلت هذه الموارد فيما يلي:

مركز رفاهية الطالب Student Wellbeing Hub:

يعمل مركز رفاهية الطالب مع الخبراء والأكاديميين والمعلمين والقادة والجمعيات المهنية ومقدمي الصناعة لدعم مجتمع التعليم في أستراليا، ويحتوي المركز على قائمة بالموارد للمعلمين وأولياء الأمور والطلاب لدعم مجتمعات التعلم أثناء أزمة كوفيد ١٩ وما بعدها، وتتوفر أيضًا لدى المركز وحدة تعليمية مهنية جديدة ومجانية للمدير والمعلم، والتي تهدف إلى مساعدة المديرين والمعلمين على التفكير في ممارسات الرفاهية الخاصة بهم من أجل أن يكونوا أكثر فاعلية في دعم رفاهية وتعلم طلابهم.

مبادرة كن أنت لرفاهية المعلمين Be You Staff Wellbeing:

طورت مبادرة كن أنت Be You، التي قدمتها Beyond Blue بالشراكة مع الطفولة المبكرة بأستراليا Early Childhood Australia وحيز الرأس headspace، دليلًا للمعلمين، وقادة المدارس لرعاية الطلاب وصحتهم العقلية أثناء الجائحة.

مركز التقنيات الرقمية Digital Technologies Hub:

يقدم مركز التقنيات الرقمية أفكارًا رائعة للدروس مرتبطة بالمنهج، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والمشورة للمدارس الابتدائية والثانوية الأسترالية، ويتضمن المركز نصائح للمعلمين حول إعداد التعلم في المنزل.

برنامج العلم بالممارسة Science by Doing:

يحتوي برنامج العلم بالممارسة للصفوف من ٧ إلى ١٠ على دليل للمعلم لتصميم التعلم عن بعد عبر الإنترنت باستخدام موارد "العلم بالممارسة."

برنامج الشراكات الإيجابية Positive Partnerships program:

يوفر برنامج الشراكات الإيجابية مجموعة من الموارد، بما في ذلك ورش العمل والندوات عبر الإنترنت والوحدات النمطية عبر الإنترنت، للمساعدة في التعلم عن بعد وعبر الإنترنت للأطفال في سن المدرسة (Department of Education, Skills and Employment, 2022).

فمن خلال هذه المبادرات والبرامج تمكنت أستراليا من تقديم العديد من الموارد التعليمية والتدريبية، والندوات وورش العمل للمعلمين، وقادة المدارس حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليهم متطلبات جائحة كوفيد ١٩، وحتى يتمكنوا من القيام بوظيفتهم في ظل الازمات المختلفة.

٣– مبادرة المعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية (AITSL) للاستجابة للمعلم الاسترالي

The Australian Institute for Teaching and School Leadership (AITSL)

Australian Teacher Response Campaign

يقوم المعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية (AITSL) بدور هام في تطوير الخبرة ودعم جودة التدريس ومهنة القيادة المدرسية، والمعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية (AITSL) لديه مجموعة من الموارد لدعم المعلمين والقادة في ظل جائحة كوفيد ١٩؛ حيث أطلق المعهد حملة أسترالية للاستجابة للمعلمين تتضمن مركزًا لمصادر المعلمين ومجموعة على الفيس بوك Facebook ودليل لأفضل الممارسات للمعلمين حول إعداد التعلم عبر الإنترنت؛ ويرجع إطلاق هذه المبادرة إلى أن المعلمين والقادة يرغبون في الحصول على

دعم إضافي، لذلك حرص المعهد على المساعدة، من خلال إتاحة محتوى يجمع الجميع معًا في مكان واحد بالإضافة إلى توفير مساحة للمعلمين للتواصل وتبادل الخبرات (The Australian Institute for Teaching and School Leadership (AITSL), 2022).

ويتضح من ذلك الدور البارز للمعهد الأسترالي للتعليم والقيادة في تطوير خبرات المعلمين وقادة المدارس في ظل جائحة كوفيد ١٩، بالإضافة إلى الاهتمام برغبات المعلمين وقادة المدارس عن دعمهم، بما يجعل الدعم والتطوير يتناسب مع احتياجات المعلمين وقادة المدارس، فضلًا عن إتاحة الفرصة للمشاركة فيما بينهم لتبادل الخبرات وتنوعها.

٤– التعلم المهني لتطوير مهارات جديدة ودعم المعلمين:

هناك تنوع كبير في المهارات والقدرات الرقمية للمعلمين العاملين في المدرسة، خلال المراحل الأولى من جائحة كوفيد ١٩، إذ إنه لتمكين المعلمين الذين اعتادوا التدريس في الفصل الدراسي من التحول بسرعة إلى تقديم درس عبر الإنترنت أو رقمي، يكون التعلم المهني المناسب مطلبًا ضروريًا، ولذلك تم تقديم ١٠١ ندوة عبر الإنترنت على مدار ٢٠ يومًا لبناء قدرات المعلمين وغير المدرسين في الانتقال إلى التعلم عن بُعد، كما أكمل ٥٥ في المائة من المعلمين ١٥٠.٠٠٠ دورة تعليمية مهنية حسب الطلب، كما اعتبر ٩٥ في المائة من الحضور أن ندوات التعلم المهني عبر الإنترنت عند الطلب مفيدة وغنية بالمعلومات (NSW Department of Education, 2020, P15).

ومما سبق يتضح الدعم الكبير الذي وفرته الحكومة الأسترالية لقادة المدارس والمعلمين، والذي تميز بالتنوع ومراعاة رغبات واحتياجات المعلمين وقادة المدارس، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للشراكات سواء من المعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية، أو مركز رفاهية الطالب، أو مركز التقنيات الرقمية، بما أسهم في ثراء الخبرات والموارد التي انعكست على تطوير مهارات وقدرات المعلمين التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، بما يسهم في ضمان استمرار التعليم أثناء الجائحة، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من آثارها.

ب– فيما يتعلق بالموارد المادية:

تمثلت جهود أستراليا فيما يتعلق بدعم الموارد المادية لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١– دعم ضمان حصول جميع الطلاب على وصول عادل إلى التكنولوجيا التي تدعم تعلمهم:

حيث سلط التحول إلى التعلم عن بعد الضوء على قضايا المساواة والإتاحة للطلاب في سياقات مدرسية مختلفة، فعلى سبيل المثال، أقل من ٤٠٪ من الأسر الأسترالية في المناطق المحرومة متصلة بالإنترنت، وهو ما يؤثر على تعلمهم، بينما أكثر من ٩٠٪ من الطلاب في المجتمعات الغنية متصلة بالإنترنت؛ ولذلك تم تسليم المدارس أجهزة كمبيوتر محمولة وأجهزة للطلاب الذين لم يتمكنوا من الوصول إليها، وهنا تتضح جهود الحكومات التي دعمت تكاليف الإنترنت والحاسوب المحمول / الأجهزة للطلاب الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول، بالإضافة إلى المعرفة والدعم اللازمين للاستخدام الفعال للتكنولوجيا (Heffernan, A., Magyar, B., Bright, D., & Longmuir, F, 2021, P7).

ففي ولاية **نيو ساوث ويلز** – على سبيل المثال – لتسهيل وصول الطلاب إلى موارد التعلم عبر الإنترنت والرقمية أثناء التعلم عن بُعد، استكمل قسم التعليم بها توفير أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ جهاز في المدارس تم شراؤها من خلال برنامج تحديث أجهزة الحاسوب لمدة ٤ سنوات، وأمر بتوفير ٢٣.٥٧٤ جهازًا تعليميًا رقميًا لتكملة تلك المدارس التي لم يكن لديها ما يكفي من المعدات لمشاركتها مع طلابها الأكثر ضعفًا، وشمل ذلك طلاب الصف السادس كأولوية للتركيز، وبالإضافة إلى أجهزة الحاسوب المحمولة والأجهزة اللوحية، تم تأمين حوالي ٥٥٠٠ دونجل dongle ومودم modem لمساعدة الطلاب على الاتصال بمواد التعلم عبر الإنترنت أو الرقمية (NSW Department of Education, 2020, P19).

٢– توفير دعم الموارد:

كان دعم الموارد في شكل توفير الوصول إلى أجهزة الحاسوب وأجهزة الإنترنت للتعلم المنزلي من الاستجابات الرئيسية التي تم تنفيذها في المرحلة المبكرة من الجائحة لمعالجة

الآثار التعليمية لجائحة كوفيد ١٩، حيث أتيحت الفرصة للطلاب الذين يعانون من الحرمان أيضًا للحضور في الحرم المدرسي أثناء الدراسة عن بُعد، بالإضافة إلى ذلك، تم الالتزام أيضًا بالتمويل والموارد لدعم الصحة العقلية للطلاب ورفاههم (McDaid, L. & Et al, 2020, P29).

٣- تطوير المعلومات والأدوات والموارد على الإنترنت؛ لدعم تعليم الطلاب، وصحتهم العقلية، ورفاههم:

تمثلت الاستجابة الرئيسية للحكومة في تطوير مجموعة من المعلومات والأدوات والموارد عبر الإنترنت للآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين والطلاب؛ فبالإضافة إلى الموارد عبر الإنترنت، أنشأت معظم الولايات والأقاليم خطوطًا ساخنة لكوفيد ١٩، وفي بعض الحالات تطبيقات الهاتف المحمول (مثل تطبيق تحديثات مدرسة نيو ساوث ويلز NSW School Updates)، فقد كان التركيز الرئيسي لهذه الموارد هو توفير المعلومات والنصائح لدعم تعليم الطلاب والصحة العقلية للطلاب ورفاههم أثناء إغلاق المدارس، كما خصصت جميع مواقع الويب التابعة لوزارة التعليم التعلم من البوابات المنزلية، والتي تم تحديثها استجابة للطلب المتزايد والمتطلبات المحددة فيما يتعلق بقيود كوفيد ١٩، كما وفرت معظم الولايات أيضًا روابط لمنظمات خارجية تقدم الدعم التعليمي للطلاب من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (مثل الرابطة الفيكتورية لتعليم السكان الأصليين المدرجة)، والطلاب من خلفية اللاجئين (مثل بيت التأسيس Foundation House)، والطلاب الذين يتعرضون للعنف المنزلي والعائلي (مثل الخطوات الآمنة)، كما يتم تقديم المشورة والتوجيه لدعم المدارس والمعلمين والطلاب للعودة إلى المدرسة بعد الإغلاق – بما في ذلك المشورة بشأن تطوير خطط سلامة كوفيد ١٩ لضمان تقليل المخاطر على الطلاب العائدين إلى المدارس (McDaid, L. & Et al, 2020, P28).

كما يتم أيضًا توفير موارد لرفاهية الطلاب تركز على بناء المهارات والرعاية الذاتية (على سبيل المثال، أنشطة اليقظة، والبقاء على اتصال اجتماعي أثناء التباعد الجسدي، والنشاط البدني والانخراط في الهوايات)؛ حيث تميل النصائح المقدمة للوالدين ومقدمي الرعاية إلى التركيز على بناء الوعي حول كيفية تأثير سلوك الوالدين على رفاهية الطالب،

والاهتمام باحتياجات الطفل وعواطفه والوضع الروتيني، من خلال تقديم الموارد لمساعدة أولياء الأمور على إجراء محادثات مناسبة لعمر الطلاب حول جائحة كوفيد ١٩ والتي تم تصميمها للتخفيف من القلق والتوتر (على سبيل المثال سلسلة الرسوم المتحركة لمؤسسة CREATE 'Gus talk COVID-19 مع الأطفال، للأطفال!' ؛ وموارد شبكة تربية الأطفال The Raising Children Network لمناقشة ارتداء القناع) (McDaid, L. & Et al, 2020, P29).

ومن خلال عرض دعم الموارد المادية يتضح تأكيد أستراليا على توفير الموارد المادية التي تدعم التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب، بالإضافة إلى مساعدتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب، وكذلك الاهتمام باحتياجات الطلاب المختلفة، وهو ما يسهم في تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لجميع الطلاب بمختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية.

جـ- فيما يتعلق بالموارد المالية:

تمثلت جهود أستراليا فيما يتعلق بدعم الموارد المالية لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١- تسهيل الدعم المالي في ضوء بيان النويا ٢٠٢١:

والذي من خلاله تم تقدم الحكومة الأسترالية التمويل والدعم المالي للولايات والأقاليم دون الحاجة إلى تلبية جميع شروط التمويل التي يفرضها قانون التعليم ٢٠١٣ على الولايات والأقاليم؛ وذلك تقديرًا للظروف المتغيرة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ على الولايات المختلفة (Department of Education, Skills and Employment, 2021, P2).

٢- توفير التمويل لدعم الفئات المحرومة:

حيث تدعم استجابات حكومات الولايات والأقاليم لجائحة كوفيد ١٩ بشكل غير مباشر النتائج التعليمية للطلاب الذين يعانون من الحرمان، فعلى سبيل المثال، مبادرات دعم الدخل كجزء من الاستجابة الاقتصادية للحكومة الأسترالية لجائحة كوفيد ١٩ (على سبيل المثال حفظ العمل JobKeeper، وزيادة المدفوعات JobSeeker؛ والوصول المبكر إلى

صناديق التقاعد) والاستجابات على مستوى الدولة لدعم إعانة الإيجار والأمن المقدم للطلاب وأسرهم في شكل ضمان مالي قصير الأجل، والاستقرار السكني (McDaid, L. & Et al, 2020, P30).

وبذلك يتضح أن الحكومة الأسترالية لا تكتفي بالدعم المالي للمدارس فحسب، بل أيضًا الدعم المالي لأسر الطلاب لضمان حياة كريمة لهم، ومسكن آمن بما ينعكس على توفير المناخ المناسب لتعلم أبنائهم، ويسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنفسية لهم.

٣– التمويل المقدم من برنامج الأولويات الناشئة the Emerging Priorities Program:

حيث كانت التأثيرات المستمرة لجائحة كوفيد ١٩ على المدارس والطلاب صعبة للغاية، وإدراكًا لهذه التأثيرات، يتوفر الآن ١١.٢ مليون دولار أمريكي من خلال برنامج المنح التنافسية المفتوحة لبرنامج الأولويات الناشئة لتمويل الدعم الميداني للمدارس (Department of Education, Skills and Employment, 2022).

٤– توفير دعم كوفيد ١٩ للمدارس غير الحكومية

تقدم الحكومة مساعدة تصل إلى ١٠٠.٠٠٠ دولار لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات غير الربحية في التدفق النقدي حتى يتمكنوا من الاستمرار في العمل، وبموجب هذا المخطط، تقدم الحكومة ضمانًا بنسبة ٥٠ في المئة لمقرضي المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم القروض الجديدة غير المضمونة قصيرة الأجل (تصل قيمتها إلى ٢٥٠.٠٠٠ دولار) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المدارس غير الحكومية التي يبلغ إجمالي مبيعاتها أقل من ٥٠ مليون دولار (Department of Education, Skills and Employment, 2020, P1, 2).

٥– ظروف خاصة – صندوق المساعدة على النظافة المدرسية Special Circumstances – School Hygiene Assistance Fund:

للمساعدة في ضمان أن المدارس غير الحكومية يمكنها وضع تدابير النظافة المناسبة، ستقدم الحكومة الأسترالية ١٠ ملايين دولار إضافية لتحسين تدابير النظافة للوقاية من كوفيد ١٩ في المدارس غير الحكومية التي تخطط لإعادة ٥٠ في المئة من طلابها إلى

الفصول الدراسية بحلول ١ يونيو ٢٠٢٠، ويساعد تمويل الظروف الخاصة في تعويض تكاليف النظافة لعناصر مثل الصابون ومعقم اليدين ومنتجات تنظيف الفصول الدراسية والتنظيف الإضافي الذي قد يكون مطلوبًا (Department of Education, Skills and Employment, 2022).

ومما سبق عرضه لدعم الموارد المالية يتضح، تنوع أشكال الدعم المالي، وأهدافه، والفئات المستهدفة منه، فلم يقتصر على تمويل الولايات والأقاليم لتحسين العملية التعليمية بها في ظل جائحة كوفيد ١٩، بل أيضًا شمل دعم أسر الطلاب الأكثر فقرًا لضمان حياة كريمة لهم ومسكن آمن، كما أنه لم يقتصر على المدارس الحكومية فحسب، بل تضمن أيضًا دعمًا للمدارس غير الحكومية، حتى تستطيع التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي السريع والتمكن من عودة الحياة المدرسية كما كانت قبل الجائحة.

وبعد عرض أوجه الدعم المختلفة البشرية والمادية والمالية التي قدمتها الحكومة الأسترالية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، يتضح تنوعها، وشمولها لمختلف عناصر العملية التعليمية، وكذلك مراعاتها لمختلف الظروف سواء للطلاب أو المعلمين أو قادة المدارس، بما يسهم في سرعة وصولها لأهدافها التي ترغب في تحقيقها.

وبالنظر إلى الإجراءات المختلفة التي قامت بها أستراليا للتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي، يتضح مدى تميزها وشمولها وتركيزها على تحقيق التعافي الفعال من خلال توفير نظام تعليمي عالي الجودة سواء أثناء الجائحة أو بعدها، وعادل يضمن فرص تعليمية متكافئة لمختلف الطلاب بصرف النظر عن الخليفات الاجتماعية والاقتصادية لهم، وذلك من خلال تذليل العقبات المختلفة التي تحول دون حصول أي منهم على الفرص التعليمية الكاملة سواء أثناء الجائحة أو بعدها، فضلًا عن الاهتمام بقادة المدارس، والمعلمين، وأولياء الامور وتوفير كل احتياجاتهم بناء على متطلباتهم أو ما فرضته احتياجات جائحة كوفيد ١٩ من مهارات ومعارف وقدرات مختلفة للتعامل مع هذه الجائحة، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من آثارها، كما أنها لم تقتصر على المدارس الحكومية سواء في الدعم المادي أو المالي بل

أيضًا أتاحت الدعم للمدارس غير الحكومية؛ من أجل تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي ككل.

القسم الرابع خبرة كندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها من جائحة كوفيد ١٩

يتناول هذا القسم خبرة كندا في تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بها، وذلك من خلال عرض السياق العام لكندا، ونبذة عن النظام التعليمي بها، وتأثير جائحة كوفيد ١٩ على التعليم بها، ثم إجراءات تحقيق تعافي التعليم الفعال والعادل بعد جائحة كوفيد ١٩، في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، والتي تتضمن: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة، وبرامج التعليم المبتكرة في التعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، والموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة.

أولًا: السياق المجتمعي لكندا:

تعتبر كندا ثاني أكبر الدول على وجه الأرض، حيث تغطي مساحة ١٠ مليون كيلومتر مربع (٣.٩ مليون ميل مربع)، ويحد كندا ثلاثة محيطات: المحيط الهادي في الغرب، والمحيط الأطلسي في الشرق، والمحيط المتجمد الشمالي من الشمال، وإجمالاً تمتلك كندا أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ كيلومتر (١٢٥٠٠٠ ميل) من الخط الساحلي، وتشترك كندا مع الولايات المتحدة في حدود طويلة جدًا في الجنوب، وحدود طويلة أخرى في الشمال الغربي، وبسبب حجمها الكبير، تمتلك كندا العديد من المناظر الطبيعية المختلفة، وهناك مناطق ذات جبال عالية وأنواع مختلفة من الغابات والمروج مثل مرج وتندرا في القطب الشمالي حيث تتجمد الأرض بشكل دائم، كما تعد كندا أيضًا موطنًا للعديد من الأنهار والبحيرات (Ministry of Citizenship and Immigration, 2013, P17).

ويبلغ عدد سكان كندا ٣٨,٢٣٢,٥٩٣ مليون نسمة، ويقدر معدل النمو السكاني لكندا بحوالي ٠.٧٥٪، وتتشكل التركيبة السكانية في كندا من ١٥.٩٩٪ من السكان من سن (٠– ١٤ سنة)، و١١.١٤٪ من السكان من سن (١٥– ٢٤ سنة)، و٣٩.٨١٪ من السكان من سن (٢٥– ٥٤)، و١٤.٠٨٪ من السكان من سن (٥٥– ٦٤)، و١٨.٩٨٪ من السكان

من سن (٦٥ وما فوقها)، والمقاطعة الأكثر اكتظاظًا بالسكان هي أونتاريو، تليها كيبيك وكولومبيا البريطانية، أما عن التحضر فيبلغ سكان الحضر ٨١.٨٪ من مجموع السكان (The World Fact Book, Canada, 2022).

ومن ثم يتضح، تمتع كندا بمجموعة من المميزات من الناحية الجغرافية تتمثل في كبر مساحتها، وتنوع مصادر المياه بها، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية بها، مما يجعلها بيئة غنية بالموارد الطبيعية، ومن ناحية أخرى تتميز بانخفاض معدل النمو السكاني، وتنوع التركيبة السكانية بها.

وتقع أوتاوا Ottawa عاصمة كندا، على نهر أوتاوا على الحدود بين أونتاريو وكيبيك، وهي رابع أكبر مدينة في كندا، ويوجد في كندا ١٠ مقاطعات وثلاثة أقاليم، لكل منها عاصمتها الخاصة، ويتم تجميع هذه المقاطعات والأقاليم بشكل عام في خمس مناطق، وأكبر ثلاث مدن في كندا هي تورنتو (أونتاريو) ومونتريال (كيبيك) وفانكوفر (كولومبيا البريطانية) (Ministry of Citizenship and Immigration, 2013, P18).

أما عن نظام الحكم في كندا: فهي دولة ذات نظام ملكي دستوري وديمقراطية برلمانية، كما أنها دولة فيدرالية، وتتضمن ثلاث مستويات إدارية تتمثل في الحكومة الفيدرالية والإقليمية والبلدية (المحلية)، حيث تتحمل الحكومة الفيدرالية المسئولية عن الأمور ذات الاهتمام الوطني والدولي، وتشمل الدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والاتصالات بين المقاطعات والعملة والملاحة والقانون الجنائي والمواطنة، أما المقاطعات فمسئولة عن الحكومات البلدية والتعليم والصحة والموارد الطبيعية والملكية والحقوق المدنية والطرق السريعة، وتسمح الحكومة الفيدرالية للمقاطعات المختلفة بتبني سياسات مصممة خصيصًا لسكانها، كما تمنح المقاطعات المرونة لتجربة الأفكار والسياسات الجديدة، أما الحكومات البلدية فمسئولة عن مجالات مثل النقل العام، والحماية من الحرائق، والشرطة المحلية، واستخدام الأراضي المحلي، والمكتبات، والحدائق، وهي تحت مسئولة الحكومات الإقليمية، وحكومات البلديات يقودها رئيس بلدية (Ministry of Citizenship and Immigration, 2021, P28).

وبذلك يمكن القول، إن كندا لديها ثلاثة مستويات من الحكومة الفيدرالية والإقليمية والبلدية (المحلية)، لكل مستوى حكومي مسئوليات مختلفة ودور مختلف يقوم به في الدولة، غير إن الحكومة المحلية هي المسئولة عن التعليم بالإقليم أو المقاطعة، حيث تتمتع كل مقاطعة بالمرونة اللازمة لتجربة الأفكار وتطبيق السياسات الجديدة التي تتبناها كل منها.

وفيما يتعلق بالاقتصاد في كندا، فهي تتشابه مع الولايات المتحدة في نظامها الاقتصادي الموجه نحو السوق ونمط الإنتاج ومستويات المعيشة المرتفعة، فمنذ الحرب العالمية الثانية، أدى النمو المذهل لقطاعات التصنيع والتعدين والخدمات إلى تحويل الأمة من اقتصاد ريفي إلى حد كبير إلى اقتصاد صناعي وحضري بالدرجة الأولى، هذا، وتمتلك كندا قطاعًا كبيرًا من النفط والغاز الطبيعي حيث يتم الحصول على غالبية إنتاج النفط الخام من الرمال النفطية في المقاطعات الغربية وخاصة ألبرتا، وتحتل كندا الآن المرتبة الثالثة في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية، كما أنها سابع أكبر منتج للنفط في العالم (The World Fact Book, Canada, 2022).

وتمتلك كندا اليوم أحد أكبر عشر اقتصادات في العالم وهي جزء من مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى مع الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان وروسيا، ويتضمن الاقتصاد الكندي ثلاثة أنواع رئيسية من الصناعات: الصناعات الخدمية التي توفر آلاف الوظائف المختلفة في مجالات مثل النقل والتعليم والرعاية الصحية والبناء والبنوك والاتصالات وخدمات التجزئة والسياحة والحكومة، وأكثر من ٧٥٪ من الكنديين العاملين لديهم الآن وظائف في الصناعات الخدمية، والصناعات التحويلية وتشمل المنتجات المصنعة مثل الورق ومعدات التكنولوجيا العالية وتكنولوجيا الطيران والسيارات والآلات والأغذية والملابس والعديد من السلع الأخرى، وصناعات الموارد الطبيعية والتي تشمل الغابات وصيد الأسماك والزراعة والتعدين والطاقة (Ministry of Citizenship and Immigration, 2021, P42).

ومن ناحية أخرى، كان تأثير جائحة كوفيد ١٩ وخاصة سلالة أومكرون Omicron في يناير ٢٠٢٢ محسوسًا على نطاق واسع، فقد كان الانخفاض في معدل التوظيف للأفراد واضح، كما كانت برامج الطوارئ بمثابة شريان حياة بالغ الأهمية للعديد من الشركات خلال

فترة الجائحة، كما ظلت حالات إفلاس الأعمال دون مستويات ما قبل كوفيد ١٩، لكنها ارتفعت بنسبة ٣٧٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢١، كذلك لا تزال آثار الجائحة على القدرة التنافسية الكندية سؤالاً مفتوحًا؛ حيث ارتفعت تكاليف العمالة في قطاع الأعمال، والتي تقيس مدفوعات العمالة المطلوبة لإنتاج وحدة الإنتاج بنسبة ٦٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من عام ٢٠٢١، واتجهت نحو الارتفاع على مدار الجائحة (Arora, Anil, 2022, P12, 13).

وبذلك يمكن القول، إنه بالرغم من تقدم الاقتصاد الكندي وتصنيفه كأحد أكبر عشر اقتصادات في العالم، إلا أنه قد تأثر بجائحة كوفيد ١٩ من حيث انخفاض معدل توظيف الأفراد، وإفلاس أصحاب الأعمال، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة مما أثر على القدرة التانفسية للاقتصاد الكندي، وكذلك توجيه العديد من أوجه الإنفاق لتطبيق الإجراءات الاحترازية وتحقيق التعافي من آثار هذه الجائحة.

هذا، ويوجد في كندا ثلاثة شعوب مؤسِسة: السكان الأصليون، والفرنسيون، والبريطانيون، ومع ذلك فقد لعبت الهجرة أيضًا دورًا مهمًا في بناء المجتمع الكندي، فالسكان الأصليون هم أناس عاش أسلافهم في كندا قبل وصول المستكشفين الأوروبيين والرواد والمستوطنين، في حين يشمل "الكنديون الفرنسيون" الأكاديين والكيبيكيين والمجتمعات الأصغر الناطقة بالفرنسية في جميع أنحاء كندا، وينحدر معظم "الكنديين الإنجليز" من مئات الآلاف من المستوطنين والجنود والمهاجرين الإنجليز والويلزيين والأسكتلنديين والأيرلنديين الذين جاءوا إلى كندا من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين (Ministry of Citizenship and Immigration, 2013, P18).

ويمكن وصف كندا بأنها مجتمع متعدد الثقافات يتم التعبير عن تنوعه العرقي والإثني بطرق مختلفة؛ حيث اجتذبت سياسة الهجرة القوية عددًا متزايدًا من المتقدمين من مصادر غير تقليدية مثل آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وتشير المستويات الحالية في مجاميع الهجرة إلى أن التنوع متعدد الثقافات سيستمر في الازدهار بشكل ما في القرن الحادي والعشرين، ومن الجدير بالذكر أن الكثير من هذا التنوع يتركز في أونتاريو، لا

سيما في منطقة العاصمة تورنتو، وكذلك في المناطق الحضرية في فانكوفر ومونتريال (Leman, Marc, 1999, P1).

ومن ناحية أخرى، أثرت جائحة كوفيد ١٩ على السلامة العامة والتماسك الاجتماعي؛ حيث تم ربط الاضطرابات الاجتماعية بعدم المساواة في الدخل، ففي مارس وأبريل ٢٠٢٠ كان ٤٠٪ من الكنديين قلقين للغاية بشأن احتمال حدوث اضطرابات مدنية، وتضاعف القلق بين أولئك الذين توقعوا أن الجائحة ستؤثر على مواردهم المالية، مقارنة مع أولئك الذين يتوقعون عدم وجود تأثير (٦١٪ مقابل ٣٢٪) (Arora, Anil, 2022, P5).

وبعد عرض السياق المجتمعي لكندا يتضح أنها دولة تتمتع بالعديد من المزايا سواء من الناحية الجغرافية من حيث مساحتها، وتنوع المصادر المائية بها، وكذلك تنوع مناظرها الطبيعية، ومن ناحية الحكم والإدارة تتميز بكونها دولة متعددة المستويات الإدارية، كما تتميز بالحكم الفيدرالي الديمقراطي، ومن الناحية الاقتصادية تتميز بتنوع الأنشطة الاقتصادية مما مكنها أن تصبح من بين أكبر عشر أقتصادات في العالم، ومن الناحية الاجتماعية تميزت بالتنوع الثقافي، وبالرغم من ذلك فإن المجتمع الكندي يتمتع بالاستقرار، وبالرغم من تأثير جائحة كوفيد ١٩ عليها، إلا أنها تمكنت من التغلب على الآثار السلبية لهذه الجائحة، وتحقيق التعافي وخاصة على الجانب التعليمي، وفيما يلي تتناول الدراسة نبذة عن النظام التعليمي بكندا.

ثانيًا: نبذة عن النظام التعليمي بكندا:

يسعى النظام التعليمي بكندا إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، وهي: تنمية العقل؛ والإعداد المهني، والتنمية الأخلاقية والمدنية، والتنمية الفردية، كما يركز التعليم الكندي على التعليم التقدمي أو التعليم المتمحور حول الطفل، والمواقف الإيجابية تجاه التقدم في العلوم والتكنولوجيا، كما أصبحت حماية الثقافات التقليدية وتعزيزها في مجتمع تعددي، وتعزيز التفاهم والوعي وقبول الثقافات المتنوعة الممثلة في الطبيعة الاجتماعية الكندية أهدافًا تعليمية ومجتمعية مهمة في كندا، وبعبارات أوسع، حددت ثلاث قيم اجتماعية وتعليمية مشتركة إلى حد كبير المواقف الكندية تجاه التعليم العام، وأولى هذه القيم هي المساواة في الوصول، ويُنظر إلى المساواة في الوصول الآن في المقام الأول على أنها إزالة الحواجز

التي تحول دون التعليم بسبب اللغة أو النوع أو العرق أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، وثانيًا يرتبط مفهوم توحيد الموارد التعليمية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الوصول هذا؛ حيث لا ينبغي أن تتضاءل جودة البرامج واختيارها حسب المكان الذي يعيش فيه المرء، وأخيرًا، التعددية الثقافية قيمة مهمة؛ حيث أدى ظهور التعددية الثقافية في السبعينيات، إلى جعل احترام التنوع تحديًا مهمًا للمدارس (UNESCO–IBE, 2007, P).

ويتضح من ذلك، أن الأهداف التعليمية التي تبنتها كندا قد تأثرت بشكل كبير بطبيعة المجتمع الكندي الذي تيمز بالتعددية والتنوع الثقافي؛ حيث أكدت أهداف التعليم الكندي على التنمية الشاملة للمتعلم، بالإضافة إلى إيلاء اهتمام بالمتعلم، والتقدم العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى التأكيد على تعزيز التفاهم والوعي وقبول التنوع الثقافي، كذلك هناك اهتمام كبير بقيم المساواة في إتاحة التعليم للجميع، وتوفير الموارد التعليمية دون تمييز.

ومن ناحية أخري، يتكون نظام التعليم الكندي من ٦ سنوات من التعليم الابتدائي، تليها ٦ سنوات من التعليم الثانوي، ويختلف تقسيم الصفوف حتى الصف الثاني عشر من مقاطعة إلى أخرى، وتتمثل التقسيمات الأكثر شيوعًا في: ٦ + ٣ + ٣ (ابتدائي + إعدادي + ثانوي)، أو ٨ + ٤ (ابتدائي + ثانوي)، أو ٦ + ٦ (ابتدائي + ثانوي)، والتعليم الثانوي هو في الغالب عام بطبيعته، مع خيار أخذ المواد المهنية والتقنية بدرجات متفاوتة، اعتمادًا على المدرسة والمنطقة (Nuffic, 2021, P8).

أما عن التعليم ما بعد الثانوي والعالي، فيتوفر في كل من المؤسسات التي تدعمها الحكومة والمؤسسات الخاصة، والتي تقدم درجات ودبلومات وشهادات اعتمادًا على طبيعة المؤسسة وطول مدة البرنامج، وفيما يتعلق بالدرجات الجامعية، فتركز الجامعات والكليات الجامعية على برامج الدرجات العلمية ولكنها قد تقدم أيضًا بعض الدبلومات والشهادات اللازمة للتعيينات المهنية، وتحتوي معظم الجامعات على متطلبات ومسارات دخول خاصة للطلاب، كما تتطلب درجات البكالوريوس عادةً ثلاث أو أربع سنوات من الدراسة بدوام كامل، اعتمادًا على المقاطعة وما إذا كان البرنامج عامًا أو متخصصًا، ويحدد إطار المؤهلات الدراسية الكندية مستويات الشهادات بمزيد من التفصيل، وفي المهن المنظمة،

مثل الطب والقانون والتعليم والعمل الاجتماعي، هذا ويكون التدريب الداخلي مطلوبًا بشكل عام من أجل الحصول على ترخيص لممارسة المهنة (Council of Ministers of Education, 2008, P6).

وبذلك يمكن القول، إن نظام التعليم الكندي ليس نظامًا موحدًا، ولكن يختلف باختلاف المقاطعات والأقاليم، وفقًا لطبيعة كل منها، من حيث التقسيمات بين التعليم الابتدائي والثانوي، وكذلك فيما يتعلق بمتطلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ومدة الدراسة وطبيعتها.

ونظام إدارة التعليم في كندا لامركزي؛ حيث تتولى وزارات التعليم بالإقاليم مسئولية تنظيم وتقديم وتقييم نظام التعليم بها، ويتعاون وزراء التعليم المتقدم في كندا بشأن الأولويات التعليمية لعموم كندا في إطار مجلس وزراء التربية والتعليم في كندا، ويُعهد صنع القرار إلى مجالس المدارس أو المناطق التعليمية، ويكون مستوى السلطة المفوضة وفقًا لتقدير حكومة المقاطعة / الإقليم، ويتم تقديم التعليم في الغالب من قبل المؤسسات الممولة من القطاع العام والتي تحتفظ بها السلطات الإقليمية، بينما توفر الحكومة الفيدرالية بعض التمويل للتعليم ما بعد الثانوي وتوفر البرامج التي تدعم تنمية المهارات (OECD, 2015, P4).

ومما سبق يتضح، أن إدارة نظام التعليم الكندي هي مسئولية المقاطعات والأقاليم بالأساس من خلال وزارة التعليم بكل منها، من حيث تنظيم وتمويل وتقييم النظام، أما فيما يتعلق بصنع القرار فهو مسئولية المناطق التعليمية ومجالس المدارس، في حين تشترك الحكومة الفيدرالية في تمويل بعض برامج التعليم ما بعد الثانوي، وهو ما يؤكد على لا مركزية نظام إدارة التعليم بكندا.

ثالثًا: تأثير جائحة كوفيد ١٩ على التعليم بكندا:

على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية، لم تقتل الجائحة أرواح الملايين في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أدت أيضًا إلى قلب كل مؤسسة عامة وخاصة تقريبًا في جميع أنحاء العالم، فقد تضررت الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل بشكل خاص، وكذلك تضررت أنظمة المدارس؛ حيث تأثر أكثر من ٩٠٪ من طلاب العالم البالغ عددهم ١.٦ مليار طالب (بالإضافة إلى مقدمي الرعاية والمعلمين) بإغلاق المدارس، وفي كندا، تم

إغلاق جميع مدارس المقاطعات والأقاليم لفترات طويلة في وقت ما أثناء الجائحة، وكانت الأطول في أونتاريو حيث استمر الأطفال والشباب خارج المدارس لأكثر من نصف العام الدراسي ٢٠٢٠–٢٠٢١ (Vaillancourt, Tracy., Szatmari, Peter., Georgiades, Katholiki and Krygsman, Amanda, 2021, P6).

فقد تأثر ٥.٧ مليون طفل وشاب كندي ينتظمون في المدارس الابتدائية والثانوية بإغلاق المدارس، وتسببت جائحة كوفيد ١٩ في تعطيل المدارس العامة الكندية خلال ربيع عام ٢٠٢٠، وخلال العام الدراسي ٢٠٢٠–٢١، مما أجبر معظمها على الإغلاق لعدة أشهر متتالية وتوفير التعلم الشخصي بشكل متقطع فقط، فأغلقت معظم المقاطعات المدارس بحلول منتصف شهر مارس لبقية العام الدراسي، أو لما يقرب من ٧٠ يومًا، وهو ما يمثل ثلث الوقت التعليمي الضائع في العام الدراسي، وخلال إغلاق المدارس في ربيع ٢٠٢٠، انخفض الاتصال التعليمي الأسبوعي بين الطلاب والمعلمين بشكل كبير مقارنة بالتعليم الشخصي من ساعة إلى اثنتي عشرة ساعة للطلاب في رياض الأطفال والصف التاسع وساعتين إلى ثلاث ساعات للطلاب في الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر، وأفاد المعلمون بأنهم فقدوا الاتصال المنتظم بالعديد من طلابهم، وأعربوا عن مخاوفهم بشأن "التفاوتات المتزايدة" و "الفجوات في المناهج الدراسية" و "تراجع تنمية المهارات (الاجتماعية والعاطفية والمعرفية والجسدية والسلوكية)" (Davies, Scott and Aurini, Janice, 2021, P51, 52).

فالظهور المفاجئ لجائحة كوفيد ١٩ تطلب إجراءات فورية للتخفيف من انتشار الفيروس، ونتيجة لذلك؛ واجه الأطفال الكنديون مجموعة متنوعة من الاضطرابات المتغيرة باستمرار في يومهم المدرسي، بما في ذلك إغلاق المدارس، والجداول الزمنية المتداخلة، والفصول الدراسية الأصغر، والتعلم عبر الإنترنت، والأنشطة المؤجلة، والأحداث الملغاة، وخسارة كبيرة في التفاعلات الاجتماعية، علاوة على ذلك، عانى العديد من هؤلاء الأطفال أيضًا من ضغوط عائلية تتعلق بانعدام الأمن الغذائي والسكني وسوء المعاملة والإهمال، وبالنظر إلى الضغوطات الكبيرة، ليس من المستغرب أن تجد الدراسات الحديثة أن الصحة العقلية للأطفال الكنديين في تدهور (McNamara, L., 2021, P90).

كما تشير معظم الأدلة إلى وجود تأثير أكبر لإغلاق المدارس على الفئات الضعيفة من السكان، فقد تفاعلت عمليات الإغلاق مع الصعوبات الأخرى المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩ للتأثير بشكل غير متناسب على الطلاب ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة والأطفال والشباب الذين يعانون من العنصرية والوافدين الجدد والطلاب ذوي الإعاقة، كما أدت عمليات الإغلاق، وكذلك فترات انقطاع التعليم إلى زيادة التغيب، وهو مقياس للمشاركة في التعليم وقدرة المدارس على تلبية احتياجات الطلاب، وأدى إغلاق المدارس إلى تعطيل الوصول إلى الخدمات والبرامج التعليمية المتخصصة للطلاب ذوي الإعاقة وكذلك متعلمي اللغة الإنجليزية، وكذلك أثرت عمليات الإغلاق على التحولات التعليمية للطلاب، ما أثر على النتائج اللاحقة للطلاب، كما انخفض الالتحاق برياض الأطفال، وهناك مخاوف بشأن ما إذا كان الطلاب "على المسار الصحيح" في المدرسة الثانوية، بالإضافة إلى قدرة الطلاب على الوصول إلى الكلية أو العمل بعد التخرج (Gallagher Mackay & Et al, 2021, P2).

كما امتد الانتشار السلبي للجائحة إلى ما وراء المؤشرات التعليمية التقليدية، مما أثر فعليًا على جميع جوانب نمو الأطفال؛ إذ أثر إغلاق المدارس على الأمن الغذائي للأطفال والشباب، فضلاً عن الكشف عن سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، كما أدت عمليات الإغلاق إلى إحباط حاجة الأطفال الأساسية للانتماء، مما أدى إلى مزيد من العزلة الاجتماعية والشعور بالوحدة، وأدى إلى تدهور ملحوظ في الصحة العقلية، ومما يزيد هذه القضايا تعقيدًا حقيقة أن الأطفال والشباب لم يكونوا معزولين عن أقرانهم ومعلميهم فحسب، بل عانوا أيضًا من انفصال مطول عن أسرهم وشبكات المجتمع مثل زملائهم في الفريق والمدربين والموجهين والمستشارين والقادة (Vaillancourt, Tracy., Szatmari, Peter., Georgiades, Katholiki and Krygsman, Amanda, 2021, P6).

ومما سبق يتضح، مدى التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي ككل، والمعلمين، وكذلك الطلاب ومدى تأثرهم خاصة أثناء فترات الإغلاق، وخاصة الطلاب من ذوي الخلفيات المحرومة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على جوانب النمو المختلفة للطلاب،

والأمن الغذائي، وتدهو الصحة العقلية، والرفاهية الاجتماعية لهم، ونتيجة لكل هذه الآثار السلبية، وغيرها لجائحة كوفيد ١٩ على التعليم بكندا، قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من خلالها يمكن التغلب على هذه الآثار السلبية، وتحقيق التعافي العادل والفعال لنظامها التعليمي، بما يمكنه من العودة لطبيعته، والارتقاء بالنظام التعليمي ككل، وفيما يلي تناول هذه الإجراءات وفقًا لمدخل «بناء المرونة» Resilience–Building Approach، كما يلي.

رابعًا: إجراءات تحقيق تعافي التعليم الفعال والعادل بعد جائحة كوفيد ١٩ بكندا:

بالرغم من الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي بكندا ومؤسساته التعليمية وعلى الطلاب والمعلمين، فقد قامت كندا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتغلب على هذه الآثار السلبية وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي، وفيما يلي عرض هذه الإجراءات وفقًا لمدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، والذي يتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة:

تطلبت مواجهة جائحة كوفيد ١٩ تبني كندا لمجموعة من التوجهات الإستراتيجية ذات الصلة بالتعليم للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، ولعودة الطلاب للمدارس، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها، والتي تمثلت فيما يلي:

أ– خطة الدراسة أثناء الجائحة:

أصدرت وزارة التعليم في ٣٠ يوليو ٢٠٢٠ خطة تنص على أن المدارس الممولة من القطاع العام ستعمل في الخريف وفقًا لأحد النماذج الثلاثة: تعليم شخصي بالكامل (من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثامن، والمدارس الثانوية في المناطق ذات المخاطر المنخفضة من كوفيد ١٩)، مع التدابير المتعلقة بالسلامة، أو نموذج معدّل للحضور بدوام جزئي، بالتناوب بين الحضور شخصيًا وعبر الإنترنت (في المدارس الثانوية حيث توجد مخاطر أعلى للجائحة)؛ وأخيرًا التعلم عن بعد بشكل كامل؛ إذ يكون لدى الوالدين خيار تسجيل أطفالهم في التعليم عن بعد، والذي يحترم دورهم الأساسي في اتخاذ القرار النهائي

فيما إذا كانوا يشعرون بالأمان مع عودة أطفالهم إلى المدرسة (Gallagher Mackay & Et al, 2021, P9).

ومن خلال هذه الخطة يتضح قيام كندا بتنبي الأساليب التعليمية المناسبة للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩، ما بين التعليم وجهًا لوجه، أو التعليم الهجين، أو التعليم عن بعد، بما يتناسب مع الظروف المختلفة للطلاب، وبما يضمن استمرار العملية التعليمية بصورة جيدة، في جميع أنحاء كندا، ولجميع طلابها.

ب– استراتيجيات التعليم للاستجابة لجائحة كوفيد ١٩ (٢٠٢٢–٢٠٢١):

أنشأت المقاطعات والأقاليم مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة آثار جائحة كوفيد ١٩ للعام الدراسي ٢٠٢١–٢٠٢٢، تضمنت التركيز على الموضوعات التالية:

١– فرص تعلم أوسع:

تشمل عودة الدورات التجريبية experiential courses (على سبيل المثال: التعليم التعاوني)، والتعلم المتكامل مع العمل، والرحلات الميدانية، والأنشطة اللامنهجية.

٢– جمع البيانات:

حيث تم وضع خطط لرصد التغيرات والتطورات والتقدم في المدرسة من خلال جمع البيانات وإعداد التقارير (على سبيل المثال: حضور الطلاب والتسجيل في التعلم عن بعد).

٣– موارد المعلم:

وتتضمن ما تم تقديمه لدعم التطوير المهني للمعلمين، ورفاههم (على سبيل المثال: التدريب على البرامج، ودعم الصحة العقلية، ومكافآت العمل الإضافي، وما إلى ذلك).

٤– الامتحانات والتقييمات والتخرج:

من خلال الاستراتيجيات الموضوعة لمراعاة التحديات التي سببتها جائحة كوفيد ١٩ للامتحانات والتقييمات ومتطلبات التخرج (على سبيل المثال: الاختبار الإقليمي الاختياري، وتعديل اختبار الدبلومات، والتقييمات الرقمية الموحدة، وما إلى ذلك).

٥– إجراءات السلامة المدرسية الشخصية والإبلاغ عن حالة كوفيد:

وتضمنت مداخل التعلم الشخصي لتحسين سلامة المعلمين والطلاب (على سبيل المثال: التباعد، والأقنعة، وتفويضات اللقاح، والتعلم في الهواء الطلق، والتعلم الهجين).

٦- التعلم عن بعد:

التدابير التكنولوجية المتخذة لدعم التعلم عن بعد (على سبيل المثال: أجهزة الحاسوب المحمولة، وأنظمة إدارة التعلم، وما إلى ذلك).

٧- دعم الطلاب:

ويتضمن توفير موارد الصحة العقلية والرفاهية للطلاب وأسرهم (على سبيل المثال: الأخصائيون الاجتماعيون، ومستشارو التوجيه، وما إلى ذلك)، وكذلك الدعم الأكاديمي (على سبيل المثال: برامج التدخل للطلاب ذوي الأداء الضعيف، وبرامج التوجيه)، والمساعدة التكنولوجية، والدعم الطبي (على سبيل المثال: إعادة التأهيل، وخدمات التدخل المبكر والرفاهية) التي تعد مكملة للتدريس المباشر (People for Education, 2022).

ومن خلال الموضوعات التي ركزت عليها استراتيجيات الاستجابة لجائحة كوفيد ١٩ بكندا يتضح أنها سعت إلى توفير مختلف أوجه الدعم والامكانات المادية والبشرية لعودة التعليم والاستجابة لتداعيات الجائحة، بما يمكن المدارس من العودة للعمل بكامل طاقتها، وبما يتيح فرص التعلم الفعالة والعادلة لجميع طلابها، بالإضافة إلى العمل على توفير الدعم النفسي والاجتماعي والصحي لمختلف الطلاب، كما تؤكد هذه الاستراتيجيات على حرص مختلف مقاطعات وأقاليم كندا لعودة الحياة المدرسية، وتمكين نظمها التعليمية من تحقيق استجابات فعالة لتداعيات الجائحة.

جـ- خطط التجديد والتعافي التعليمي:

هناك أربع مقاطعات قد طورت خطط شاملة توفر كلاً من المبادئ التوجيهية والأهداف لدعم الطلاب والمعلمين أثناء تعاملهم مع الآثار المستمرة للجائحة، تمثلت فيما يلي:

١- خطة إعادة تنشيط النجاح التعليمي في كيبيك Quebec's Revitalization Plan for Educational Success:

هدفت خطة التنشيط للنجاح التعليمي ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى توفير التوجيه وضمان مستوى معين من القدرة على التنبؤ، وتحدد المبادئ والتوجهات الرئيسية والإجراءات التي يجب تحديد أولوياتها للوصول إلى الهدف المنشود، في ظل الظروف الحالية، ويتمثل هذا الهدف في دعم المشاركة التعليمية للأطفال الصغار والمراهقين والمتعلمين البالغين من

خلال إيلاء اهتمام وثيق بالطلاب المعرضين للخطر، بما في ذلك ذوي الإعاقة أو سوء التكيف الاجتماعي أو صعوبات التعلم، بالإضافة أيضًا إلى تعزيز رفاهية الطلاب ونجاحهم التعليمي من خلال دعم أولياء الأمور وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون مع الطلاب، وتقدم الخطة مجموعة من التدابير، بناءً على القضايا التي أثارها الشركاء في شبكة المدارس وقطاع الرياضة والترفيه؛ لدعم مسار كل طالب لتحقيق النجاح بعد الجائحة، وتتضمن أربعة مبادىء رئيسية تمثلت في القدرة على التنبؤ، والمرونة والتي تعني امتلاك الحرية اللازمة للاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات، وتكافوء الفرص والتي تعني توفير فرص متكافئة لجميع الطلاب لمتابعة تعليمهم والنجاح، مع الاستفادة من التدابير والموارد الملائمة لاحتياجاتهم وواقعهم، وأخيرًا مبدأ التبعية والذي يستند إلى فكرة احترام الأدوار والمسئوليات وسلطة اتخاذ القرار لجميع أصحاب المصلحة المعنيين (Ministry of Education, 2021, P7).

ويتضح من هذه الخطة التركيز على تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لمختلف الطلاب، مع إيلاء اهتمام خاص بالطلاب ذوي الاحتياجات، وذوي الخليفيات الاجتماعية الصعبة، والتأكيد على تعزيز رفاهية الطلاب، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، كما أنها تتسم بالمرونة حتى تمكن نظامها التعليمي من التكيف مع الظروف والمستجدات التي قد تنتج مستقبلًا.

٢- إطار عمل "تعلم لنكون معًا مرة أخرى" Nunavut's Learning to Be Together Again framework في نونافوت:

ركزت وزارة التعليم في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٢، بالتعاون مع رئيس الصحة العامة في نونافوت على كيفية تعليم مدارس نونافوت التعايش مع كوفيد ١٩، وتخفيف المخاطر، والاستجابة لتفشي المرض في المجتمع كأساس؛ حيث تكون جميع المدارس مفتوحة للتعلم داخل الفصل بنسبة ١٠٠ ٪ لجميع الطلاب في بداية العام الدراسي ٢٠٢١-٢٢، فالهدف من هذا الإطار هو دعم قادة المدارس وفرقهم في الانتقال السلس إلى المدرسة والتأكد من أن التعلم الداعم للتعافي والتعليم الفعال عن بعد يمكن أن يحدث، مع الاعتراف بالتحديات والفرص التي واجهتها المدارس بسبب جائحة كوفيد ١٩، وهي مدعومة من قبل صندوق

أدوات المعلم Educator Toolbox، وهو عبارة عن نقطة مشاركة SharePoint يمكن لجميع معلمي المدرسة الوصول إليه ويتضمن المستندات الرئيسية والإرشادات والقوالب والموارد الداعمة الأخرى التي يمكن للمدارس استخدامها وتكييفها ومشاركتها (Department of Education, 2021, P2, 3).

ويتضح مما سبق، أن هذا الإطار يركز على تمكين المدارس من التعايش مع تداعيات الجائحة ومستجداتها، وكذلك تمكينها من إعادة الطلاب إليها بكامل طاقتها، مع التأكيد على تحقيق التعلم للتعافي من أجل التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على الطلاب أثناء الإغلاق، وأثناء فترات إضطراب التعليم الناتج عن الجائحة.

٣- خطة التعافي لـ "يوكون" من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر The Yukon K to 12 Recovery Plan:

توفر هذه الخطة توجيهات للمدارس لتقديم البرامج التعليمية والدعم بما يتماشى مع الجهود الإقليمية للتعافي من الجائحة في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٢ من خلال التأكيد على مجموعة من المبادىء لتوجيه قطاع التعليم قبل الجامعي طوال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٢، تمثلت فيما يلي:

- الحفاظ على بيئة مدرسية آمنة وصحية للطلاب والمعلمين.
- التأكد من قدرة جميع الطلاب على العودة إلى التعليم الشخصي والحفاظ على المرونة لتكييف التعلم كما هو مطلوب خلال فترة التعافي.
- جنبًا إلى جنب مع معايير التعلم التي تم تحديد أولوياتها في العام الدراسي الماضي، فإن أسس معرفة القراءة والكتابة والحساب والكفاءات الأساسية هي أساس المناهج الجديدة والحديثة.
- ركز تعيين المعلمين والموارد على توفير التدريس في الفصل للطلاب، باستخدام "التعلم الهجين" بما في ذلك استخدام أدوات التعلم الرقمية أثناء أنشطة التعلم التي يقودها المعلم ويقودها الطلاب.

– التأكد من أن أعباء عمل المعلمين وموظفي الدعم (خاصة فيما يتعلق بتوفير التعلم الهجين أو فرص التعليم عن بعد القائمة على التكنولوجيا) معقولة ومنصفة ويمكن التحكم فيها.

– تطوير ممارسات فعالة لتوفير فرص التعلم الهجين للطلاب، بما في ذلك التطوير المهني وأشكال الدعم الأخرى للمعلمين لتنفيذ هذه الممارسات.

– تطوير ممارسات فعالة لتوفير فرص التعلم الواعية بالصدمات للطلاب، بما في ذلك التطوير المهني وأشكال الدعم الأخرى للمعلمين، للمساعدة في تمكين الجميع في مجتمع المدرسة من التعرف والاستجابة خلال هذا الوقت غير المعتاد.

– بناء وتوسيع التعلم التجريبي (Yukon Department of Education, 2021, P4, P6).

ويتضح من هذه الخطة تأكيدها على تقديم المبادئ التوجيهية التي تساعد المدارس على تحقيق التعافي الفعال والعادل، حيث تضمنت هذه المبادئ مختلف جوانب العملية التعليمية، من معلمين وأساليب تعليم متنوعة تتناسب مع مختلف الظروف التي فرضتها الجائحة، مع التأكيد على عودة التدريس في المدارس ذاتها من خلال العمل على توفير كافة الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك.

٤– خطة التعافي التعليمي من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر في كولومبيا البريطانية British Columbia's K–12 Education Recovery Plan:

تقدم هذه الخطة توجيهات لمجالس التعليم وسلطات المدارس المستقلة لتقديم البرامج التعليمية والدعم بما يتماشى مع الجهود الإقليمية للتعافي من آثار الجائحة في العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث يتم تشجيع المجالس / السلطات على تطبيق منظور القيادة الرحيمة والمستنيرة للصدمات a compassionate and trauma–informed leadership في تخطيطهم للتعافي – وهو منظور يضع الناس (ورفاههم العقلي والاجتماعي والعاطفي) في المركز ويدرك أهمية الطلاب والمعلمين، مع التركيز على معالجة أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب الجائحة، وذلك من خلال التأكيد على

المبادئ التالية لتوجيه قطاع التعليم قبل الجامعي طوال العام الدراسي ٢٠٢١/٢٢، والتي تمثلت في:

– إعادة إشراك جميع الطلاب بشكل كامل من خلال التدريس عالي الجودة في الفصول، والأساليب المبتكرة للتعلم.

– مواءمة إجراءات الصحة والسلامة مع إرشادات الصحة العامة لدعم عافية الطلاب والمعلمين، مع التركيز على الصحة العقلية.

– دعم التركيز لتلبية الاحتياجات الفريدة للطلاب والمعلمين، مع إدراك أن الجائحة قد أثرت على الأفراد والمجتمعات بصور مختلفة.

– التشاور والعمل مع شعوب الأمم الأولى، والأقليات لتلبية الاحتياجات التعليمية والفريدة لمجتمعاتهم.

– الانخراط والتعاون مع الآباء / مقدمي الرعاية والمعلمين والنقابات وشركاء المجتمع لتطوير الحلول المحلية (Ministry of Education, 2021, P2, 3).

ويتضح من خلال خطة التعافي في كولومبيا البريطانية أنها تؤكد على أهمية تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها، من خلال التأكيد على تلبية احتياجات المعلمين والطلاب، وعودة الطلاب إلى الفصول وحصولهم على تعليم عالي الجودة، بالإضافة إلى التغلب على أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب الجائحة، وكذلك العمل على توفير تعليم فعال وعادل للسكان الأصليين والأقليات من خلال توفير احتياجاتهم التعليمية المناسبة لطبيعتهم.

ومن خلال عرض خطط التجديد والتعافي التعليمي يتضح اهتمام كندا بتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل، من خلال توفير كافة الامكانات المادية والبشرية لعودة الحياة التعليمية كما كانت قبل الجائحة، بالإضافة إلى التأكيد على علاج الآثار السلبية سواء الصحية أو النفسية أو الاجتماعية والتعليمية للطلاب، مع التأكيد على الطلاب ذوي الاحتياجات، وكذلك المحرومين، وطلاب السكان الأصليين وغيرهم من الأقليات.

ومما سبق يمكن القول، إن كندا قد عملت من خلال التوجهات الاستراتيجية المختلفة على التعامل بفاعلية مع جائحة كوفيد ١٩ وتآثيراتها السلبية على النظام التعليمي، بداية من

خطة الدراسة أثناء الجائحة، والتي حاولت من خلالها وضع مجموعة أساليب التعليم المتنوعة التي تتناسب مع الظروف المختلفة التي فرضتها الجائحة، من أجل ضمان استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة، ثم استراتيجيات التعليم للاستجابة لجائحة كوفيد ١٩ (٢٠٢١–٢٠٢٢)، والتي من خلالها عملت كندا على معالجة آثار جائحة كوفيد ١٩، بتوفير مختلف أوجه الدعم والامكانات المادية والبشرية لعودة التعليم والاستجابة لتداعيات الجائحة، بما يمكن المدارس من العودة للعمل بكامل طاقتها، وأخيرًا خطط التجديد والتعافي التعليمي، والتي من خلالها تسعى المقاطعات والأقاليم الكندية إلى تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل.

المحور الثاني: برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

قدمت كندا مجموعة من البرامج المبتكرة لضمان استمرار التعليم أثناء الجائحة، وللتغلب على الآثار السلبية على الجوانب التعليمية، والاجتماعية والعاطفية للطلاب الناتجة عن الجائحة، ولتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها، وفيما يلي عرضها:

أ– توفير التعليم أثناء حالات الطوارئ الوبائية:

تميزت الفترة ما بين مارس ويونيو ٢٠٢٠ بـ "التعلم عن بعد في حالات الطوارئ"، وقد اشتمل هذا على جهود لوضع تدابير أساسية لاستمرارية التعليم في ظل ظروف غامضة للغاية؛ حيث حددت سياسة الوزارة أن علامات الطلاب لن تكون أقل من العلامة الأساسية التي تم إنشاؤها بحلول ١٣ مارس ٢٠٢٠، ولن يتعرض تخرج الطلاب للخطر بسبب كوفيد ١٩؛ إذ إنه بحلول نهاية العام الدراسي ٢٠١٩–٢٠، كان من الواضح أن كوفيد ١٩ سيشكل خطرًا على صحة المجتمع في العام الدراسي ٢٠٢٠–٢١؛ لذلك تم تكليف مجالس المدارس بتطوير خطط تنفيذ سياقية محلية لتقديم نماذج متعددة من التعليم، ولضمان توفر الأجهزة والاتصال للطلاب المحتاجين، وبرنامج التوجيه الكامل والمتطلبات التشغيلية، والموافقات الوزارية على خطط تنفيذ مجلس الإدارة (على سبيل المثال، المتطلبات الشخصية للتعلم الهجين، أو تغيير طول اليوم الدراسي لتقليل أحجام الفصول الدراسية)، وتوافر التمويل الإضافي لدعم إعادة الفتح الآمن جاء بين منتصف أغسطس وأوائل أكتوبر ٢٠٢٠ (Gallagher Mackay, 2021, P8, 9).

كما تم إجراء تغييرات على طرق إتاحة المناهج الدراسية في كندا، ففي بعض المقاطعات والأقاليم، عُرض على أولياء أمور طلاب المدارس الابتدائية خيار جعل أطفالهم يتعلمون شخصيًا أو افتراضيًا، بينما تم تقديم نموذج تعليمي هجين للطلاب في المدرسة الثانوية يتضمن مجموعات الفصل التي تحضر إلى المدرسة جزءًا من الوقت شخصيًا والجزء الآخر تقريبًا عن بعد، مع إتاحة التعلم الإلكتروني بدوام كامل أيضًا للطلاب الأكبر سنًا في بعض مناطق الدولة، وفي مناطق أخرى كان الحضور الشخصي هو المتوقع مع استثناءات قليلة (Vaillancourt, Tracy., Szatmari, Peter., Georgiades, Katholiki and Krygsman, Amanda, 2021, P10, 11).

ومن ثم يتضح، قيام كندا بتوفير أنواع مختلفة من التعليم سواء وجهًا لوجه أو عن بعد أو تعليم هجين، حتى يلاءم الظروف المختلفة لكل الطلاب، ويتناسب مع الظروف الطارئة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، بالإضافة إلى توفير الامكانات اللازمة التي تتيح إمكانية توفير التعليم لمختلف الطلاب.

ب– برامج التعلم عن بعد:

أولت المقاطعات الكندية المزيد من الاهتمام ببرامج التعلم عن بعد، كما يلي:

١– ففي ألبرتا تتمتع سلطات المدرسة بالمرونة لتحويل الفصول الدراسية إلى التعلم عبر الإنترنت قصير الأجل إذا لزم الأمر لمواجهة "التحديات التشغيلية" – والتي يمكن أن تشمل نقص المعلمين.

٢– كذلك الأمر في مقاطعة ساسكاتشوان Saskatchewan، حيث يمكن للمدارس التحول إلى التعلم عبر الإنترنت أثناء تفشي المرض أو بسبب عدم توافر المعلمين.

٣– وفي مقاطعة مانيتوبا Manitoba تم إطلاق مركز دعم التعلم عن بعد في يناير ٢٠٢١ لتقديم دعم مباشر للتعلم عن بعد لطلاب ومعلمي رياض الأطفال حتى الصف الثامن، كما يوفر التعلم عن بعد للطلاب الذين يعانون من نقص المناعة وأولئك الذين لديهم أفراد من الأسرة، بالإضافة إلى توفير العديد من منصات التعلم عن بعد في الصفوف ٩–١٢، كما يقوم المعلمون بتوفير حزم التعلم في المنزل للطلاب المنعزلين.

٤- وفي مقاطعة يوكون Yukon هناك إرشادات شاملة للمدارس أثناء الجائحة، بما في ذلك مجموعة من السيناريوهات لتكييف العمليات المدرسية، فالطلاب الذين يعانون من نقص المناعة يدرسون في مدرسة افتراضية للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٢، كما طُلب من مسئولي المدرسة إعارة أجهزة للطلاب الذين ليس لديهم أجهزة، وبالنسبة للطلاب الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت، كان المسئولون مسئولين عن العثور على خيارات أخرى في المجتمع حيث يمكن للطلاب الوصول إلى الإنترنت.

٥- وفي مقاطعة نونافوت Nunavut قامت وزارة التعليم بتوزيع الأجهزة الرقمية على المجتمعات؛ لدعم التعلم عن بعد، كما هو موضح في تعلم أن نكون معًا مرة أخرى، يجب أن يكون لدى المدارس والمعلمين خطط تعلم عن بعد تتضمن خطة اتصال لضمان بقاء المدارس على اتصال مع الطلاب والأسر؛ و"حزم التعلم" لكل طالب مع المواد التعليمية والواجبات لاستخدامها في التقييم؛ وخطة لتوزيع الأجهزة التكنولوجية على الطلاب لضمان حصولهم على ما يحتاجون إليه للاتصال والتعليم عن بُعد (People for Education, 2022).

٦- وفي أونتاريو توفر وزارة التعليم لجميع مجالس المدارس إمكانية الوصول دون تكلفة إلى بيئة التعلم الافتراضية لاستخدامها من قبل المعلمين والطلاب، والمدعومة من مساحة الضوء D2L's Bright space D2L's ليستخدمها المعلمون والطلاب، ويوفر هذا نظامًا آمنًا لإدارة التعلم عبر الإنترنت لاستضافة وتقديم التعلم عبر الإنترنت وعن بُعد والهجين، ويجب أن تضمن مجالس المدارس أن جميع المعلمين وموظفي الدعم التعليمي لديهم حساب للوصول إلى نظام إدارة التعلم الخاص بمجلسهم (Ministry of Education, 2021, P4, 5).

ومما سبق يتضح، أن مختلف الولايات والأقاليم بكندا قد عملت على الاعتماد على التعلم عبر الانترنت كإجراء يمكنها من ضمان استمرار التعليم أثناء جائحة كوفيد ١٩، حيث عملت كل منها على توفير مختلف الخطط والإمكانات اللازمة لتوفير هذا النوع من التعليم، ولتمكين مختلف الطلاب من الحصول على التعليم بما يتناسب مع الظروف المختلفة لهم.

ولدعم الطلاب والمعلمين خلال فترات التعلم عن بعد، يجب على مجالس المدارس تطوير ممارسات فعالة، بما في ذلك تقديم الدعم الفني للتعلم عن بعد، وتوفير تدريب المعلمين باستخدام منصات موحدة، وتحديد الأدوار والمسئوليات، كما يجب أن تقدم مجالس المدارس الدعم الفني للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور لاستخدام الأجهزة اللوحية والوصول إلى الإنترنت أثناء التعلم عن بعد، وأن يستجيب الدعم الفني للاحتياجات الفورية، ويجب أن تساعد المستخدمين الذين لديهم مشاكل وأسئلة تكنولوجية محددة، ففي سياق التعلم عن بعد، يجب أن يشمل الدعم الفني النطاق الكامل لاحتياجات المستخدمين التكنولوجية، بما في ذلك الأجهزة، والاتصال، والأمن، وأدوات التعلم الرقمي والتطبيقات، ويجب أن يعرف موظفو مجلس الإدارة والمعلمون والطلاب وأولياء الأمور مكان طلب المساعدة عندما يواجهون مشكلات فنية أثناء التعلم عن بُعد، وأن توفر مجالس المدارس معلومات واضحة حول من يمكنه تقديم المساعدة (على سبيل المثال، طاقم الإدارة ومقدمي الخدمة)، وكيف يمكن للمستخدمين الوصول إلى تلك المساعدة (على سبيل المثال، عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف) (Government of Ontario, 2022).

جـ– التعلم الهجين:

التعلم الهجين هو نهج تعليمي يجمع بين التدريس التقليدي في الفصول الدراسية وأشكال أخرى من التعلم الرقمي، وتم التركيز المتزايد على التطوير المهني للتعلم الهجين للمعلمين، ويمكن أن تشمل بعض استراتيجيات التعلم الهجين ما يلي:

– التدريس والتعلم شخصيًا، حيث يقوم الطلاب بتطبيق معارفهم، وتعميق فهمهم وإثبات تعلمهم مع معلميهم (الأنشطة التي يقودها المعلم، وفرص التعلم على الأرض، ومحطات العمل، والمختبرات، وما إلى ذلك).

– التعلم بقيادة الطلاب، حيث يستخدم الطلاب الأدوات الرقمية لجمع المعلومات من خلال الاستفسار والقراءة والبحث والعمل على الواجبات (الأدوات والموارد والتعاون عبر الإنترنت).

– دعم المعلم للتعليم والملاحظات الشخصية وعبر الإنترنت.

– يتعلم الطلاب مهارات إدارة بعض ما تعلموه (تحديد الأهداف، والتنظيم، وتحديد الأولويات، وإدارة الوقت) مع بعض المرونة فيما يتعلق بوقت التعلم ومكانه ووتيرته (Yukon Department of Education, 2022, P18).

وبذلك يتضح، اهتمام كندا بالتعلم الهجين، والعمل على توفير استراتيجيات متنوعة له، لما له من أهمية في ضمان استمرار التعليم، وتناسبه مع مختلف الظروف والخلفيات للطلاب، كما يمكن تطبيقه باستمرار مع الجائحة أو بعدها، وبما يمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية دون الحاجة إلى تعطيل العملية التعليمية.

د– الأساليب الافتراضية لتقديم الخدمات الاجتماعية للطلاب، والأسر أثناء الجائحة:

ظهرت العديد من الأمثلة على الأساليب الافتراضية لتقديم الخدمات الاجتماعية للأطفال والأسر أثناء الجائحة، ويرتبط معظمها بدعم الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم والطلاب ذوي الاحتياجات الصحية والعقلية، حيث رتبت العديد من المجالس المدرسية والمنظمات المجتمعية والمستشفيات لمنصات افتراضية آمنة للسماح لبعض الطلاب بالوصول إلى الخدمات العلاجية الفردية عند الحاجة، وخلال الجائحة، تمكنت العائلات من الوصول إلى الخدمات والعلاجات في غضون مهلة قصيرة وهو ما أدى إلى تفضيل بعض العائلات الأساليب الافتراضية وخاصة في الريف، كما أن الاساليب الافتراضية تزيد من المساواة والوصول إلى الخدمات الحيوية (Whitley, J., Beauchamp, M. H., & Brown, C., 2021, P41).

فالأساليب الإفتراضية لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، تعد ضرورية ومناسبة سواء من حيث الظروف التي فرضتها الجائحة وخاصة على المجتمعات المحرومة والريفية، أو من حيث تمتعها بالخصوصية والسرية، بما يشجع الطلاب وأسرهم على الاستعانة بها أكثر من غيرها من الأساليب ويفضلونها.

هـ– التعلم للتعافي Recovery learning:

التعلم للتعافي هو عملية سريعة الاستجابة تمكن الطلاب من العودة مرة أخرى إلى التعلم داخل الفصل، مع تناول الصحة العقلية والجسدية وإنجاز الطلاب، والتعلم للتعافي هو العملية التي يستخدمها المعلمون مع الطلاب بعد أي استراحة من التعلم، سواء بعد أشهر

الصيف أو بعد الاضطراب الناجم عن جائحة، على سبيل المثال، وسيختلف التعلم للتعافي بناءً على الفرص والقيود في العام الدراسي، حيث تم تشجيع معلمي المدرسة على الاستمرار في استخدام نهج التعلم المرن وتنفيذ التعلم للتعافي لتلبية احتياجات الطلاب والجدول الزمني للمدرسة والموارد المتاحة، و يرتكز التعلم للتعافي على التصميم الشامل للتعلم Universal Design for Learning (UDL)، وهي طريقة للتفكير في التدريس والتعلم تمنح جميع الطلاب فرصة متساوية للنجاح، ويوفر UDL المرونة في كيفية وصول الطلاب إلى المواد والتفاعل معها وإظهار ما يعرفونه (Department of Education, 2022, P5).

ففي أونتاريو تم تنفيذ تدابير للمساعدة في التخفيف من اضطراب التعلم قدر الإمكان، وشملت هذه التدابير الحفاظ على التعلم الشخصي عالي الجودة مع تدابير الصحة والسلامة الرئيسية، وتوفير التعلم عن بعد عندما يتعذر التعلم الشخصي، وتوسيع برامج المدرسة الصيفية لمدة عامين متتاليين، كما تضمن نهج التعلم للتعافي في أونتاريو التركيز على الصحة العقلية للطلاب ورفاههم، والقراءة المبكرة والرياضيات، وإعادة إشراك الطلاب، والتعليم الخاص، ودعم اللغة الفرنسية المستهدف، واستعداد المعلم بما في ذلك مجتمعات التعلم المهنية والفرص لمشاركة الممارسات الفعالة (Ministry of Education, 2021, P6).

وبذلك يتضح، أهمية التعلم للتعافي والذي من خلاله يمكن تعويض الطلاب عن فترات الإضطراب وإغلاق المدارس، لما يتمتع به من مرونة في تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الطلاب ورفاههم كذلك.

و – دورات صيفية ومعسكرات تعليمية:

من بين المبادرات الأخرى، قدمت مقاطعة كيبيك، دورات صيفية ومعسكرات تعليمية لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية "الذين يواجهون صعوبات أو يحتاجون إلى تعليم علاجي"، وتتوفر هذه البرامج على أساس تطوعي، بناءً على اختيار أولياء الأمور والمدارس ويتم تصميمها بناءً على احتياجات الطلاب وحالاتهم الخاصة (OECD, 2020, P25).

ز – برنامج دعم مدرسي للطلاب الذين يكافحون أكاديميًا أو اجتماعيًا:

أطلقت مقاطعة جزيرة الأمير إدوارد Prince Edward Island برنامج دعم مدرسي للطلاب الذين يكافحون أكاديميًا أو اجتماعيًا، ويتم تجهيز البرنامج من قبل معلمين بدلاء يقدمون الدعم الفردي للطلاب الذين تم تحديدهم إما من قبل أسرهم أو معلميهم، وتتوفر خدمات فريق رفاهية الطلاب للطلاب وعائلاتهم، من قبل مدربون متخصصون لتقديم الدعم لضمان رفاهية الطلاب (التدخل المبكر) (People for Education, 2022).

ومن ثم يتضح، اهتمام بعض مقاطعات كندا بتقديم الدعم اللازم لطلابها، من خلال إيجاد حلول غير تقليدية، ولا تمثل عبء عليها سواء الدورات والمعسكرات الصيفية أو من خلال برنامج الدعم المدرسي، تمكنها من تلبية الاحتياجات التعليمية والصحية والاجتماعية لطلابها، وذلك بتوفير معلمين بدلاء للطلاب الذين يواجهون صعوبات أو يعانون أكاديميًا واجتماعيًا.

ح– ضمان الصحة النفسية والرفاهية كعناصر أساسية لخطة المدرسة:

يجب على المدارس تنفيذ نهج متدرج لدعم الصحة العقلية من شأنه جذب جميع الطلاب وتوجيه المساعدة المكثفة لأولئك الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد ١٩، كما يجب أن تركز المدارس ومجالس المدارس على فهم احتياجات الطلاب، وفتح نافذة جديدة من التعاون مع الشركاء بما في ذلك مكتب الصحة العامة لتقديم دعم ذي صلة بمرونة الطلاب ورفاههم من خلال الفصول الدراسية وبيئات التعلم الصحية عقليًا، ودعم فعال للصحة النفسية المدرسية والاستجابة السريعة، كما يمكن للمدارس دعم التأقلم والمرونة من خلال خلق فرص للحوار حول الصحة العقلية والرفاهية أثناء الجائحة مع المعلمين وأولياء الأمور والطلاب، كما أن استخدام موارد المناهج المستندة إلى الأدلة يفتح في نافذة جديدة لدعم تطوير المعرفة والوعي بالاستراتيجيات لتعزيز الصحة العقلية والمرونة والتعامل مع الطلاب وأولياء الأمور، كما يمكن للمدارس أن تشجع الطلاب وأولياء الأمور على طلب المساعدة ومساعدتهم على التنقل في خدمات ودعم الصحة العقلية المناسبة عندما يكون الدعم مطلوبًا، بالإضافة إلى تشجيع أعضاء المدرسة الذين يسعون للحصول على دعم الصحة العقلية من خلال تشجيع استخدام برامج مساعدة الموظفين، كما يمكن للمدارس التعاون مع

الوكالات المجتمعية وأصحاب المصلحة المتخصصين في الصحة النفسية لدعم مبادرات تعزيز الصحة النفسية والرفاهية في البيئة المدرسية (Toronto Public Health, 2022, P8, 9).

ط- تعزيز الرفاه والصحة العقلية للطلاب:

يعتبر الاهتمام بالصحة العامة ورفاهية الطلاب من الأولويات الأساسية لضمان استمرار التعلم في المناخ المدرسي الأكثر تحفيزًا، مناخ يتسم بالإيجابية والاهتمام، فلكي يقوم الطلاب بعمل جيد، يجب دعمهم من قبل الأشخاص من حولهم، أي طاقم المدرسة وأولياء أمورهم بشكل جيد، فلقد أدت الانقطاعات المتكررة الناجمة عن إغلاق المدارس خلال العام الماضي وضرورة اللجوء إلى التعلم عن بعد إلى وضع الطلاب حتمًا في موقف يضطرون فيه إلى إيجاد معنى للمدرسة مرة أخرى، وهو ما يتضمن أيضًا استعادة الحافز ليكونوا مشاركين في تعليمهم ويستمرون فيه على الرغم من التغييرات المتكررة في تعليمهم، ولمواصلة دراستهم حتى الانتهاء، ولتعزيز هذا سيتم الحفاظ على التدابير التالية وتعزيزها في بعض الحالات:

– ستتلقى المدارس تمويلًا لتطوير الأنشطة أو المشاريع التي تعزز الرفاهية والصحة العقلية الإيجابية للطلاب (مثل الأنشطة المتعلقة باحترام الذات، وتنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية، ومشاريع تعزيز مناخ مدرسي إيجابي ورعاية).

– للطلاب: "صندوق أدوات الرفاهية" "Wellness tool box" الذي يعالج الوقاية الشاملة من حيث صلتها بالرفاهية في المدرسة.

– زيادة مشاركة الآباء للأدوات والموارد المختلفة التي تسمح لهم بدعم رفاه أطفالهم في المدرسة.

– الأنشطة اللامنهجية التي تعزز الصحة والرفاهية والنجاح للجميع: يهدف هذا الإجراء إلى دعم شبكة المدارس في تقديم الأنشطة اللامنهجية التي تتوافق مع التدابير الصحية وتعزز تنمية الطلاب والشعور بالانتماء بأمان تام (Ministry of Education, 2022, P4, 15).

ومن ثم يتضح، اهتمام كندا بالاخذ بتدابير متنوعة تسهم في ضمان تحقيق رفاهية طلابها، وتعزيز الصحة العقلية لهم، كما أن هذه التدابير تتضمن التمويل ومشاركة الطلاب أنفسهم، وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تميزها بتنوع الأنشطة التي يمكن من خلالها تعزيز صحة الطلاب العقلية، ورفاههم.

ي- دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي:

يستمر أعضاء المدرسة في تحمل المسئولية عن وضع خطط للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية المتنوعة، لضمان المساواة في الوصول إلى فرص التعلم، علاوة على ذلك، يجب على المدارس تحديد الطلاب المتأثرين بالجائحة، والذين يحتاجون إلى دعم إضافي، وبالنسبة للطلاب الذين يحتاجون إلى تعديلات لدعم تعلمهم (على سبيل المثال، خطط التعليم الفردي مع عمليات التكيف، وخطط تعلم الطلاب، وخطط دعم السلوك)، يجب أن يستمر تقديم دعم التعلم من خلال عمليات التكيف إلى أقصى حد ممكن (Yukon Department of Education, 2022, P23, 24).

كما يجب على مجالس التعليم والسلطات المدرسية المستقلة تحديد الطلاب المتأثرين بالجائحة والذين يحتاجون إلى دعم إضافي، والتأكد من وجود الدعم، فوفقًا للسياسة والإجراءات المعتادة يجب وضع خطط التعلم مثل خطط تعلم الطلاب، وخطط التعليم الفردية، وخطط التدريس السنوية في أقرب وقت ممكن لدعم تعلم الطالب، ويجب أن تستند هذه الخطط على الاحتياجات والأهداف والاستراتيجيات الموضحة في الخطط الحالية مع إيلاء اهتمام إضافي لأي دعم أو خدمات إضافية، بما في ذلك إتاحة دعم الصحة العقلية المطلوب كجزء من التعافي (Ministry of Education, 2021, P12).

ومن ثم يتضح، تركيز كندا على دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الطلاب الذي يحتاجون إلى دعم إضافي من أجل تحقيق التعافي العادل، الذي يعمل على توفير التعليم لجميع الطلاب، بما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم.

ك- هاتف مساعدة الأطفال Kids Help Phone:

يقدم هاتف مساعدة الأطفال في كندا خدمات الصحة العقلية الإلكترونية للأطفال، ففي ٢٩ مارس ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة الكندية عن تمويل ٧.٥ مليون دولار كندي لهاتف

مساعدة الأطفال لتزويد الأطفال والشباب بدعم الصحة العقلية وخدمات المشورة خلال هذا الوقت الصعب (OECD, 2020, P10).

ل- تعزيز العلاقة بين المدارس وأسر الطلاب في المجتمعات المحرومة:

إن قوة التعاون بين المدارس والأسر هي مؤشر معروف جيدًا للنجاح التعليمي للطلاب، وهذا الارتباط أكثر أهمية فيما يتعلق بالطلاب من الخلفيات المحرومة، واستجابة لذلك، سيتم إعطاء الأولوية لدعم النجاح التعليمي للشباب في هذه الفترة الصعبة للغاية؛ حيث يتم توفير معلمين لتقديم الدعم للطلاب في المناطق المحرومة، ويسمح هذا الإجراء بتعيين طاقم دعم لتعزيز العلاقة بين المدارس والأسر، إذ يساعد هؤلاء المعلمين في إقامة روابط بين المدارس والأسر من أجل إنشاء شبكة أمان للشباب المعرضين للخطر بشكل خاص، والذين ينتمون إلى خلفيات محرومة أو الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر بسبب الجائحة، ومن المتوقع تحقيق فوائد مباشرة فيما يتعلق برفاهية الطلاب في المدرسة وإمكانية الوصول إلى الخدمات لتلبية احتياجاتهم التعليمية أو النفسية الاجتماعية (Ministry of Education, 2022, P15).

وبعد عرض محور برامج التعليم المبتكرة لدعم التعلم، والرفاه والحماية الاجتماعية للطلاب، يتضح تبني كندا لمجموعة من البرامج المتنوعة والتي تضمن تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل، والرفاهية العقلية والاجتماعية لمختلف الطلاب سواء من حيث القدرات أو من حيث الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى دعم الطلاب ذوي الاحتياجات.

المحور الثالث: الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

عملت كندا على دعم الموارد البشرية، والمادية، والمالية من أجل ضمان استمرار التعليم بها أثناء الجائحة، بالإضافة إلى تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، وفيما يلي تناول جهود كندا فيما يتعلق بكل منها:

أ- فيما يتعلق بالموارد البشرية:

تمثلت جهود كندا فيما يتعلق بدعم المعلمين لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١– اعتماد التدريس عبر الإنترنت للتدريب العملي للمعلمين:

حيث قامت برامج تعليم المعلمين بتكييف البرمجة حيثما أمكن ذلك، بما في ذلك الاعتراف بأن التدريس عبر الإنترنت هو عبارة عن تعليم ووضع قيم للتدريب العملي؛ وذلك نظرًا للتحديات التي ستؤثر على إكمال برنامج تعليم المعلمين وتوفير المعلمين، وأصبح هناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وجود عدد كافٍ من المعلمين في كندا لتلبية احتياجات التوظيف في الوقت الحاضر وما بعد الجائحة، وهذه فرصة لتوسيع نطاق فهم ما هو مقبول كـ "تدريب عملي" وعلى وجه الخصوص للتعرف على تجربة التدريس الرقمي الخاضعة للإشراف (The Association of Canadian Deans of Education (ACDE), 2020, P7).

ومن ثم يتضح اعتماد كندا ممثلة في مؤسسات إعداد المعلم على أساليب مبتكرة لتنفيذ التدريب العملي للمعلمين، ولضمان استمرار برامج إعداد المعلم، بما يتناسب مع الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، وحتى تتمكن من توفير العدد اللازم من المعلمين لتلبية احتياجات التوظيف في الوقت الحاضر، وما بعد الجائحة.

٢– العمل على توفير العدد اللازم من المعلمين لمواجهة النقص في أعداد المعلمين:

لقد أحدثت جائحة كوفيد ١٩ المستجد اضطرابًا جذريًا كان له تأثير كبير على عمل المعلمين بالإضافة إلى صحتهم ورفاهيتهم، واحتاج المعلمون إلى تغيير طريقة التدريس بشكل كبير، مع توفير وقت محدود أو تدريب محدد، إنهم يدعمون الطلاب، وكثير منهم يتعرضون لضغط استثنائي، علاوة على ذلك، فقد تحملوا مسئوليات جديدة مرتبطة بضمان السلامة في المدرسة في ظل ظروف اعتبرها الكثيرون غير آمنة؛ ونتيجة لهذا النقص في أعداد المعلمين، تم اتخاذ تدابير استثنائية مثل السماح للطلاب المعلمين للعمل بشهادات تدريسية مؤقتة، وفي بعض الحالات، تم تعيين غير المعلمين، وقد تكون هناك آثار طويلة الأجل على المهنة من حيث توفير المعلمين (Gallagher–Mackay & Et al, 2021, P21).

وبذلك يتضح، أن نقص أعداد المعلمين الناتج عن جائحة كوفيد ١٩ بكندا، وما أدى إليه من عدم القدرة على تلبية احتياجاتها من المعلمين، أدى إلى تبنيها لأساليب مبتكرة في

توفير المعلمين من خلال السماح للطلاب المعلمين من التدريس، وكذلك تعيين غير المعلمين بعد منحهم التدريب المناسب لمزاولة المهنة.

٣- تدريب المعلمين على التعلم عن بعد:

كما يجب أن يحصل المعلمون على تدريب خاص لدعم التعلم عن بعد، من خلال تقديم مجالس المدارس لاستراتيجيات التعلم عن بعد وتدريب المعلمين فيما يتعلق بسلامة الطلاب، ومستويات راحة الطلاب وأولياء الأمور مع التكنولوجيا، ومستويات الدعم التي قد تكون مطلوبة، والاستخدام الفعال للأدوات الرقمية، وعلم أصول التدريس والتقييم الفعال، والصحة العقلية للطلاب والرفاه، وإمكانية الوصول والتعليم المتنوع لجميع الطلاب، بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (Government of Ontario, 2020).

فمن خلال الإجراءات التي اتخذتها كندا من توفير المعلمين اللازمين لمواجهة جائحة كوفيد ١٩ قامت بتوفير التدريب اللازم لهم حتى يتمكنوا من القيام بالأدوار والمسئوليات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ على العملية التعليمية بأكملها.

٤- دورات تدريبية للمعلمين:

استجابة لطلبات المعلمين للحصول على محتوى تعليمي رقمي أولي إضافي، تعمل كندا حاليًا على تطوير حزم دورات تعليمية رقمية ابتدائية باللغة الإنجليزية والفرنسية، تتماشى مع توقعات المناهج الدراسية لكل مادة في الصفوف من الأول إلى الثامن، ورياض الأطفال، وستتوفر هذه الموارد التكميلية خلال الصيف للمعلمين إذا رغبوا في دمجها في التعلم الشخصي أو التعلم عن بعد مع بداية العام الدراسي التالي، ويمكنهم أيضًا دعم الطلاب لمواصلة تعلمهم: على سبيل المثال، يمكن للطلاب مراجعة المحتوى عبر الإنترنت من المنزل للمساعدة في أداء الواجبات المنزلية أو لدعم الاحتفاظ بالتعلم خلال أشهر الصيف (Ministry of Education, 2021, P5).

وبذلك يتضح، اهتمام كندا بتلبية احتياجات المعلمين التدريبية بناء على رغباتهم، دون فرض أنواع من التدريبات قد لا يحتاج إليها المعلمون، لذلك فهي اهتمت بتلبية رغبات المعلمين التدريبية حتى تتناسب مع احتياجاتهم، بما يوفر الوقت والأموال التي يمكن إنفاقها في توفير تدريبات ليست ذات جدوى للمعلمين.

٥– دعم الرفاهية والصحة النفسية الإيجابية للمعلمين:

تتلقى المدارس أيضًا تمويلًا لتنفيذ مبادرات للمعلمين (مثل التدريب والدعم والعروض التقديمية ومجموعات التنمية المشتركة ومجتمعات الممارسة)، بالإضافة إلى مؤتمر عن العودة إلى المدرسة حول موضوع الرفاه والصحة النفسية الإيجابية.

٦– إنشاء مشروع تجريبي لتوظيف مساعدين للمعلمين:

يتضمن هذا الهدف، وهو الأول من نوعه في كيبيك، تنفيذ مشروع تجريبي لتوظيف مساعدين للمعلمين في المدارس الابتدائية، سيكون دور هؤلاء المساعدين هو دعم المعلمين في مهامهم التربوية وغير التربوية (مثل مساعدة الطالب، والرعاية الشخصية، وإدارة السلوك تحت إشراف المعلم، وما إلى ذلك) (Ministry of Education, 2022, P14, P17).

ومما سبق يتضح، اهتمام كندا بدعم الموارد البشرية ممثلة في المعلمين، من خلال توفير أنماط مبتكرة من التدريب، تمثلت في اعتماد مؤسسات إعداد المعلم أسلوب التدريب العملي عبر الانترنت، وكذلك تدريب المعلمين على المتطلبات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، بالإضافة إلى العمل على توفير العدد اللازم من المعلمين سواء من الطلاب المعلمين أو تعيين غير المعلمين بعد تلقيهم التدريب المناسب، وكذلك الاهتمام برغبات واحتياجات المعلمين التدريبية، والاهتمام برفاهية المعلمين وصحتهم العقلية والنفسية، وتوفير مساعدين لهم لتمكينهم من القيام بالأدوار والمسئوليات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩؛ وذلك لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩.

ب– فيما يتعلق بالموارد المادية:

تمثلت جهود كندا فيما يتعلق بدعم الموارد المادية لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١– تزويد العائلات بأجهزة وهواتف للتعليم عن بعد:

أفادت المناطق التعليمية في كولومبيا البريطانية أن ما يصل إلى ٣٠٪ من العائلات ليس لديها إمكانية الوصول إلى الأجهزة التي تدعم الإنترنت، وتقديراً للحاجز الكبير الذي يشكله توفر الإنترنت والأجهزة للأطفال المعرضين للخطر، قامت بعض الحكومات ومجالس المدارس بتجهيز العائلات بهواتف محمولة مدفوعة الأجر بخطوط بيانات وأجهزة رقمية

مُعارة، وقام آخرون بتمويل وتسليم الهواتف الذكية التي تدعم الإنترنت للطلاب غير القادرين، كما وفرت المدارس الأخرى نقاطًا ساخنة في المدارس للطلاب الذين يمكنهم قضاء وقت بالقرب من المدرسة أو تسليم المواد الرقمية والورقية للعائلات (Whitley, J., Beauchamp, M. H., & Brown, C., 2021, P35).

فنتيجة لتبني مدخل التعلم عن بعد، والتعلم عبر الانترنت كان لزامًا على كندا توفير الأجهزة والهواتف اللازمة للفئات المحرومة، وضمان توافر الإنترنت للجميع، وذلك من أجل ضمان استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة بشكل فعال وعادل لجميع الطلاب.

٢– تعظيم الكفاءة الرقمية للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور:

لقد تغيرت طرق التعليم والتعلم والتواصل منذ بداية الجائحة؛ حيث أكدت عملية التشاور على أهمية إشراك الطلاب بنشاط في عملية التعلم، سواء في الفصل أو عن بُعد، ومن أجل الاستفادة الكاملة من الأدوات والموارد المتاحة وضمان التطوير المستمر للكفاءات الرقمية من قبل المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، تم إعطاء الأولوية للإجراء التالي، الذي يتوافق مع خطة العمل الرقمية، والذي يسمح بمجموعة من الإجراءات الملموسة للحفاظ على تنمية المهارات الرقمية وتعزيزها:

- تدريب ودعم العاملين بالمدرسة.
- أدوات وأنشطة تطوير الكفاءة الرقمية.
- منصة إقليمية للموارد التعليمية الرقمية.
- اكتساب الموارد التعليمية الرقمية.
- دعم الوالدين.
- الحلول السمعية والبصرية والمشاريع التجريبية لتعزيز طرق التدريس البديلة (Ministry of Education, 2022, P15).

فقد عملت كندا منذ بداية الجائحة على دعم وتوفير الموارد المادية اللازمة لتلبية الاحتياجات الرقمية التي فرضتها الجائحة على العملية التعليمية، من منصات تعليمية ودعم للمعلمين، وتوفير الأدوات والأنشطة اللازمة، وغيرها من الموارد التي تضمن تحقيق الكفاءة

الرقمية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، بما يسهم في تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي.

٣- توفير مصادر متنوعة لدعم المعلمين:

حيث قامت العديد من المقاطعات بتوفير مجموعة من المصادر التي تعمل على تدعيم ومساعدة المعلمين للقيام بدورهم، كما يلي:

- في كولومبيا البريطانية تم توفير منصة ShareEdBC، وهي منصة عبر الإنترنت تستخدم لتوفير موارد التدريس والتخطيط والتعلم المهني للمعلمين، وفي مقاطعة ألبرتا تم تقديم موارد المناهج الدراسية لدعم المعلمين في تقديم التعلم عبر الإنترنت.

- وفي مقاطعة مانيتوبا Manitoba، يشتمل "مركز مصادر التعلم عن بعد" على مجموعة كبيرة من الموارد للمعلمين، كما تتضمن استراتيجية استعادة المدارس الآمنة التي قدمتها المقاطعة موارد للمعلمين، كما قدمت المقاطعة أوراق نصائح عن الصحة العقلية والرفاهية للمعلمين.

- وفي أونتاريو تضمنت سياسة التعلم عن بعد شرطًا بأن تزود مجالس المدارس المعلمين بتدريب خاص لدعم التعلم عن بعد بما في ذلك أشياء مثل علم أصول التدريس والتقييم.

- وفي كيبيك Quebec تعتبر المؤسسات التعليمية مسئولة عن تنفيذ برنامج مساعدة المعلمين employee assistance program (EAP) لدعم المعلمين الذين يواجهون مواقف صعبة، كما تتوفر موارد التعلم عن بعد للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، كما توصي المقاطعة باستخدام تطبيق تحسين طريقي Getting Better My Way لدعم الصحة العقلية والرفاهية.

- وتمتلك مقاطعة نفوفا سكوشيا Nova Scotia مجموعة من الموارد الرقمية لدعم التعلم للطلاب والمعلمين والأسر.

- وفي مقاطعة نيوفاوندلاند ولابرادور Newfoundland and Labrador تحتوي سلسلة التعلم المهني في المقاطعة على موارد للمعلمين لدعم التعلم العاطفي الاجتماعي للطلاب، ولمساعدة المعلمين أثناء استجابتهم "لتأثير الصدمة على تعلم الطلاب وسلوكهم وعلاقاتهم"، كما تقدم المناطق التعليمية بها التطوير المهني للمعلمين في استخدام الأدوات الرقمية.

– وفي الاقاليم الشمالية الغربية Northwest Territories، يتوفر دعم الصحة العقلية للمعلمين من خلال Starling Minds – برنامج العلاج السلوكي المعرفي المقدم بالشراكة بين جمعية المعلمين والحكومة، والذي يوفر مجموعة من الموارد ومقاطع الفيديو والمعلومات حول مجموعة من موضوعات الصحة العقلية والرفاهية.

– وفي مقاطعة نونافوت Nunavut يتوفر صندوق أدوات المُعلم Educator Toolbox لجميع معلمي المدرسة والذي يتضمن المستندات الرئيسية والإرشادات والقوالب والموارد الداعمة الأخرى التي يمكن للمدارس استخدامها وتكييفها ومشاركتها، ويجب على معلمي المدرسة التركيز على التعلم للتعافي من خلال تنفيذ نتائج التعلم الأساسية وتوفير التمايز في التدريس والتقييم (People for Education, 2022).

ومما سبق يتضح، عمل كندا على دعم الموارد المختلفة التي تمكنها من تلبية الاحتياجات التعليمية والرقمية التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ على نظامها التعليمي للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور؛ حتى يمكنها ضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لمختلف الطلاب من البيئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

جـ– فيما يتعلق بالموارد المالية:

تمثلت جهود كندا فيما يتعلق بدعم الموارد المالية لضمان استمرار التعليم، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩ فيما يلي:

١– صندوق تعافي التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩:

حيث قدمت الوزارة ٣٠٤ مليون دولار لدعم التوظيف المحدود زمنيًا من خلال صندوق تعافي التعليم، إذ يوفر هذا الصندوق دعمًا وظيفيًا إضافيًا مؤقتًا لمواصلة توظيف المعلمين ومعلمي الطفولة المبكرة والمساعدين التربويين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم لمعالجة التعافي التعليمي، ودعم التعليم الخاص، والتعلم عن بعد، والحفاظ على معايير النظافة المحسنة (Clark, Caitlin, 2022).

٢– إتاحة الدعم الفيدرالي للطلاب لمكافحة الجائحة:

استجابت حكومة كندا والعديد من الولايات للجائحة من خلال توفير الدعم المالي لتلك القطاعات من السكان التي عانت من ضغوط مالية نتيجة للقيود الوبائية، ففي ٢٥ مارس

٢٠٢٠، أعلنت حكومة كندا عن مزايا الاستجابة للطوارئ الكندية Canada announced the Canada Emergency Response Benefit (CERB) والتي قدمت ما يصل إلى ٢٠٠٠ دولار شهريًا لمدة تصل إلى أربعة أشهر للعمال الذين فقدوا الدخل نتيجة لجائحة كوفيد ١٩، واعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٠، تقدم ما مجموعه ٨،٨٩٩،١٧٠ كنديًا بطلب للحصول على CERB، ووفرت لهم الحكومة الكندية ٨١.٦٤ مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك، تقدم ما مجموعه ٧٠٨،٤٤٠ كنديًا بطلب للحصول على إعانة الطالب الطارئة في كندا CESB Canada emergency student benefit، مما أدى إلى إصدار ٢.٩٤ مليار دولار من قبل الحكومة الكندية لمساعدة الطلاب غير القادرين على تأمين عمل بسبب جائحة كوفيد ١٩ (Indspire, 2020, P6).

وبذلك عملت كندا على تقديم الدعم المالي للطلاب غير القادرين وأسرهم حتى يتمكنوا من استكمال التعليم في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، وما تسببت فيه من خسارة العديد من الأسر إلى مصدر الدخل الخاص بهم؛ حتى يمكن توفير الفرص التعليمية المناسبة لجميع الطلاب.

٣– زيادة التمويل لدعم طلاب المرحلة الثانوية:

قدمت كندا مبلغًا إضافيًا قدره ٧٥.٢ مليون دولار كندي لدعم طلاب المرحلة الثانوية للأمم الأولى First Nation، والملونين المتأثرين بجائحة كوفيد ١٩، كما أعلن رئيس الوزراء عن تخصيص ١١٢ مليون دولار كندي إضافي لتمويل الأمم الأولى لدعم التدابير المجتمعية لضمان العودة الآمنة إلى المدرسة، كما ستواصل الحكومة العمل مع الشركاء للمساعدة في حماية صحة وسلامة الطلاب والمعلمين في هذا العام الدراسي، ولا يزال في كندا، ما يصل إلى ٢ مليار دولار كندي يتم منحهم لدعم المقاطعات والأقاليم من خلال صندوق العودة الآمنة إلى الفصل الدراسي، ويوفر هذا التمويل التكميلي الدعم الذي يحتاجون إليه، حيث يعملون جنبًا إلى جنب مع مجالس المدارس المحلية لضمان سلامة الطلاب والمعلمين طوال العام الدراسي، فعلى سبيل المثال، سيساعد الصندوق المقاطعات والأقاليم من خلال دعم ساحات التعلم المكيفة، وتحسين التهوية، وزيادة النظافة، وشراء معدات الحماية الشخصية ولوازم التنظيف (OECD, 2020, P28).

ومن هنا يتضح، تأكيد كندا على تقديم الدعم المالي للأمم الاولى والأقليات وغيرهم من المتأثرين بالجائحة، بما يضمن لهم استمرار التعليم، وضمان العودة الآمنة إلى المدارس، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لجميع الطلاب المقيمين بكندا.

٤– صندوق تنشيط المجتمع الكندي Canada Community Revitalization Fund:

يوفر صندوق تنشيط المجتمع الكندي ما يصل إلى ٧٥٠.٠٠٠ دولار أو مليون دولار للمنظمات غير الهادفة للربح والبلديات والمؤسسات العامة ومجتمعات السكان الأصليين لمشاريع تنشيط المجتمعات في جميع أنحاء كندا، ويغطي التمويل ما يصل إلى ٧٥٪ من إجمالي تكاليف المشروع، وقد تكون مشروعات المجتمعات الأصلية مؤهلة للحصول على تمويل لتغطية ١٠٠٪ من إجمالي تكاليف المشروع، وذلك كنوع من الدعم المالي الذي تقدمه كندا أثناء الجائحة (Government of Canada, 2022)، والذي يتيح فرص إيجاد مصادر للدخل تساعد على التغلب على الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجائحة.

٥– تمويل الأولويات والشراكات، التي يبلغ مجموعها ٤٨٧.٩ مليون دولار، وهي كما يلي:

- ٣٠٤.٠ مليون دولار للمساعدة في دعم مجالس المدارس لتوفير معلمين في مكانهم للتنقل في عام دراسي آمن، حيث تستخدم مجالس المدارس هذا التمويل لدعم المعلمين والمعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة والمساعدين التربويين والدعم الإداري في المدرسة والمدراء ونواب المديرين لتسهيل التباعد المادي والنظافة وتقديم التعلم عن بعد، كما يتم تخصيص التمويل لمجالس المدارس مما يعكس مبلغ تمويل أساسي قدره ٦٠٠.٠٠٠ دولار لكل مجلس إدارة مدرسة و١٥٠.٠٠٠ دولار لكل مجلس مدرسة منفصل، بالإضافة إلى إجمالي متوسط التسجيل اليومي المتوقع للعام ٢٠٢١–٢٢، كما يمكن إعادة توجيه هذا التمويل نحو النفقات المتعلقة بالتعليم الخاص والصحة العقلية والرفاهية المتعلقة بجائحة كوفيد ١٩.
- ٦٥.٥ مليون دولار لتحسين بروتوكولات النظافة وإجراءات الصحة والسلامة الأخرى في نقل الطلاب.
- ٤٩ مليون دولار لمبادرات التربية الخاصة، والصحة العقلية، والرفاه، والإنصاف.

• ٢٩.٤ مليون دولار لزيادة التكاليف المتعلقة بعمليات المدرسة اعترافاً بالحاجة إلى تشغيل أنظمة التهوية لفترة أطول.

• ٢٠ مليون دولار لإعادة إشراك الطلاب ودعم تقييم القراءة.

• ٢٠ مليون دولار لدعم الاتصال لتكنولوجيا التعلم عن بعد (كجزء من استثمار لمدة عامين في تكنولوجيا التعلم عن بعد يبلغ إجماليه ٤٠ مليون دولار)، مثل تحسينات الاتصال داخل المباني المدرسية.

• كما تقدم الوزارة أيضًا الدعم التالي لكوفيد ١٩ من خلال منح احتياجات الطلاب، رهنًا بموافقة نائب الحاكم في المجلس، والذي يبلغ مجموعها ١٠٤.٦ مليون دولار كما يلي:

– ٧٩.٦ مليون دولار في شكل دعم محدود الوقت من خلال منحة اللغة، لمساعدة مجالس المدارس على الاستمرار في تقديم نفس المستوى من الدعم للطلاب الذين يحتاجون إلى اللغة الإنجليزية كلغة ثانية / تطوير محو الأمية الإنجليزية.

– ١٤.٩ مليون دولار من التمويل المستمر لدعم التكاليف المتعلقة بالتكنولوجيا، للمساعدة في استبدال بعض الأجهزة التي قد تكون قديمة وشراء أجهزة الطلاب الإضافية.

– ١٠.١ مليون دولار لدعم الصحة النفسية لتعزيز التعلم المستمر ورفاهية الطلاب، وقد يشمل ذلك توظيف متخصصين في الصحة العقلية، والتعلم والتدريب المهني، وإطلاق الوقت للتطوير المهني، والتعاون مع مقدمي خدمات الصحة العقلية المجتمعية، وفرص مشاركة الطلاب، وجمع المعلومات المتعلقة بالصحة العقلية للطلاب وتحليلها والإبلاغ عنها (Ministry of Education, 2021, P3).

ومما سبق يتضح، اهتمام كندا بتوفير الدعم المالي اللازم لضمان استمرار العملية التعليمية، والتغلب على المشكلات التي خلفتها جائحة كوفيد ١٩، وتلبية الاحتياجات التي فرضتها الجائحة، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من جائة كوفيد ١٩.

وبعد عرض أوجه الدعم المختلفة البشرية والمادية والمالية التي قدمتها الحكومة الكندية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، يتضح تنوعها، وشمولها لمختلف عناصر العملية التعليمية، وكذلك مراعاتها

لمختلف الظروف سواء للطلاب أو المعلمين أو أولياء الأمور، بما يسهم في سرعة وصولها لأهدافها التي ترغب في تحقيقها.

وبالنظر إلى الإجراءات المختلفة التي قامت بها كندا للتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي، يتضح مدى تميزها وشمولها وتركيزها على تحقيق التعافي الفعال من خلال توفير نظام تعليمي عالي الجودة سواء أثناء الجائحة أو بعدها، وعادل يضمن فرص تعليمية متكافئة لمختلف الطلاب بصرف النظر عن الخليفات الاجتماعية والاقتصادية لهم، وذلك من خلال تذليل العقبات المختلفة التي تحول دون حصول أي منهم على الفرص التعليمية الكاملة سواء أثناء الجائحة أو بعدها، فضلًا عن الاهتمام بالمعلمين، وأولياء الامور وتوفير كل احتياجاتهم بناء على متطلباتهم أو ما فرضته احتياجات جائحة كوفيد من مهارات ومعارف وقدرات مختلفة للتعامل مع هذه الجائحة، وتحقيق التعافي الفعال والعادل من آثارها، وفيما يلي يتم عرض تحليل مقارن لخبرات دولتي المقارنة في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم بهما.

القسم الخامس التحليل المقارن لخبرات كل من أستراليا وكندا في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩

يتناول هذا القسم التحليل المقارن لخبرات كل من أستراليا وكندا في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩، في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، وذلك من حيث: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة، وبرامج التعليم المبتكرة في التعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، والموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة، وذلك من خلال توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدول، وتفسيرها وفق السياق المجتمعي لكل دولة، والمنظورات الدولية لتحقيق التعافي التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، وأهم أوجه التميز من خبرات دولتي المقارنة بما يسهم في صياغة إجراءات مقترحة لتحقيق التعافي التعليمي في مصر، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولًا ـ محاور التحليل المقارن:

من خلال الدراسة المقارنة لخبرات كل من أستراليا وكندا في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩، يتضح وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف في المحاور المختلفة بين هذه الدول، وفيما يلي توضيح ذلك.

المحور الأول: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة:

من خلال دراسة التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة بكل من أستراليا وكندا، يتضح وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف، وذلك كما يلي:

أولًا ـ أوجه التشابه:

تتشابه دولتي المقارنة في **تأكيدهما على استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة،** ويرجع ذلك في **أستراليا** إلى وجود عدد كبير من الأطفال والشباب الأستراليين معرضين للآثار السلبية على نتائجهم التعليمية والتغذية والحركة البدنية والرفاهية الاجتماعية والعاطفية من خلال فصلهم جسديًا عن المدرسة، حيث يقدر هذا العدد بـ ٤٦٪ من عدد الطلاب، ومع الآثار المركبة للجائحة، يمكن أن يكون لهذه القضية عواقب شخصية واسعة النطاق وطويلة الأجل وعميقة على جيل من الشباب في أستراليا، ولا سيما في الفئات الأكثر حرمانًا، لذلك تحقيقًا لمبدأ العدالة في الحصول على التعليم أثناء الجائحة تؤكد أستراليا على استمرار العملية التعليمية، أما في **كندا** فقد تأثر ٥.٧ مليون طفل وشاب كندي ينتظمون في المدارس الابتدائية والثانوية بإغلاق المدارس، وخاصة الطلاب من ذوي الخلفيات المحرومة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على جوانب النمو المختلفة للطلاب، والأمن الغذائي، وتدهور الصحة العقلية، والرفاهية الاجتماعية لهم، وذلك تحقيقًا لمبدأ العدالة في الحصول على التعليم أثناء الجائحة.

ومن ناحية أخرى يتوافق هذا مع **أولويات منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والتي تشير إلى عودة جميع الأطفال والشباب إلى المدرسة ويتلقون الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والرفاهية النفسية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات، والذي يبدأ بالتأكيد على استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة.

كما تتشابه دولتي المقارنة في **التأكيد على إعادة فتح المدارس مع اتخاذ تدابير السلامة والأمن اللازمة لضمان استمرارها**؛ ويرجع ذلك في **أستراليا** إلى أن الحفاظ على تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس مفتوحة أمرًا مهمًا لتعلم الأطفال ونموهم الاجتماعي والعاطفي ورفاههم وصحتهم البدنية والعقلية، إذ يستفيد الأطفال أكثر من التعلم وجهًا لوجه ويجب تجنب المزيد من الانقطاعات، حيثما أمكن ذلك؛ لما لإغلاق مراكز تعليم الطفولة المبكرة ورعايتها والمدارس من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، كما يرجع إلى الإنفاق الكبير الذي قامت به أستراليا لضمان عودة المدارس وفق التدابير الصحية اللازمة وذلك ناتج عن كونها من أقوى الاقتصادات المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تحتل المركز الثاني عشر كأكبر اقتصاد في العالم، أما في **كندا** فيرجع ذلك إلى حرص مختلف مقاطعات وأقاليم كندا لعودة الحياة المدرسية، وتمكين نظمها التعليمية من تحقيق استجابات فعالة لتداعيات الجائحة، بالإضافة إلى اقتصادها القوى الذي مكنها من توفير التمويل اللازم لتوفير التدابير الصحية اللازمة لضمان استمرار إبقاء المدارس مفتوحة لطلابها؛ حيث تمتلك كندا اليوم أحد أكبر عشر اقتصادات في العالم، وهو ما يتوافق أيضا مع **أحد أهداف منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والذي يتمثل في ضرورة عودة الالتحاق بالمدارس إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد ١٩.

وتتشابه أيضًا دولتي المقارنة في **مسئولية كل ولاية أو إقليم عن تطوير الخطط التعليمية سريعة الاستجابة وقابلة للتكيف فيما يتعلق بجائحة كوفيد١٩**، ويرجع ذلك في **أستراليا** إلى أنها دولة ديمقراطية برلمانية ذات ثلاثة مستويات من الحكومة وهي: الحكومة الفيدرالية أو الكومنولث، وحكومات الولايات/ الإقليمية، والحكومات المحلية، فهي هيكل سياسي فيدرالي، ويعد التعليم مسئولية الولاية / الإقليم، كما تُترك ميزانية المدارس الفردية للولايات / الأقاليم، أما في **كندا** فيرجع ذلك إلى أن نظام التعليم الكندي ليس نظامًا موحدًا ولكن يختلف باختلاف المقاطعات والأقاليم، وفقًا لطبيعة كل منها، كما أن نظام إدارة التعليم في كندا لامركزي؛ حيث تتولى وزارات التعليم بالإقاليم مسئولية تنظيم وتقديم وتقييم نظام التعليم بها، كما تتمتع كل مقاطعة بالمرونة اللازمة لتجربة الأفكار وتطبيق السياسات الجديدة التي تتبناها كل منها.

وكذلك تشابهت دولتي المقارنة في **تدرج التوجهات الاستراتيجية المختلفة في التعامل بفاعلية مع جائحة كوفيد ١٩، وتأثيراتها السلبية على النظام التعليمي**، بداية من التعامل بفاعلية مع بداية انتشار جائحة كوفيد ١٩ وما أدت إليه من إغلاق متكرر للمدارس، ثم تعزيز قدرتها على التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الجائحة، وأخيرًا العمل على تحقيق التعافي الفعال والعادل لجميع طلابها، وهو ما يتوافق مع أهداف **المنظورات الدولية** التي تبنتها المنظمات الدولية وفي مقدمتها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، والبنك الدولي واليونسكو واليونيسيف)؛ حيث أصبح التركيز الأكبر عالميًا هو العمل على تحقيق التعافي التعليمي من هذه الآثار السلبية، وتمكين النظم التعليمية للعودة إلى طبيعتها والتغلب على هذه الشكلات.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف:

تختلف دولتي المقارنة فيما يتعلق **بمسئولية وضع التوجهات الاستراتيجية**، ففي **كندا** تعتبر كل ولاية مسئولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد ١٩ وكيفية تحقيق التعافي التعليمي من آثارها؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الإداري بها، والذي يمنح الحق للولايات والأقاليم بوضع السياسات الخاصة بالنظام التعليمي داخل كل ولاية، حيث تتمتع كل مقاطعة بالمرونة اللازمة لتجربة الأفكار وتطبيق السياسات الجديدة التي تتبناها كل منها، أما في **أستراليا** فيتم وضع مباديء توجيهية عامة تسير عليها مختلف الولايات ويكون لكل ولاية الحرية في وضع الخطط التشغيلية داخل الولاية؛ ويرجع ذلك إلى أن إدارة النظام التعليمي بأستراليا تعد مسئولية مشتركة بين الحكومة الفديرالية ممثلة في وزارة التعليم والتدريب، وحكومات الولايات / الأقاليم ممثلة في أقسام التعليم بها، حيث تتولى الحكومة الفيدرالية المهام العامة للتعليم في البلد ككل، بينما تتولى حكومة كل ولاية إدارة وتنظيم التعليم على مستوى الولاية.

كما تتميز **أستراليا بتسهيل إجراءات منح التمويل للولايات والأقاليم المختلفة**؛ حيث ينص قانون التعليم الأسترالي على المساعدة المالية للكومنولث للمدارس، وتقديم المساعدة المالية إلى الولايات بموجب المادة ٩٦ من الدستور، وإلى الأقاليم الواقعة تحت القسم ١٢٢

من الدستور، ويفرض القانون متطلبات على الولايات والأقاليم كشرط لهذه المساعدة المالية، ويشير هذا البيان إلى نهج الحكومة الأسترالية في عدم الامتثال لشروط التمويل بموجب قانون التعليم الأسترالي ٢٠١٣، ولائحة التعليم الأسترالية ٢٠١٣؛ وذلك نظرًا للظروف المتغيرة والناتجة عن جائحة كوفيد ١٩، ومن ثم تقديم المساعدات للولايات والأقاليم لتوفير التعليم الفعال والعادل لطلابها، والقدرة على توفير التدابير الصحية اللازمة لمواجهة الجائحة، وهو ما يتوافق مع **المبدأ الأول لمنظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، إذ ينبغي للدول أن تبذل جهوداً مدروسة وأن تكرس الموارد لتوفير دعم أكثر استهدافاً للطلاب.

كما تختلف **كندا** عن **أستراليا** في **تأكيدها على التشاور والعمل مع الشعوب الأصلية، والأقليات لتلبية الاحتياجات التعليمية والفريدة لمجتمعاتهم عند وضع التوجهات الاستراتيجية**؛ ويرجع ذلك إلى تميز المجتمع الكندي بالتنوع العرقي والإثني، كما أن هناك ثلاثة قيم اجتماعية وتعليمية مشتركة إلى حد كبير تحدد المواقف الكندية تجاه التعليم العام، وأولى هذه القيم هي المساواة في الوصول، والتي ينتظر إليها على أنها إزالة الحواجز التي تحول دون التعليم بسبب اللغة أو الجنس أو العرق أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، ومن ثم عملت كندا من خلال عمليات التشاور والعمل مع الشعوب الأصلية والأقليات إلى ضمان تحقيق التعافي الفعال والعادل بين مختلف طلابها.

كما تميزت **كندا** كذلك **بالتعاون مع أولياء الأمور، ومقدمي الرعاية والمعلمين والنقابات وشركاء المجتمع لتطوير الحلول المحلية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩**؛ ويرجع ذلك إلى لا مركزية التعليم، وإسناد إدارة التعليم للولايات أو الأقاليم، وهو ما يتوافق مع **المبدأ الرابع لمنظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الذي يؤكد على تشجيع ثقافة الابتكار التعاونية بالشراكة مع المجتمعات المدرسية**؛ حيث يمكن تعلم الكثير من الشراكات المبتكرة والتعاونية بين عدد من الحكومات ومسئولي مهنة التدريس على مستوى المدرسة ومع منظماتها وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التعليم والتي ظهرت أثناء الجائحة، ويجب أن تستمر روح هذه الشراكات ويجب أن تتطور إلى ثقافة ابتكار كإرث للأزمة.

المحور الثاني: برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

أولًا ـ أوجه التشابه:

تتشابه دولتي المقارنة في **اتخاذ أشكال مختلفة من التعليم لضمان استمرار التعليم الفعال والعادل لجميع الطلاب أثناء الجائحة**؛ ويرجع ذلك في **أستراليا** إلى التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي ككل، والمعلمين، وكذلك الطلاب ومدى تأثرهم خاصة أثناء فترات الإغلاق، وخاصة الطلاب من ذوي الخلفيات المحرومة، أما في **كندا** فيرجع إلى مفهوم توحيد الموارد التعليمية والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الإتاحة؛ حيث لا ينبغي أن تتضاءل جودة البرامج واختيارها حسب المكان الذي يعيش فيه المرء.

كما تتشابه دولتي المقارنة في **اعتماد برامج التعلم عن بعد**؛ ففي **أستراليا** كان التحول إلى التعليم عن بعد أحد الحلول الفعالة لضمان استمرار التعليم أثناء الجائحة؛ وذلك نظرًا لما تتمتع به أستراليا من خبرات في مجال استخدام التكنولوجيا، وهو ما أتاح لها تنويع أساليب التعليم عن بعد، بما يتناسب مع ظروف مختلف الطلاب، ويضمن إتاحة التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، أما في **كندا** فقد عملت مختلف الولايات والأقاليم على الاعتماد على التعلم عن بعد كإجراء يمكنها من ضمان استمرار التعليم أثناء جائحة كوفيد ١٩، حيث عملت كل منها على توفير مختلف الخطط والإمكانات اللازمة لتوفير هذا النوع من التعليم، ولتمكين مختلف الطلاب من الحصول على التعليم بما يتناسب مع الظروف المختلفة لهم، وهو ما يتوافق مع **المبدأ الثاني من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، والذي يتضمن العمل على تصميم بيئية تحتية رقمية قوية، حيث أظهرت الجائحة أن أنظمة التعليم بحاجة إلى بنية تحتية قوية للتعلم الرقمي وعن بعد، كما يتوافق مع **الهدف الثالث للأولوية الثانية من منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والذي يتضمن دمج جميع المدارس للتكنولوجيا الرقمية حتى تتمكن من توفير التعلم عن بعد لطلابها.

وكذلك تتشابه دولتي المقارنة في **اعتماد التعلم الهجين**، فقد أتاحت أستراليا أشكال متنوعة من التعليم تتناسب مع مختلف الطلاب، وتتوافق مع الظروف الاقتصادية

والاجتماعية المختلفة لهم، فضلًا عن ضمان استمرار هذه الأشكال من التعليم بعد الجائحة، وهو ما يمكنهم من التعامل مع الأزمات التي قد تحدث مستقبلًا دون الحاجة إلى تعطيل العملية التعليمية مرة أخرى؛ وذلك نظرًا لما للتعليم من أهمية كبيرة في توفير القوى العاملة المتعلمة التي يحتاجها النظام الاقتصادي بصفة مستمرة، فضلًا عن أهمية استمرار التعليم الذي تقدمه أستراليا للوافدين والذي يجلب لها أرباح كثيرة، أما في **كندا** فقد كان هناك اهتمام بالتعلم الهجين، والعمل على توفير استراتيجيات متنوعة له؛ وذلك لما له من أهمية في ضمان استمرار التعليم، وتناسبه مع مختلف الظروف والخلفيات للطلاب؛ حيث يتميز المجتمع الكندي بالتنوع، كما يمكن تطبيقه باستمرار مع الجائحة أو بعدها، وبما يمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية دون الحاجة إلى تعطيل العملية التعليمية.

كما تتشابه دولتي المقارنة في **دعم الطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والمحرومة**، ففي **أستراليا** تم التأكيد على مدى الاهتمام بالطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والريفية والمحرومة، من ضمان حصولهم على التعليم الفعال والعادل لهم؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض الكثافة السكانية بأغلب مدن أستراليا مقارنة بالمساحة الشاسعة التي تتمتع بها، وهو ما أظهر وجود تحديات كبيرة في جذب القادة والمعلمين إلى المناطق الريفية وتقديم الدعم الكافي للمدارس المعزولة، أما في **كندا** يتم توفير معلمين لتقديم الدعم للطلاب في المناطق المحرومة، بالإضافة إلى تعيين طاقم دعم لتعزيز العلاقة بين المدارس والأسر، إذ يساعد هؤلاء المعلمين في إقامة روابط بين المدارس والأسر من أجل إنشاء شبكة أمان للشباب المعرضين للخطر بشكل خاص، والذين ينتمون إلى خلفيات محرومة أو الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر بسبب الجائحة، وذلك تحقيقًا لمبدأ المساواة في إتاحة التعليم للجميع دون تفرقه.

وكذلك تتشابه دولتي المقارنة في **دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب**، ففي **أستراليا** لا يقتصر الاهتمام على دعم الجانب التعليمي للطلاب فحسب، بل يتضمن أيضًا دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب؛ حتى تتمكن من الحصول على خريج ذو شخصية سوية، ومتكاملة سواء تعليميًا أو اجتماعيًا أو عاطفيًا مهما كانت الظروف والأزمات التي تمر بها؛ ويرجع ذلك إلى تأكيد رؤية النظام التعليمي باستراليا على توفير

"نظام تعليمي عالمي المستوى يشجع ويدعم كل طالب ليكون في أفضل حالاته، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو نوع تحديات التعلم التي قد يواجهها"، أما في **كندا** فقد اهتمت بعض المقاطعات بها بتقديم الدعم اللازم لطلابها، من خلال إيجاد حلول غير تقليدية، ولا تمثل عبء عليها سواء الدورات والمعسكرات الصيفية أو من خلال برنامج الدعم المدرسي، تمكنها من تلبية الاحتياجات التعليمية والصحية والاجتماعية لطلابها، ويرجع ذلك إلى تأكيد أهداف التعليم بها على: تنمية العقل؛ والإعداد المهني، والتنمية الأخلاقية والمدنية، والتنمية الفردية، كما يركز التعليم الكندي على التعليم التقدمي أو التعليم المتمحور حول الطفل، كما يرجع إلى النظام الإداري بالدولة حيث تتمتع كل مقاطعة بالمرونة اللازمة لتجربة الأفكار وتطبيق السياسات الجديدة التي تتبناها كل منها، وهو ما يتوافق مع **المبدأ الأول من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، والذي يؤكد على توفير الدعم الموجه لتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والعاطفية للطلاب، وكذلك يتوافق مع **الهدف الثاني للأولوية الثانية من منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والذي يؤكد على دمج جميع المدارس للتعلم الاجتماعي العاطفي Social–Emotional Learning في تدريسها.

كما تتشابه دولتي المقارنة في **دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة**، ففي **أستراليا** تلتزم الحكومة بضمان حصول كل طالب، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة، على التعليم بطريقة مستدامة وفعالة خلال جائحة كوفيد ١٩، وتتوفر المشورة للمدارس وأولياء الأمور لضمان استمرار الطلاب في تلقي تعديلات معقولة، والإرشاد والموارد متاحة أيضًا للمساعدة في التعلم في المنزل؛ ويرجع ذلك إلى أن الهدف الرئيسي للتعليم في أستراليا يتمثل في "يُعد تحسين النتائج التعليمية لجميع الشباب الأسترالي أمرًا أساسيًا للازدهار الاجتماعي والاقتصادي للأمة وسيساعد الشباب على عيش حياة كاملة ومنتجة ومسئولة"، أما في **كندا** فيتم التركيز على دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الطلاب الذي يحتاجون إلى دعم إضافي من أجل تحقيق التعافي العادل، الذي يعمل على توفير التعليم لجميع الطلاب، بما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم؛ ويرجع ذلك إلى أولى القيم الاجتماعية والتعليمية التي يقوم عليها النظام التعليمي والمتمثلة في المساواة في الوصول، ويُنظر إلى

المساواة في الوصول الآن في المقام الأول على أنها إزالة الحواجز التي تحول دون التعليم بسبب اللغة أو الجنس أو العرق أو الإعاقة الجسدية أو العقلية.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف:

تختلف دولتي المقارنة في **تبني بعض برامج التعليم المبتكرة وفقًا لطبيعة وأهداف كل دولة منهما**، حيث تتميز **أستراليا** بوجود **مركز التعلم من المنزل**، لتزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأولياء الأمور ببنك مركزي من الموارد وآليات الدعم والمشورة العملية، كما تم طرح جلسات التعلم الاحترافية للمعلمين وموظفي الدعم حول أفضل السبل للاستفادة من الأدوات الرقمية للتعلم عبر الإنترنت بسرعة؛ ويرجع ذلك للمساحات الشاسعة التي تتمتع بها أستراليا وانخفاض الكثافة السكانية بها، وهو ما أظهر وجود تحديات كبيرة في تقديم الدعم الكافي للعديد من المناطق الريفية والمحرومة، لذلك تظهر أهمية مركز التعلم من المنزل في ضمان توفير التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، وهو ما يتوافق من ناحية أخرى مع **المبدأ الثاني من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، والذي يتضمن العمل على تصميم بيئة تحتية رقمية قوية، حيث أظهرت الجائحة أن أنظمة التعليم بحاجة إلى بنية تحتية قوية للتعلم الرقمي وعن بعد، كما يتوافق مع **الهدف الثالث للأولوية الثانية من منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والذي يتضمن دمج جميع المدارس للتكنولوجيا الرقمية حتى تتمكن من توفير التعلم عن بعد لطلابها.

كما تميزت **أستراليا** بتبني **برنامج الأولويات الناشئة**، والذي يهدف إلى تحسين الحياة التعليمية بمختلف جوانبها، والتأكيد على أهمية تحسين رفاهية مختلف عناصر العملية التعليمية؛ وذلك لأن تحسين رفاهية عناصر العملية العليمية المختلفة يمكنهم من أداء مهامهم بفعالية، وضمان مشاركتهم الفعالة في تحقيق التعليم الفعال والعادل؛ وهو ما يتوافق مع الهدف الرئيسي للنظام التعليمي الأسترالي والذي يتمثل في "التأكيد على تحسين النتائج التعليمية لجميع الشباب الأسترالي كأمر أساسي للازدهار الاجتماعي والاقتصادي للأمة وسيساعد الشباب على عيش حياة كاملة ومنتجة ومسئولة".

وكذلك تعمل **أستراليا** على **ضمان توفير التعليم العادل لجميع الطلاب**، وذلك من خلال **وحدة العمل الفردية، وإنتاج مجموعة من الحزم التعليمية**، والتي من خلالها تتمكن أستراليا

من ضمان إتاحة التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، وبما يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لهم، وكذلك بما يتناسب مع أماكن إقامتهم، كما يضمن استمرارية التعليم سواء أثناء الجائحة أو بعدها، وهو ما يسعى إليه التعافي الفعال والعادل؛ ويرجع ذلك للمساحات الشاسعة التي تتمتع بها أستراليا وانخفاض الكثافة السكانية بها، وهو ما أظهر وجود تحديات كبيرة في تقديم الدعم الكافي للعديد من المناطق الريفية والمحرومة.

أما **كندا**، فقد تميزت بمجموعة من برامج التعليم المبتكرة التي تتناسب مع طبيعتها، وأهدافها، فقد تبنت **الأساليب الافتراضية لتقديم الخدمات الاجتماعية للطلاب، والأسر أثناء الجائحة**، والتي تعد ضرورية ومناسبة سواء من حيث الظروف التي فرضتها الجائحة وخاصة على المجتمعات المحرومة والريفية، أو من حيث تمتعها بالخصوصية والسرية، بما يشجع الطلاب وأسرهم على الاستعانة بها أكثر من غيرها من الأساليب ويفضلونها؛ ويرجع ذلك إلى القيم اجتماعية التي تتبناها كندا تجاه التعليم العام، وأولى هذه القيم هي المساواة في الوصول، والتي يُنظر إليها على أنها إزالة الحواجز التي تحول دون التعليم بسبب اللغة أو الجنس أو العرق أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، وثانيًا مفهوم توحيد الموارد التعليمية والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الوصول هذا؛ حيث لا ينبغي أن تتضاءل جودة البرامج واختيارها حسب المكان الذي يعيش فيه المرء.

وكذلك تميزت **كندا** بالتأكيد على **التعلم للتعافي**، والذي من خلاله يمكن تعويض الطلاب عن فترات الإضطراب وإغلاق المدارس، لما يتمتع به من مرونة في تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الطلاب ورفاههم كذلك، وهو ما يتوافق مع **منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والذي يؤكد على تقدم جميع المدارس خدمات شاملة لتعويض خسائر التعلم وتعزيز الرفاهية، وأن يتلقى جميع الأطفال الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم.

كما تميزت **كندا** بالتأكيد على **تعزيز الصحة النفسية والعقلية لطلابها**، حيث اهتمت كندا بالاخذ بتدابير متنوعة تسهم في ضمان تحقيق رفاهية طلابها، وتعزيز الصحة النفسية والعقلية لهم، كما أن هذه التدابير تتضمن التمويل ومشاركة الطلاب أنفسهم، وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تميزها بتنوع الأنشطة التي يمكن من خلالها تعزيز صحة الطلاب العقلية،

ورفاههم؛ ويرجع ذلك إلى تأكيد أهداف التعليم الكندي على التنمية الشاملة للمتعلم، وهو ما يتوافق مع بعض **أهداف منظور البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو**، والتي تؤكد على تعزيز النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي، ودعم الصحة الجسدية والنفسية والعقلية أصبح مترابطًا.

المحور الثالث: الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

يتضمن هذا المحور ثلاثة عناصر، وفيما يلي تناول أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بكل منها:

أ- فيما يتعلق بالموارد البشرية:

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف الخاصة بهذا العنصر فيما يلي:

أولًا ـ أوجه التشابه:

تتشابه دولتي المقارنة في **الاهتمام بدعم المعلمين وتدريبهم على أساليب التعلم عن بعد**، ففي **أستراليا** تم إتاحة التدريب المناسب للمعلمين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتصميم المحتوى التعليمي، وطرق التدريس، ودعم الطلاب، بما يمكن المعلمين من القيام بالادوار الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، كما تضمنت أستراليا الانتقال الناجح للتعليم عن بعد؛ ويرجع ذلك لما تتمتع به أستراليا من خبرات في مجال استخدام التكنولوجيا، أما في **كندا** فيجب أن يحصل المعلمون على تدريب خاص لدعم التعلم عن بعد، من خلال تقديم مجالس المدارس استراتيجيات التعلم عن بعد وتدريب المعلمين عليها، وعلى مستويات الدعم التي قد تكون مطلوبة، والاستخدام الفعال للأدوات الرقمية، وعلم أصول التدريس والتقييم الفعال، وإمكانية الوصول والتعليم المتنوع لجميع الطلاب؛ وترجع إلقاء المسئولية على مجالس المدارس إلى لا مركزية إدارة النظام التعليمي بها، حيث إن صنع القرار التعليمي يعد مسئولية المناطق التعليمية ومجالس المدارس.

وهو ما يتوافق أيضًا مع **المبدأ الثالث لمنظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، والذي يؤكد على أن المعلمين بحاجة إلى الشعور بالتمكين لممارسة مهنتهم في استخدام التكنولوجيا كجزء من تدريسهم، ويتضمن هذا أيضًا دمج التكنولوجيا في جميع دورات تدريب المعلمين، كما يتوافق مع **الهدف الثالث من الأولوية الثالثة لمنظور منظور**

البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو، والذي يؤكد على تلقي جميع المعلمين تدريبًا أو دعمًا آخر لتقديم التعليم عن بُعد.

كما تتشابه دولتي المقارنة في **الاهتمام برغبات المعلمين التدريبية**، ففي **إستراليا** يرجع إنشاء بعض المبادرات إلى أن المعلمين والقادة يرغبون في الحصول على دعم إضافي، أما في **كندا** فقد كان هناك اهتمام بتلبية احتياجات المعلمين التدريبية بناء على رغباتهم، دون فرض أنواع من التدريبات قد لا يحتاج إليها المعلمين، لذلك فهي اهتمت بتلبية رغبات المعلمين التدريبية حتى تتناسب مع احتياجاتهم، بما يوفر الوقت والأموال التي يمكن إنفاقها في توفير تدريبات ليست ذات جدوى للمعلمين؛ ويرجع ذلك في كلا الدولتين إلى الفكر الديمقراطي الذي تتبناه كل منهما، والذي يؤكد على مراعاة رغبات الأفراد، وإشباعها.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف:

تختلف **أستراليا** عن كندا في اهتمامها **بدعم قادة المدارس لتمكينهم من التعامل مع متطلبات جائحة كوفيد ١٩**، فمن خلال العديد من المبادرات والبرامج تمكنت أستراليا من تقديم العديد من الأمور التعليمية والتدريبية، والندوات وورش العمل ليس فقط للمعلمين، بل وقادة المدارس أيضًا حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليها متطلبات جائحة كوفيد ١٩، وحتى يتمكنوا من القيام بوظيفتهم في ظل الأزمات المختلفة، بالإضافة إلى الاهتمام برغبات المعلمين وقادة المدارس عن دعمهم، بما يجعل الدعم والتطوير يتناسب مع احتياجات المعلمين وقادة المدارس، فضلًا عن إتاحة الفرصة للمشاركة فيما بينهم لتبادل الخبرات وتنوعها.

بينما تختلف **كندا** في **اهتمامها بإيجاد أساليب مبتكرة في توفير العدد اللازم من المعلمين لمواجهة النقص في أعداد المعلمين**، وذلك من خلال تبنيها لأساليب مبتكرة في توفير المعلمين من خلال السماح للطلاب المعلمين من التدريس، وكذلك تعيين غير المعلمين بعد منحهم التدريب المناسب لمزاولة المهنة، وكذلك **الاهتمام بدعم الرفاهية والصحة النفسية الإيجابية للمعلمين**، وذلك من خلال تلقي المدارس تمويلًا لتنفيذ مبادرات لمعلمي المدرسة (مثل التدريب والدعم والعروض التقديمية ومجموعات التنمية المشتركة ومجتمعات الممارسة)، بالإضافة إلى مؤتمر العودة إلى المدرسة حول موضوع الرفاه

والصحة النفسية الإيجابية؛ ويرجع ذلك إلى الرخاء الاقتصادي وهو ما مكنها من توفير التمويل اللازم لمثل هذه الأساليب.

ب– فيما يتعلق بالموارد المادية:

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف الخاصة بهذا العنصر فيما يلي:

أولًا ـ أوجه التشابه:

تتشابه دولتي المقارنة في **التأكيد على ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا التي تدعم تعلم جميع الطلاب**، ففي **أستراليا** تم دعم المدارس بالأجهزة التعليمية الرقمية لمشاركتها مع طلابها الأكثر ضعفًا، بالإضافة إلى أجهزة الحاسوب المحمولة والأجهزة اللوحية، لمساعدة الطلاب على الاتصال بمواد التعلم عبر الإنترنت أو الرقمية، وذلك تحقيقًا لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من آثار جائحة كوفيد ١٩، أما في **كندا** فنتيجة لتبني مدخل التعلم عن بعد، والتعلم عبر الانترنت كان لزامًا عليها توفير الأجهزة والهواتف اللازمة للفئات المحرومة، وضمان توافر الانترنت للجميع، وذلك من أجل ضمان استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة بشكل فعال وعادل لجميع الطلاب، وهو ما يتوافق مع **المبدأ الثاني من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**، حيث يجب أن توفر المنصات الرقمية الفعالة والشاملة موارد قيمة لتجارب التعلم داخل المدرسة وخارجها والتي يمكنها، جزئيًا على الأقل معالجة عدم المساواة وتحسين فعالية التعلم للجميع.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف:

تختلف دولتي المقارنة فيما يتعلق **بنوعيات بعض الموارد المادية التي يتم دعمها**، ففي **أستراليا** تمثلت الاستجابة الرئيسية للحكومة في تطوير المعلومات والأدوات والموارد على الإنترنت؛ لدعم تعليم الطلاب، وصحتهم العقلية، ورفاههم، فقد كان التركيز الرئيسي لهذه الموارد هو توفير المعلومات والنصائح لدعم تعليم الطلاب والصحة العقلية للطلاب ورفاههم؛ ويرجع ذلك إلى العوامل الجغرافية المتمثلة في المساحات الشاسعة لأستراليا وانخفاض الكثافة السكانية بها، وما أدى إلى وجود العديد من الأماكن النائية والمحرومة والتي يصعب توفير الدعم اللازم لها، أما في **كندا** فقد كان هناك اهتمام بتعظيم الكفاءة

الرقمية للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، فقد عملت كندا منذ بداية الجائحة على دعم وتوفير الموارد المادية اللازمة لتلبية الاحتياجات الرقمية التي فرضتها الجائحة على العملية التعليمية، من منصات تعليمية ودعم للمعلمين، وتوفير الأدوات والأنشطة اللازمة، وغيرها من الموارد التي تضمن تحقيق الكفاءة الرقمية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، بما يضمن تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي، بالإضافة إلى الاهتمام بتوفير مصادر متنوعة لدعم المعلمين، حيث قامت العديد من المقاطعات بتوفير مجموعة من المصادر التي تعمل على تدعيم ومساعدة المعلمين للقيام بدورهم؛ ويرجع ذلك إلى التأكيد على القيم الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام التعليمي بكندا والتي من أهمها المساواة في الوصول إلى تعليم ذو جودة عالية.

جـ– فيما يتعلق بالموارد المالية:

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف الخاصة بهذا العنصر فيما يلي:

أولًا ـ أوجه التشابه:

تتشابه دولتي المقارنة في **توفير الدعم المالي اللازم لاستمرار العملية التعليمية**، فقد قامت **أستراليا** بتوفير أشكال متعددة من التمويل قدمتها الحكومة الأسترالية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي الفعال والعادل لنظامها التعليمي، وفي **كندا** كان هناك اهتمام بتوفير الدعم المالي اللازم لضمان استمرار العملية التعليمية، والتغلب على المشكلات التي خلفتها جائحة كوفيد ١٩، وتلبية الاحتياجات التي فرضتها الجائحة، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من جائحة كوفيد ١٩؛ وترجع قدرة الدولتين على توفير التمويل اللازم لمواجهة الآثار السلبية للجائحة، وضمان استمرار التعليم الفعال والعادل بها إلى التقدم الاقتصادي لكلا الدولتين، حيث تحتل أستراليا المركز الثاني عشر كأكبر اقتصاد في العالم، بينما تمتلك كندا اليوم أحد أكبر عشر اقتصادات في العالم.

كما تشابهت دولتي المقارنة في **التأكيد على توفير التمويل اللازم لدعم الفئات المحرومة**، ففي **أستراليا** لم تكتفي الحكومة بالدعم المالي للمدارس فحسب بل أيضًا الدعم المالي لأسر الطلاب لضمان حياة كريمة لهم، ومسكن آمن بما ينعكس على توفير المناخ المناسب لتعلم أبنائهم، ويسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنفسية لهم، وفي **كندا** تعمل

الحكومة على تقديم الدعم المالي للطلاب غير القادرين وأسرهم حتى يتمكنوا من استكمال التعليم في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، وما تسببت فيه من خسارة العديد من الأسر إلى مصدر الدخل الخاص بهم؛ حتى يمكن توفير الفرص التعليمية المناسبة لجميع الطلاب.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف:

تختلف دولتي المقارنة في **بعض أوجه الدعم المالي**، ففي **أستراليا** كان هناك اهتمام بتقديم الدعم المالي ليس فقط للمدارس الحكومية، وإنما للمدارس الخاصة أيضًا؛ حتى يتمكنوا من استمرار العمل أثناء الجائحة، وما بعدها، وكذلك لضمان أن المدارس غير الحكومية يمكنها وضع تدابير النظافة المناسبة، أما في **كندا** فقد تم توفير الدعم المالي لمواصلة توظيف المعلمين ومعلمي الطفولة المبكرة والمساعدين التربويين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم لمعالجة التعافي التعليمي؛ وذلك للتغلب على النقص في عدد المعلمين والذي جاء نتيجة للمتطلبات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ على المدارس والمعلمين.

ومما سبق يتضح، تشابه دولتي المقارنة في بعض المحاور، واختلافها في محاور أخرى نتيجة اختلاف السياقات المجتمعية لكل منهما، وبعد عرض التحليل المقارن لخبرات دولتي المقارنة في مجال تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩، يتم عرض الدروس المستفادة من خبرات دولتي المقارنة.

ثانيًا: أوجه تميز خبرات دولتي المقارنة فيما يتعلق بمجال تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩:

وفي ضوء ما سبق عرضه من تحليل مقارن بين دولتي المقارنة يتضح أن هناك أوجه تميز خاصة بكل محور من محاور تحقيق التعافي الفعال والعادل لنظام التعليم من آثار جائحة كوفيد ١٩، يمكن الاستفادة منها في وضع إجراءات مقترحة لتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي المصري من آثار جائحة كوفيد ١٩، تتمثل فيما يلي:

١- استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة:

وذلك من خلال تبني الأساليب التعليمية المناسبة للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩، والتأكيد على إيجاد سبل أكثر مرونة للتعلم، والتأكيد على دعم المدارس لجميع الطلاب لضمان توفير تعليم فعال وعادل لجميع الطلاب، مع التأكيد على توخي سبل الآمان، ومراعاة كافة التدابير الصحية لعودة المدارس والحد من انتشار الجائحة.

٢- إتاحة الفرصة للولايات والأقاليم بوضع خطط التعافي التعليمي الخاصة بالولاية:

حيث يتم وضع مباديء توجيهية عامة تسير عليها مختلف الولايات، ثم تتولى الولايات والأقاليم مسئولية وضع خطط التعافي والعودة إلى المدرسة بما يتناسب مع ظروف وإمكانات كل ولاية، ووفقًا لطبيعة الحالة الصحية بها.

٣- تدرج التوجهات الاستراتيجية المختلفة في التعامل بفاعلية مع جائحة كوفيد ١٩ وتآثيراتها السلبية على النظام التعليمي:

بداية من التعامل بفاعلية مع بداية انتشار جائحة كوفيد ١٩ وما أدى إليه من إغلاق متكرر للمدارس، ثم تعزيز قدرتها على التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الجائحة، وأخيرًا العمل على تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لجميع طلابها.

٤- تعاون وزارة التعليم مع أولياء الأمور، ومقدمي الرعاية والمعلمين والنقابات وشركاء المجتمع لتطوير الحلول المحلية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩:

بما يساعد وزارة التعليم على التعرف على الاحتياجات التعليمية للطلاب والمعلمين، وتوقعات أولياء الأمور واحتياجاتهم، وبما يجعل هذه الحلول مناسبة لطبيعة المجتمع المحلي، ومتوافقة مع تطلعات واحتياجات الشركاء، بما يسهم في تحقيقها.

٥- تنوع البرامج التعليمية لضمان استمرار العملية التعليمية:

فمن خلال تبني البرامج التعليمية المختلفة يمكن التعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩، ما بين التعليم وجهًا لوجه، أو التعليم الهجين، أو التعليم عن بعد، بما يتناسب مع الظروف المختلفة للطلاب، وبما يضمن استمرار العملية التعليمية بصورة جيدة لجميع الطلاب.

٦- دعم الطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والمحرومة:

حيث أكدت دولتي المقارنة على مدى الاهتمام بالطلاب المعرضين للخطر، وفي المجتمعات النائية والريفية والمحرومة، من حيث ضمان حصولهم على التعليم الفعال والعادل لهم، وتوفير معلمين لتقديم الدعم للطلاب في المناطق المحرومة، بالإضافة إلى تعيين طاقم دعم لتعزيز العلاقة بين المدارس والأسر، وغيرها من الأساليب التي يمكن من خلالها مساعدة الشباب المعرضين للخطر بشكل خاص، والذين ينتمون إلى خلفيات محرومة أو الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر بسبب الجائحة.

٧- دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية، والصحة النفسية والعقلية للطلاب:

فلم يقتصر الاهتمام على دعم الجانب التعليمي للطلاب فحسب، بل تضمن أيضًا دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب؛ حتى يمكن الحصول على خريج ذو شخصية سوية، ومتكاملة سواء تعليميًا أو اجتماعيًا أو عاطفيًا مهما كانت الظروف والأزمات التي تمر بها الدولة.

٨- دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة:

تلتزم الحكومة بضمان حصول كل طالب، بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، على التعليم بطريقة مستدامة وفعالة خلال جائحة كوفيد ١٩، وتتوفر المشورة للمدارس وأولياء الأمور لضمان استمرار الطلاب في تلقي تعديلات معقولة، والإرشاد والموارد متاحة أيضًا للمساعدة في التعلم في المنزل.

٩- تبني الأساليب الافتراضية لتقديم الخدمات الاجتماعية للطلاب، والأسر أثناء الجائحة:

والتي تعد ضرورية ومناسبة سواء من حيث الظروف التي فرضتها الجائحة وخاصة على المجتمعات المحرومة والريفية، أو من حيث تمتعها بالخصوصية والسرية، بما يشجع الطلاب وأسرهم على الاستعانة بها أكثر من غيرها من الأساليب ويفضلونها.

١٠- توفير التعليم العادل لجميع الطلاب:

وذلك من خلال تبني أساليب مبتكرة لضمان إتاحة التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب، وبما يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لهم، وكذلك بما يتناسب مع

أماكن إقامتهم، كما يضمن استمرارية التعليم سواء أثناء الجائحة أو بعدها، وهو ما يسعى إليه التعافي التعليمي الفعال والعادل.

١١- تبني مفهوم التعلم للتعافي:

والذي من خلاله يمكن تعويض الطلاب عن فترات الإضطراب وإغلاق المدارس، لما يتمتع به من مرونة في تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الطلاب ورفاههم كذلك؛ حيث تقدم جميع المدارس خدمات شاملة لتعويض خسائر التعلم وتعزيز الرفاهية، وأن يتلقى جميع الطلاب الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم.

١٢- دعم المعلمين وتدريبهم على أساليب التعلم عن بعد، وغيرها من أساليب التعلم التي فرضتها الجائحة:

وذلك من خلال إتاحة التدريب المناسب للمعلمين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتصميم المحتوى التعليمي، وطرق التدريس، ودعم الطلاب، بما يمكن المعلمين من القيام بالأدوار الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩.

١٣- الاهتمام برغبات المعلمين التدريبية:

حيث اهتمت دولتي المقارنة بتلبية رغبات المعلمين التدريبية حتى تتناسب مع احتياجاتهم، بما يوفر الوقت والأموال التي يمكن إنفاقها في توفير تدريبات ليست ذات جدوى للمعلمين.

١٤- دعم قادة المدارس لتمكينهم من التعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩:

وذلك من خلال العديد من المبادرات والبرامج التي تقدم لقادة المدارس حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليهم متطلبات جائحة كوفيد ١٩، وحتى يتمكنوا من القيام بوظيفتهم في ظل الازمات المختلفة.

١٥- ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا التي تدعم تعلم جميع الطلاب:

وذلك من خلال دعم المدارس بالأجهزة التعليمية الرقمية لمشاركتها مع طلابها الأكثر ضعفًا، بالإضافة إلى أجهزة الحاسوب المحمولة والأجهزة اللوحية، لمساعدة الطلاب على الاتصال بمواد التعلم عبر الإنترنت أو الرقمية، وكذلك توفير الأجهزة والهواتف اللازمة للفئات المحرومة، وذلك تحقيقًا لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية.

١٦– تنوع أشكال الدعم المالي، وأهدافه، والفئات المستهدفة منه:

فلم يقتصر على تمويل الولايات والأقاليم لتحسين العملية التعليمية بها في ظل جائحة كوفيد ١٩، بل أيضًا شمل دعم أسر الطلاب الأكثر فقرًا لضمان حياة كريمة لهم ومسكن آمن، كما أنه لم يقتصر على المدارس الحكومية فحسب، بل تضمن أيضًا دعمًا للمدارس غير الحكومية، حتى تستطيع التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، وتحقيق التعافي السريع والتمكن من عودة الحياة المدرسية كما كانت قبل الجائحة.

ومما سبق، يتبين ثراء خبرات دولتي المقارنة فيما يتعلق بمجال تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩، والتي يمكن الاستفادة منها في صياغة مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل بمصر.

وعلى ضوء ما سبق، يعرض البحث فيما يلي الجهود التعليمية التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، تمهيدًا للاستفادة من الدراسة المقارنة، وأوجه التميز لخبرات دولتي المقارنة، في وضع مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل بمصر.

القسم السادس الجهود التعليمية التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩

يتناول هذا القسم الجهود التعليمية التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، من خلال عرض السياق المجتمعي لمصر، ونبذه عن النظام التعليمي بها، وتأثير جائحة كوفيد ١٩ على نظام التعليم المصري، ثم الجهود التعليمية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، كما يلي:

أولًا السياق المجتمعي لجمهورية مصر العربية:

تقع جمهورية مصر العربية في الشمال الشرقي لقارة إفريقيا، وتطل على كل من الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط والساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر بمساحة إجمالية تبلغ مليون كم٢ تقريبًا، ومصر دولة إفريقية غير أن جزءًا من أراضيها، وهي شبه جزيرة سيناء يقع في قارة أسيا، ولمصر حدود مشتركة مع ليبيا من الغرب، ومع السودان من الجنوب، ومع فلسطين (قطاع غزة) من الشمال الشرقي، ويمر الممر المائي (قناة السويس) الذي يربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر الأراضي المصرية فاصلًا الجزء الإفريقي منها وهو الأكبر مساحة عن الجزء الأسيوي الأصغر منها، وتشكل الصحراء

غالبية مساحة مصر، ويتركز أغلب سكان الجمهورية في وادي النيل والدلتا. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، الجغرافيا والمناخ، ٢٠٢٠، ص١)

هذا، وقد وصل تعداد سكان مصر وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ١٠٢.٩ مليون نسمة (٢٠٢٢)، ما بين الريف الذي تمثل نسبة سكانه ٥٧٪ من إجمالي نسبة السكان، والحضر الذي تمثل نسبة سكانه ٤٣٪ من نسبة السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠٢٢، ص٤)، ويقدر معدل النمو السكاني لمصر بحوالي ٢.٥٦٪، وتتشكل التركيبة السكانية في مصر من ٣٣.٧٪ من السكان من سن (١٤–٠ سنة)، و١٧,٥% من السكان من سن (٢٤–١٥ سنة)، و٣٣,١% من السكان من سن (٤٩–٢٥)، و٧,٨% من السكان من سن (٥٩–٥٠)، و٧.٩٪ من السكان من سن (٦٠ وما فوقها). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اللمحة الإحصائية، السكان، ٢٠٢١، ص١)

ومن ثم يعتبر أهم مؤشر سكاني في مصر هو صغر سن التركيبة السكانية، حيث يمثل عدد السكان في الشريحة العمرية أقل من ٢٥ سنة حوالي ٥١.٢٪ من إجمالي عدد السكان، وتلك الحقيقة تلقي بتبعات على نظام التعليم تتمثل في ضرورة دعم قدرته على إتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال والشباب في سن التعليم، بالإضافة إلى نسبة السكان بالريف والتي تمثل ٥٧٪ من عدد السكان، وهو ما سبب عائقًا كبيرًا في توفير البدائل التعليمية المناسبة أثناء جائحة كوفيد ١٩، من برامج تعلم عن بعد، وتعلم عبر الانترنت، وغيرها من البدائل التي تحتاج إلى بنية تحتية رقمية قوية لمواجهة تداعيات الجائحة.

وتقسم جمهورية مصر العربية إداريًّا إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وهي المحافظات وعددها ٢٧ محافظة، تضم كل منها عددًا من المراكز والمدن والقرى، وتكفل الدولة دعم اللا مركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمنى لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية. (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: نظام الإدارة المحلية، ٢٠٢١)

والنظام السياسي في مصر طبقا لدستور ٢٠١٤ هو نظام رئاسي جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية يحكم بموجب أحكام الدستور والقانون في ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية، ويقوم النظام السياسي في مصر على أساس التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينها، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه المبين في الدستور، والسيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: النظام السياسي في مصر، ٢٠٢١)

وبذلك يتضح، توجه جمهورية مصر العربية إلى الأخذ باللا مركزية الإدارية، والمالية، بالإضافة إلى تأكيد الدستور على احترام حقوق الإنسان، وعلى الحريات، وهو ما ينعكس على ضرورة تحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي بها من الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، فقد نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ محققًا معدل نمو مبدئي ٣.٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣٪ في الفترة من ٢٠١١/ ٢٠١٤، وجدير بالذكر أنه في ضوء تداعيات تحدي فيروس كوفيد ١٩ وتأثيره على الاقتصاد العالمي أقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الأثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ نجح الاقتصاد المصري في التعامل مع الازمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي إيجابي، وجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس على تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الاجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية، والحكومة العامة، والتعليم، والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والاتصالات والنقل والتخزين، وتنامي قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعي كأهم المحركات للنمو، وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض

معدل البطالة إلى ٧.٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، مقابل ٩.٦٪ خلال الربع الثاني عام ٢٠٢٠. (وزارة المالية، ٢٠٢٢، ص٥)

ويتضح من النظر في الاقتصاد المصري إلى تزايد أهمية تحسين النظام التعليمي المصري بما يتوافق مع أهداف الاقتصاد المصري، وكذلك ركائز النمو المتنوعة، والتي تتطلب إعداد أيدي عاملة متنوعة، والتي يمكن توفيرها من خلال توافر نظام تعليم متميز قادر على تحقيق طموحات الاقتصاد المصري، وهو ما يؤكد أهمية تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل للقضاء على الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩، والقدرة على مواجهة غيرها من الأزمات المستقبلية التي قد تؤثر سلبًا على النظام التعليمي.

أما عن التعليم، فقد بلغ معدل الإنفاق على التعليم ٩.٢٪ من إجمالي الإنفاق العام للدولة، وبلغ معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ٥٥.٢٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم، وقد بلغ عدد المدارس الحكومية للتعليم العام في مصر 57.749 مدرسة، وفق الإحصائيات الرسمية للدولة، كما بلغ عدد الطلاب 24.403.924 طالب. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام، ٢٠٢٢، ص١٤٠، ١٥٨)

ومن ثم يمكن القول، إن هذا العدد الضخم يجعل من نظام التعليم المصري واحدًا من أكبر نظم التعليم في أفريقيا والوطن العربي بأكمله، وهو ما يعد تحديًا كبيرًا، ويحتاج إلى تكثيف الجهود، وحلول مبتكرة؛ من أجل الحفاظ على النظام التعليمي من الآثار السلبية لجائحة كوفيد ١٩.

ثانيًا نبذة عن النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية:

وفقًا لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في جمهورية مصر العربية، فإن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية. (قانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١: قانون التعليم، مادة٣)

ويتكون التعليم قبل الجامعي من ثلاث مراحل: المرحلة الابتدائية (٦ سنوات)، والمرحلة الإعدادية (٣ سنوات) والمرحلة الثانوية (٣سنوات)، هذا ويطلق على المرحلتين الابتدائية والإعدادية معًا (مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي)، وينتقل الطلاب الذين يجتازون امتحان

إتمام الشهادة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، بينما ينتقل الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز هذا الامتحان لمرتين متتاليتين إلى التعليم الإعدادي المهني أو يخرجون خارج نظام التعليم كليًا، وينتقل الطلاب من مرحلة التعليم الإعدادي إلى مرحلة التعليم الثانوي وذلك طبقًا لأدائهم ودرجاتهم في امتحان الشهادة الإعدادية؛ حيث يتم توزيع الطلاب إما على التعليم الثانوي العام أو الثانوي الفني، ويتأهل خريجو التعليم الثانوي العام للالتحاق بالجامعة وفق درجاتهم في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية، بينما يلتحق معظم خريجي الثانوي الفني بسوق العمل (قد يلتحق نسبة ٥٪ من المتفوقين في التعليم الثانوي الفني بالمعاهد العليا أو الجامعة). (الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨–٢٠١١/٢٠١٢)، ص٣١: ص٣٣)

أما عن إدارة التعليم في مصر، فهي تتم من خلال عدة مستويات فعلى المستوى المركزي تتولى وزارة التربية والتعليم إدارة التعليم قبل الجامعي في مصر، وهي تعد المسئولة دستوريًا عن تنظيم وتقديم خدمة التعليم قبل الجامعي من خلال تحديد: الإستراتيجيات، والخطط، والبرامج، وأولويات الإنفاق العام على التعليم، وذلك تماشيًا مع الدستور والقوانين المنظمة، وعلى المستوى الإقليمي المحلي تتولى مديريات التربية والتعليم وإدارات التربية والتعليم مهام الإشراف على التعليم قبل الجامعي وذلك في كل محافظة، بينما يتم إدارة التعليم العالي في مصر من خلال أربعة جهات، وهي: وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، ومجلس الجامعات الخاصة، وإدارة التعليم العالي لجامعة الأزهر. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، ص١٧)

ثالثًا: تأثير جائحة كوفيد ١٩ على التعليم بجمهورية مصر العربية:

تمتلك مصر منظومة تعليمية تتسم بقدر من الضخامة والتعقيد، يعود تاريخها إلى نحو قرنين من الزمن، حيث اعتاد هذا النظام على العمل بشكل تقليدي يقوم على الاستيعاب المكثف للطلاب، والتعليم القائم على التلقين عبر الاتصال المباشر بين المعلم والطالب، ونظرًا لأن المؤسسات التعليمية كانت في مقدمة القطاعات الأكثر تأثرًا بجائحة "كوفيد ١٩"، وفي جميع دول العالم بلا استثناء، حيث أدت الجائحة إلى انقطاع أكثر من ١.٦ مليار

طفل وشاب عن التعليم، ما دفع دول العالم إلى البحث عن أساليب بديلة للحيلولة دون توقف العملية التعليمية (مرعي، إيمان، ٢٠٢٠).

فقد تمثل التحدي الأكبر لأزمة جائحة كوفيد ١٩ الذي واجهته ومازالت تواجهه نظم التعليم في الدول المختلفة وبصفة خاصة الدول النامية والآخذه في النمو ومنها جمهورية مصر العربية، التوقف عن الحضور المدرسي والتدريس وجهًا لوجه، مما تطلب منهم التغيير بين عشية وضحاها الطرق التقليدية في التعليم والتحول إلى التعليم الافتراضي، ونتج عن ذلك ارتباكًا شديدًا، كما كشف عن مدى الجاهزية من عدمه سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو البيئة التكنولوجية على الرغم من الإعلان منذ سنوات عن ضرورة التحول الرقمي ورقمنة النظم (أبو عليوة، نهلة سيد، ٢٠٢١، ص٢٤، ٢٥).

فبالرغم من شيوع استخدام الإنترنت في مصر، وإن مصر هي الدولة الأولى عربيًا من حيث عدد المستخدمين لبعض وسائل التواصل الاجتماعي، فإن العديد من المؤسسات التعليمية لم تختبر سابقًا التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، وعندما أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى الانتقال المفاجيء إلى هذا النمط التعليمي لما يقرب من ٢٣ مليون تلميذ بالمدارس، أدى ذلك إلى اختبار قدرة النظام التعليمي على التكيف والاستجابة للتحديات المفاجئة (جمال، شاهيناز، ٢٠٢١، ص١١)

ومن ثم يتضح، تأثير جائحة كوفيد ١٩ على انتظام الحضور المدرسي، والتدريس وجهًا لوجه، وإغلاق المدارس لفترات طويلة، بالإضافة إلى ضرورة التخلي عن النظام التقليدي الذي يتناسب مع الأعداد الكبيرة للطلاب في النظام التعليمي المصري، وضرورة البحث عن حلول بديلة تساعد على تجاوز الأزمة دون الحاجة إلى تعطيل العملية التعليمية مرة أخرى.

وبعد عرض السياق المجتمعي لجمهورية مصر العربية، ونبذة عن النظام التعليمي بها والذي يتميز بالمجانية، وتنوع مساراته في المرحلة الثانوية، وإدارته التي تتميز بتعدد مستوياتها، ثم تناول تأثير جائحة كوفيد ١٩ على النظام التعليمي المصري، تتناول الدراسة فيما يلي الجهود التعليمية التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩.

رابعًا: الجهود التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد ١٩:

مع بداية الموجة الأولى من جائحة كوفيد ١٩ تم تعليق الدراسة في جميع المدارس في ١٥ مارس ٢٠٢٠، وتم صياغة استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استمرار العملية التعليمية وصحة الطلاب والعاملين والتواصل بين الطلاب والمعلمين، والتي كان من أهم ملامحها:

١- إطلاق التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد.

٢- توفير محتوى رقمي ثري على المكتبة الرقمية وبنك المعرفة المصري.

٣- إنشاء العديد من قنوات اليوتيوب.

٤- إنشاء قنوات فضائية تعليمية.

٥- استبدال التقييم التقليدي في سنوات النقل بإجراء الطلاب لأبحاث ومشروعات بحثية ورفعها إلكترونيًا.

٦- إنشاء فصول افتراضية وتحميل كل الطلاب والمدرسين على منصة Edmodo.

٧- التمكن من إجراء الامتحانات القومية للثانوية العامة والدبلومات الفنية من خلال تدابير احترازية صارمة: تقليل عدد الطلاب لكل لجنة، مداخل تعقيم، الاستخدام الإجباري للكمامات والقفازات، والتعقيم اليومي للمدارس (مجاهد، محمد، ٢٠٢٠، ص١٢).

وخلال العام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، تم تنفيذ خطة التباعد الاجتماعي مع وضع معايير تتناسب مع كل مرحلة حيث تمت التوصية بذهاب الفصول الدراسية من رياض الأطفال وحتى الصف الثالث الابتدائي إلى المدرسة يوميًا، وطلاب الصفوف الأخرى في حدود يومين أسبوعيًا حسب ظروف كل مدرسة وكثافة الطلاب في الفصل الواحد، غير أنه مع بداية الموجة الثانية للجائحة أصدر وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الدوري رقم (٩) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٢٠، بِشأن نظام التقييم والدراسة خلال الفترة المتبقية من الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، تضمن الكتاب الدوري عدة قرارات وجاءت كالتالي:

١– عدم احتساب الأيام الباقية من الفصل الدراسى الأول ضمن أيام الغياب – لمن يرغب فى ذلك – مع استمرار فتح المدارس أمام الطلاب الراغبين فى الحضور واستمرار العمل بمجموعات التقوية.

٢– على المدرسة توجيه الطلاب من الصف الرابع الابتدائى وحتى الصف الثالث الإعدادى لمتابعة قناة مدرستنا (١)، وطلاب المرحلة الثانوية لمتابعة قناة مدرستنا (٢) وإعلامهم بمواعيد بث القنوات التعليمية لمتابعة مراجعة المناهج الخاصة بهم، بالإضافة إلى مساعدتهم فى الدخول على المنصات الرقمية الخاصة بهم.

٣– استمرار الدراسة لمدة ثلاثة أسابيع من اليوم، على أن تكون امتحانات الفصل الدراسى الأول لصفوف النقل بدءًا من يوم الأحد الموافق ١٠ يناير ٢٠٢١ وحتى نهاية الفصل الدراسى الأول ليكون هناك مساحة كافية لإعداد جداول امتحانية تتيح تطبيق الإجراءات الاحترازية من خلال التباعد الاجتماعي بين الصفوف.

٤– يكون تقييم الطلاب طبقًا لمحتوى المقرر حتى نهاية الفصل الدراسى الأول كامًلا من خلال اختبار تحريرى وفق مواصفات الورقة الامتحانية المعدة لذلك سلفًا بلجان امتحانية مراقبة ومؤمنة، ومن الصف الرابع الابتدائى وحتى الصف الثانى الإعدادى تُعقد الامتحانات على مستوى المدرسة، والصف الثالث الإعدادى تُعقد الامتحانات على مستوى المديرية، وتعقد امتحانات الصفين الأول والثانى الثانوى إلكترونيًا حسب جدول سوف تعلنه الوزارة لاحقًا (الكتاب الدوري رقم (٩)، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

غير أنه تم تعديل مواعيد الخريطة الزمنية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ واستكمال العام الدراسي وبدء اختبارات الفصل الدراسي الأول يوم السبت الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٢١، بهدف منح الطلاب الفرصة الكافية لمراجعة مناهج الفصل الدراسي الأول واستئناف الدراسة ١٠ مارس.

وبالنسبة للموجة الثالثة للجائحة تم اتخاذ قرار من وازرة التربية والتعليم بتقييم الطلاب من خلال امتحان موحد على ثلاثة أشهر مارس وأبريل ومايو، وذلك في المواد التابعة للوزارة فقط، ويتم تقييم باقي المواد وفقًا لما تتخذه كل مدرسة على أن يتم حساب المتوسط لدرجة كل تلميذ في هذه الشهور، وبعد ذلك تم صدور قرار مفاجئ بإنهاء الدراسة لمرحلة

التعليم الأساسي يوم ٢٨ أبريل ٢٠٢١ (وذلك للمرحلة الابتدائية وسنوات النقل من المرحلة الإعدادية) (أبو عليوة، نهلة سيد، ٢٠٢١، ص٢٤، ٢٥).

ومع بداية العام الدراسي الجديد ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ أصدر وزير التربية والتعليم كتابًا دوريًا بشأن التدابير والإجراءات الاحترازية ضد فيروس كوفيد ١٩ لبدء العام الدراسى الجديد، وينص الكتاب الدورى على أنه فى ضوء الخطة الوقائية للعام الدراسى الجديد ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ والتى أقرتها وزارة الصحة والسكان، وقطاع الطب الوقائى، يتعين على كافة المديريات والإدارات التعليمية والمدارس تحميل وطباعة الخطة الوقائية للعام الدراسى الجديد، والتى تم تحميلها على الموقع الإلكترونى للوزارة، وتعميمها وتوزيعها على الإدارات والمدارس، كما ينص الكتاب الدورى على تشكيل لجنة على مستوى المديرية والإدارة والمدرسة، بالتنسيق مع إدارات التربية البيئية والسكانية؛ لنشر الوعى بالإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كوفيد ١٩، والتنسيق مع مديرية الصحة لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، ويؤكد الكتاب الدورى على الالتزام بما جاء بالكتاب الدورى رقم (١٨) بتاريخ ١٧/ ٨/ ٢٠٢١، والكتاب الدورى رقم (٢٧) بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٢١؛ بشأن متابعة تلقى اللقاح ضد فيروس كوفيد ١٩ للعاملين بالتربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١)

وبالنظر إلى الجهود المبذولة من جانب الدولة لمواجهة تحديات جائحة كوفيد ١٩، يتضح أن هناك بعض الملاحظات على هذه الجهود يمكن عرضها على النحو التالي:

١- أظهر واقع التطبيق للقرارات الصادرة عن وازرة التربية والتعليم غياب إعداد وتدريب المعلمين على التحول الرقمي، واستخدام الأساليب المناسبة للتدريس عن بعد.

٢- تضارب القرارات ففي يوم السبت ٢٦ يناير ٢٠٢١ تم التأكيد على أن الامتحانات ستتم في موعدها المحدد دون أي تغيير، ثم تم اتخاذ قرار بإغلاق المدارس في نفس الأسبوع يوم الخميس ٣١ يناير ٢٠٢١، وهذا يوضح وجود بعض التضارب في اتخاذ القرارات ويؤثر سلبًا على الحالة النفسية للطلاب، وأسرهم، وأيضًا أدى إلى هدر في الجهد والوقت والمال؛ حيث كانت المدارس بدأت بالفعل في الاستعداد للامتحانات مما يتطلب ذلك من إجراءات كثيرة تتعلق بعمليات الطباعة، والتصوير، والإجراءات الاحترازية، وغيرها.

٣- ظهر بشدة التفاوت الطبقي في التعليم، وتسبب إغلاق المدارس في تفاقم مشكلة عدم تكافؤ الفرص في التعليم، وأثر بشكل كبير على الفئات المهمشة في البيئات الأكثر فقرًا في المجتمع المصري، فالإغلاق حتى ولو كان مؤقتًا يؤثر بصورة كبيرة على الطلاب الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة وأسرهم.

٤- الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانية الانتفاع بمنصات التعلم الرقمية، وهذا يتمثل في غياب الانتفاع بالتكنولوجيا أو ضعف الربط بالإنترنت، مما يعد عائقًا أمام التعلم عن بعد لبعض فئات المجتمع المصري.

٥- بالنسبة لما تم اتخاذه في الموجه الأولى من تقييم الطلاب من خلال الأبحاث فقد عانت كثير من الأسر وخاصة في المدارس الحكومية من صعوبة القيام بذلك مما أدى إلى زيادة العبء عليهم واللجوء إلى بعض المنتفعين من الأزمات وتم إنجازها بمقابل مادي.

٦- كما صاحب إغلاق المدارس تضارب في كثير من الأمور منها مدة الإغلاق وكيفية التقييم، وظهر هذا بشكل أكبر في أثناء تفشي الموجة الثانية من الجائحة بالرغم من الخبرة التي سبق اكتسابها من الموجة الأولى (أبو عليوة، نهلة سيد، ٢٠٢١، ص٣٠، ص٣٢).

ومما سبق يتضح، أنه بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة الموجات المختلفة لجائحة كوفيد ١٩، إلا أنها لم تراع بعض الأمور التي يمكن للباحث إيجازها فيما يلي:

١- تم فرض العديد من الإجراءات والقرارات للتصدي للموجات المختلفة لجائحة كوفيد ١٩، على المستوى المركزي دون النظر إلى اختلاف الامكانات والموارد ما بين المناطق الحضرية، والريفية والمناطق المحرومة، كذلك لم ينظر إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي للطلاب وأسرهم، ولم يتم توجيههم إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تجاوز القصور في الامكانات المادية اللازمة لتنفيذ الإجراءات التي تم اتخاذها مثل المنصات الإلكترونية، أو تطبيق التقييم عن طريق الأبحاث، وغيرها، فلم تهتم الدولة بالطلاب في الأماكن المحرومة والنائية، أو الطلاب من الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة، لضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فقد تم التعامل مع كل الطلاب على أساس أنهم متماثلين في الإمكانات والقدرات.

٢- بالرغم من أن الجائحة قد كشفت العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ونقص شديد في الإمكانات التكنولوجية إلا أنه لم يتم إتخاذ إجراءات لعلاج أوجه القصور هذه.

٣- لم يكن هناك خطة واضحة منذ بداية الجائحة للتصدي للتحديات التي تفرضها الجائحة بدليل التضارب المستمر في القرارات مع كل موجة من موجات الجائحة.

٤- لم تعمل الدولة على تدريب المعلمين على المتطلبات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ مثل أساليب التعلم عن بعد، أو أساليب التقييم التي تم فرضها، حتى يمكنهم الإلمام بها وتطبيقها بصورة سليمة.

٥- بعد انتهاء الموجات الثلاثة الأولى للجائحة، تم بداية العام الدراسي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بشكل طبيعي دون النظر إلى ما فقده العديد من الطلاب في العامين السابقين من جوانب التعليم المختلفة الناتج عن عدم استقرار الدراسة بهما، والتفكير في كيفية تعويض ما فقده الطلاب، حتى لا يؤثر على مستواهم التعليمي في العام الحالي، بالرغم من فقد معظم الطلاب وقتًا تعليميًا كبيرًا وقد لا يكونون مستعدين للمناهج الدراسية التي كانت مناسبة للعمر والصف قبل الجائحة، وسوف يحتاجون إلى تدابير علاجية للعودة إلى المسار الصحيح، ولكن ذلك لم يحدث.

٦- لم يتم وضع أية خطط مستقبلية لكيفية مواجهة مثل هذه الأزمات في المستقبل دون الحاجة إلى إغلاق المدارس مرة أخرى، أو تعطيل العملية التعليمية.

وبعد عرض جهود جمهورية مصر العربية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، والملاحظات والأمور التي لم يتم مراعاتها خلال التصدي للجائحة، وفي ضوء خبرات دولتي المقارنة والإطار النظري فيما يتعلق بإجراءات تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩، تقدم الدراسة فيما يلي مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل في النظام التعليمي المصري بما يتوافق مع السياق المصري.

القسم السابع الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩ بجمهورية مصر العربية

في ضوء مدخل «بناء المرونة»Resilience–Building Approach، وفي ضوء الدراسة النظرية للتعافي التعليمي الفعال والعادل من جائحة كوفيد ١٩، وفي ضوء التحليل المقارن لخبرة أستراليا وكندا، وفي ضوء واقع الجهود المصرية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩، يمكن الخروج بإجراءات مقترحة للدراسة، لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل من آثار جائحة كوفيد ١٩، والأزمات والأوبئة التي قد تحدث مستقبلًا بما يتوافق مع السياق المصري.

أولًا فيما يتعلق بالمحور الأول: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة:

تتمثل الإجراءات المقترحة المتعلقة بهذا المحور ما يلي:

١– إقرار مجموعة من التوجهات الاستراتيجية الواضحة على المستوى الوطني لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل:

تتناول تنظيم العملية التعليمية للتعامل مع جائحة كوفيد ١٩، وغيرها من الأوبئة والأزمات التي قد تؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية، وتؤثر سلبًا عليها، من حيث تنظيم سير الدراسة أثناء الجائحة، وتوفير الدعم اللازم للموارد البشرية، والمادية، والمالية، والامتحانات والتقييمات، على أن تتضمن هذه التوجهات ما يلي:

أ– ضمان استمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة، وذلك من خلال تبني الأساليب التعليمية المناسبة للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد ١٩، والتأكيد على إيجاد سبل أكثر مرونة للتعلم، والتأكيد على دعم المدارس لجميع الطلاب لضمان توفير تعليم فعال وعادل لجميع الطلاب، مع التأكيد على توخي سبل الآمان، ومراعاة كافة التدابير الصحية لبقاء المدارس مفتوحة والحد من انتشار الجائحة.

ب– تدرج التوجهات الاستراتيجية المختلفة في التعامل بفاعلية مع جائحة كوفيد ١٩ وتآثيراتها السلبية على النظام التعليمي، بداية من التعامل بفاعلية مع بداية انتشار الجائحة وما أدى إليه من إغلاق متكرر للمدارس، ثم تعزيز قدرة المدارس على التعامل مع

المتغيرات التي فرضتها الجائحة، وأخيرًا العمل على تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لجميع طلابها.

جـ- مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في صياغة هذه التوجهات، من أجل التعرف على الاحتياجات التعليمية للطلاب والمعلمين، وتوقعات أولياء الأمور واحتياجاتهم، وبما يجعل هذه الحلول مناسبة لطبيعة المجتمع المحلي، ومتوافقة مع تطلعات واحتياجات الشركاء، بما يسهم في تحقيقها.

د- مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المديريات والإدارات التعليمية، ولمختلف الطلاب وأسرهم، حتى يمكن تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل لمختلف الطلاب، وذلك من خلال توفير الدعم البشري والمادي والمالي لهم.

٢- قيام المديريات التعليمية بوضع خطط التعافي التعليمي الخاصة بكل محافظة:

حيث تقوم كل مديرية بوضع خطة التعافي التعليمي، في ضوء التوجهات الاستراتيجية العامة التي تتضعها الدولة، وبما يتناسب مع ظروف وإمكانات كل محافظة، ووفقًا لطبيعة الحالة الصحية بها.

٣- وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع الأوبئة والأزمات التي قد تواجه النظام التعليمي مستقبلًا:

تنطلق من الخبرات التي تم اكتسابها من التعامل مع أزمة كوفيد ١٩، وتطبيق دروس الجائحة بعد انحسارها، وأن تبنى على النتائج التي تحققت بالفعل، وعدم تكرار التجارب الفاشلة، وعلى استخدام الأدلة الوطنية والدولية كوسيلة للتحسين المستمر للتعليم والتعلم، وهذا يشمل أدلة من إصلاحات التعليم والمبادرات والبحوث في البلدان الأخرى، على أن تكون هذه الاستراتيجية واضحة ومحددة وقابلة للتطبيق عند حدوث أيًا من الأوبئة أو الأزمات المستقبلية بدون التأثير السلبي على النظام التعليمي وتعطيل العملية التعليمية مستقبلًا، وتتضمن القدرة على التنبؤ، وتتضمن مختلف جوانب العملية التعليمية وعناصرها، ويشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة من العملية التعليمية.

ثانيا: فيما يتعلق بالمحور الثاني: برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

تتمثل الإجراءات المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

١- تبني برامج تعليمية مبتكرة تضمن استمرار العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد ١٩ أو غيرها من الأوبئة والأزمات:

من خلال توفير مختلف الأنواع التي تتناسب مع الاحتياجات والظروف والإمكانات المختلفة سواء للمديريات التعليمية والإدارات والمدارس، كما تتناسب مع الطلاب وأسرهم، ولعل من أنسب البرامج التعليمية، التعلم عن بعد، والتعليم الهيجين، والتعليم وجهًا لوجه بالمدارس، وهي الأنواع الأنسب والتي تتناسب مع مختلف الظروف والطلاب، مع مراعاة أن يتم توفير المتطلبات البشرية والمادية والمالية اللازمة لتطبيق مثل هذه البرامج، وأن تتصف بالاستمرارية بعد الجائحة.

٢- تبني نهج التعافي التعليمي، وتقديم جميع المدارس تعليمًا علاجيًا (تعويضي) Remedial Education:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ- إعطاء كل مدرسة الأولوية للمتعلمين خاصة الأكثر ضعفًا وحرمانًا والأكثر تضررًا من عمليات الإغلاق: أولاً عن طريق تتبع أولئك المعرضين لخطر عدم العودة إلى المدرسة وتقديم التحويلات النقدية المشروطة للأسر الأشد فقراً على غرار ما حدث من الحكومة في برنامج دعم العمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة؛ ثانيًا، من خلال ضمان أن المدارس تقدم برامج تعليمية تعويضية.

ب- استخدام المعلمون التعافي التعليمي مع الطلاب بعد أي استراحة من التعلم، سواء بعد أشهر الصيف أو بعد الاضطراب الناجم عن جائحة، من أجل تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، وتعويض خسائر التعلم وتعزيز الرفاهية، وأن يتلقى جميع الطلاب الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم أثناء فترات الإغلاق أو عدم استقرار العملية التعليمية بشكل عام، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المبتكرة مثل توفير التعلم عن بعد، والقنوات التعليمية تظل مستمرة خلال فترات الصيف، بالإضافة إلى الدورات التدريسية الصيفية للطلاب لمدة

عامين متتاليين على الأقل، ومعسكرات تعليمية لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية "الذين يواجهون صعوبات أو يحتاجون إلى تعليم علاجي"، وتتوفر هذه البرامج على أساس تطوعي، بناءً على اختيار أولياء الأمور والمدارس ويتم تصميمها بناءً على احتياجات الطلاب وحالاتهم الخاصة.

جـ- إعداد المعلمين لمثل هذا النهج من خلال مجتمعات التعلم المهنية وإتاحة الفرص لمشاركة الممارسات الفعالة.

٣- تكوين منظومة متكاملة للتعلم عن بعد:

وذلك للتحول إليها في أي وقت عند حدوث أي أزمات تحول دون القدرة على استمرار العمل بالمدارس، من خلال توفير مركز دعم التعلم عن بعد، بالإضافة إلى توفير العديد من منصات التعلم عن بعد، وتوفير تدريب المعلمين باستخدام منصات موحدة، وتحديد الأدوار والمسئوليات.

٤- دعم الرفاهية الاجتماعية والعاطفية، والصحة النفسية والعقلية للطلاب:

حيث لا يتضمن نهج التعافي الجوانب التعليمية فقط، ولكن لابد أن يشمل الرفاهية الاجتماعية والعاطفية والصحة النفسية والعقلية للطلاب، وذلك من خلال أخذ مجموعة واسعة من العوامل في الاعتبار بما في ذلك: الاستقلال، والثقة بالنفس واحترام الذات، والمواقف تجاه أنفسهم والآخرين، والقدرة على الاتصال وبناء العلاقات مع أقران وبالغين مألوفين وغير مألوفين، والشعور بالانتماء، والقدرة على إدارة العواطف في مجموعة متنوعة من المواقف، وكذلك من خلال توفير موارد الصحة العقلية والرفاهية للطلاب وأسرهم (على سبيل المثال: الأخصائيون الاجتماعيون، ومستشارو التوجيه، وما إلى ذلك)، وكذلك الدعم الأكاديمي (على سبيل المثال: برامج التدخل للطلاب ذوي الأداء الضعيف، وبرامج التوجيه)، والمساعدة التكنولوجية، والدعم الطبي (على سبيل المثال: إعادة التأهيل، وخدمات التدخل المبكر والرفاهية).

٥- دعم الطلاب المعرضين للخطر، والمدارس في المناطق النائية والمحرومة:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ- وضع خطط لرصد التغيرات والتطورات والتقدم في المدرسة من خلال جمع البيانات وإعداد التقارير (على سبيل المثال: حضور الطلاب والتسجيل في التعلم عن بعد).

ب- تبني أساليب مبتكرة تهدف إلى مساعدة الطلاب المعرضين للخطر وفي البيئات النائية والريفية الفقيرة والمحرومة، حيث يتم ذلك عن طريق وجود قاعدة بيانات تتضمن المناطق الأكثر فقرًا في مصر، كما تتضمن إرسال كل مدرسة لأسماء الطلاب ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة، والطلاب المعرضين للخطر للإدارات التعليمية لاتخاذ اللازم.

جـ- توفير قنوات اتصال عبر الإنترنت، وكذلك أرقام للتليفون يمكن التواصل من خلالها أثناء الأزمات، حتى يمكن تقديم الدعم اللازم لهم، سواء بتوفير معلمين لهم، أو توفير الإمكانات المادية والمالية اللازمة لهذه المدارس وللطلاب المعرضين للخطر، وكذلك من خلال تقديم المطبوعات التي يحتاجها الطلاب الذين لا يستطيعون الحصول على الإنترنت، حتى يمكن تحقيق التعافي الفعال والعادل لكل الطلاب من الآثار السلبية للجائحة.

٦- دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي:

من خلال وضع خطط للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، لضمان المساواة في الوصول إلى فرص التعلم، علاوة على ذلك، يجب على المدارس تحديد الطلاب المتأثرين بالجائحة، والذين يحتاجون إلى دعم إضافي، وبالنسبة للطلاب الذين يحتاجون إلى تعديلات لدعم تعلمهم (على سبيل المثال، خطط التعليم الفردي، وخطط دعم السلوك).

ثالثًا فيما يتعلق بالمحور الثالث: الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

تتمثل الإجراءات المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

١- تدريب مديري المدارس لتمكينهم من التعامل مع المتطلبات التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩:

وذلك من خلال تقديم العديد من الدورات التدريبية وورش العمل التي يقوم بها العديد من المتخصصين في مختلف المجالات الفنية والإدارية لتقديمها لمديري المدارس حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الجديدة التي فرضتها عليهم متطلبات جائحة كوفيد ١٩، وحتى يتمكنوا من القيام بوظيفتهم في ظل الازمات المختلفة.

٢– تدريب المعلمين على أساليب التعلم عن بعد، وغيرها من أساليب التعلم التي فرضتها الجائحة:

وذلك من خلال إتاحة الدورات التدريبية وورش العمل المناسب للمعلمين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتصميم المحتوى التعليمي، وطرق التدريس، ودعم الطلاب، حتى يتمكن المعلمين من القيام بالأدوار الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، سواء عن طريق المديريات والإدارات التعليمية، أو عن طريق عمل إتفاقيات مع كليات التربية، بالإضافة إلى دمج التكنولوجيا في جميع دورات تدريب المعلمين، والمزيد من المنصات التعاونية ومشاريع التعلم المهنية التي تمكن المعلمين من تطوير كفاءاتهم التربوية الرقمية من خلال عملية التعلم من الأقران.

٣– عقد البرامج التدريبية بناءً على رغبات المديرين والمعلمين التدريبية:

ويكون ذلك من خلال استبيانات، أو استطلاعات رأي على موقع وزارة التربية والتعليم، أو مواقع المديريات التعليمية، حتى يمكن تلقي رغبات المعلمين التدريبية، إذ إن الاهتمام بتلبية احتياجات المديرين والمعلمين التدريبية بناء على رغباتهم، دون فرض أنواع من التدريبات قد لا يحتاج إليها المديرين والمعلمين، حتى تتناسب مع احتياجاتهم، بما يوفر الوقت والأموال التي يمكن إنفاقها في توفير تدريبات ليست ذات جدوى للمديرين والمعلمين.

٤– توفير العدد اللازم من المعلمين لمواجهة النقص في أعداد المعلمين:

وقد قامت الوزارة بالإعلان عن مسابقة لتعيين ٣٠ ألف معلم لمرحلة رياض الأطفال، وكذلك الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الإبتدائية، كما يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية ممن يؤدون الخدمة العامة، بالإضافة إلى تعيين خريجي كليات التربية وكليات الآداب والعلوم الحاصلين على دبلوم تربوي للعمل بالحصة للتغلب على النقص، خاصة مع تطبيق الإجراءات الاحترازية من تباعد اجتماعي وتقليل أعداد الطلاب بالفصول، وتقسيم المدارس لفترات متعددة.

٥- دعم المدارس بالموارد المادية (خاصة التكنولوجية) اللازمة لتطبيق البرامج التعليمية المختلفة والمستحدثة التي تضمن التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب:

وذلك من خلال دعم المدارس بالأجهزة التعليمية الرقمية لمشاركتها مع طلابها الأكثر ضعفًا، بالإضافة إلى أجهزة الحاسوب المحمولة والأجهزة اللوحية، لمساعدة الطلاب على الاتصال بمواد التعلم عبر الإنترنت أو الرقمية، وتزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية اللازمة، وذلك تحقيقًا لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية، وكذلك توفير الأجهزة والهواتف اللازمة للفئات المحرومة، فلابد أن يشمل جزء من ميزانية المدارس تجهيز المدارس بأحدث الأجهزة الرقمية، وبنية تحتية تكنولوجية قوية.

٦- إنشاء قنوات أتصال عبر الأنترنت لدعم المعلمين:

مثل إعادة إحياء فكرة برنامج المعلمون أولًا، وكذلك الاستفادة من برنامج ميكروسوفت تيمز، وإنشاء صفحات رسمية على فيسبوك، بحيث تستخدم هذه القنوات في تقديم أفكارًا رائعة للدروس المرتبطة بالمناهج المختلفة، ومصادر التعلم اللازمة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والمشورة للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، كذلك تتضمن نصائح للمعلمين حول أساليب التعلم الجديدة، كما تتيح للمعلمين الفرصة لمشاركة أفكارهم، وتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات.

٧- إنشاء قنوات أتصال لدعم الطلاب:

سواء من خلال القنوات التعليمية التليفزيونية (مثل قنوات مدرستنا ١، و٢)، أو عبر الإنترنت، تتضمن شروح لمختلف المواد التعليمية، والمعلومات اللازمة، وتقديم المشورة اللازمة للطلاب، بما يتيح الفرصة لتحقيق التعليم الفعال والعادل لمختلف الطلاب.

٨- وضع آليات للتعاون الفعال بين مختلف العناصر لتحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل:

يتم من خلالها توفير أشكالًا متنوعة من التعاون منها: التعاون بين المعلمين داخل المدارس؛ والتعاون عبر المدارس؛ والتعاون عبر المديريات والوزارة؛ والتعاون بين المدارس والإدارات التعليمية؛ والتعاون بين أنظمة التعليم والوكالات الأخرى مثل الصحة والعمل.

٩- تخصيص التمويل وفقًا للأولويات التي يحتاجها تحقيق التعافي التعليمي الفعال والعادل:

حيث يتم تحديد الأولويات من خلال:

أ- خطط التعافي التي تضعها وزارة التربية والتعليم، والمديريات التعليمية.

ب- وفقًا للبيانات التي تحصل عليها الوزارة من المدارس والإدارات التعليمية بمختلف المحافظات.

على أن تتضمن هذه الأولويات توفير التعليم الفعال بجميع أنحاء الجمهورية، كما تتضمن توفير الموارد المادية لجميع المدارس بمختلف المحافظات، بالإضافة إلى تقديم الدعم لأسر الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة، وكذلك التمويل اللازم لتوفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطبيق الأساليب التعليمية المبتكرة التي فرضتها الجائحة، حتى يمكن التعامل بها أثناء وبعد انتهاء الجائحة، وكذلك توفير التمويل اللازم لتوفير الموارد اللازمة للإجراءات الاحترازية الصحية اللازمة للحفاظ على استمرار المدارس مفتوحة، وآمنة، والتمويل اللازم لتدريب المعلمين.

مراجع البحث

أولًا المراجع العربية:

١- أبو عليوة، نهلة سيد (٢٠٢١): إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كوفيد ١٩ باستخدام معايير ايني INEE (- نظرة تحليلية)، مجلة الإدارة التربوية، العدد الواحد والثلاثون، يوليو، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

٢- بن يعقوب، مجد الدين أبو طاهر (٢٠٠٥): القاموس المحيط، الطبعة: الثامنة، ٢٠٠٥، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٣- البنك الدولي (٢٠٢١): تعزيز التعافي: كيفية تعامل الطلاب والأنظمة مع الوضع المعتاد الجديد في التعليم، متاح على: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/ramping-recovery-how-students-and-systems-are-tackling-new-normal-education ، تاريخ النشر ٢٠٢١/٩/١٢

٤- البنك الدولي (مايو ٢٠٢٠): جائحة كوفيد ١٩: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات (ملخص تنفيذي)، البنك الدولي.

٥- جمال، شاهيناز (مارس ٢٠٢١): الارتقاء بالعملية التعليمية من خلال المنصات الإلكترونية في ظل تداعيات جائحة (كوفيد – ١٩)، تقرير موجز (رؤى على طريق التنمية)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

٦- جمهورية مصر العربية (٢٠٢٠): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، الجغرافيا والمناخ.

٧- جمهورية مصر العربية (٢٠٢١): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اللمحة الإحصائية، السكان.

٨- جمهورية مصر العربية (٢٠٢٢): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠٢٢.

٩- جمهورية مصر العربية: قانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١: قانون التعليم.

١٠- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١١/ ٢٠١٢).

١١- عبد الرحمن، مريم شوقي، وربيع، أميرة أحمد (٢٠٢٠): أزمة جائحة كوفيد ١٩ والتوسع في التعليم الإلكتروني في مصر، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (٤)، العدد (٤٨)، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠، المركز القومي للبحوث، غزة.

١٢- عبد الله، مصطفى أحمد، وأمين، عادل حلمي (٢٠٢٠): تصور مقترح لتطبيق التعليم الهجين بمدارس التعليم الثانوي العام بمصر في ظل جائحة كوفيد ١٩ المستجد Covid-19، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ديسمبر ٢٠٢٠.

١٣- مجاهد، محمد (٢٠٢٠): جائحة كوفيد ١٩ وحقوق الطفل من أزمة إلى فرصة "تجربة منظومة التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية"، المؤتمر الإفتراضي بعنوان "جائحة كوفيد ١٩ وحقوق الطفل: من أزمة إلى فرصة"، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، المجلس العربي للطفولة والتنمية، جمهورية مصر العربية.

١٤- مجلس الوزراء (٢٠١٤): تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

١٥- مجلس الوزراء (مارس ٢٠٢١): الارتقاء بالعملية التعليمية من خلال المنصات الإلكترونية في ظل تداعيات جائحة (كوفيد – ١٩)، تقرير موجز "رؤى على طريق التنمية، يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

١٦- مرعي، إيمان (٢٠٢٠): التعليم في ظل جائحة كوفيد ١٩: الإشكاليات والآفاق المستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17004.aspx ، بتاريخ / ٢٠٢٠/١٢/١٢.

١٧- المركز المصري للدراسات الاقتصادية: أزمة منظومة التعليم قبل الجامعي، العدد الخامس، بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠.

١٨- الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٢١): مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا، مجلة بحوث التربية النوعية، ع٦٢، ١- ٢٦، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1167813

١٩- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ٢٠٢١: التدابير والإجراءات الاحترازية ضد فيروس كوفيد ١٩ لبدأ العام الدراسي الجديد ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.

٢٠- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ٢٠٢١: الكتاب الدوري رقم (٩)، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠، بشأن الدراسة في الفترة المتبقية من الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢١- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: النظام السياسي في مصر، متاح على: https://www.sis.gov.eg/section/75/85?lang=ar ، تاريخ الوصول: ٢٠٢١/١١/٢٧.

٢٢- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: نظام الإدارة المحلية، متاح على، https://sis.gov.eg/Story/121290?lang=ar ، تاريخ الوصول: ٢٠٢١/١١/٢٧.

٢٣- وزارة المالية (٢٠٢٢): التقرير المالي الشهري، تقرير إحصائي دوري يصدر عن وزارة المالية كل شهر (الملخص التنفيذي)، القاهرة، يونيو.

٢٤- اليونسكو (٢٠٢١): الآثار السلبية لإغلاق المدارس، متاح على: https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse/consequences ، تاريخ الوصول: ٢٠٢١/١١/١٩.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

25- Abas, N., Kalair, E., Dilshad, S., & Khan, N. (2021). Impact of COVID-19 pandemic on community lifelines. Continuity & Resilience Review.

26- Anderson, M. & Et al (2008): OECD Improving School Leadership Activity Australia: Country Background Report, Australian Council for Educational Research (ACER), © Commonwealth of Australia.

27- Arora, Anil (2022): COVID-19 in Canada: A Two-year Update on Social and Economic Impacts, Canada's Best Diversity Employers, Statistician of Canada, Canada.

28- Australian Government (January 2022): National Framework for Managing COVID-19 in Schools and Early Childhood Education and Care.

29- Australian Human Rights Commission (2020): Impacts of COVID-19 on children and young people who contact Kids Helpline, © yourtown and the Australian Human Rights Commission 2020.

30- Béché, E. (2020). Cameroonian responses to COVID-19 in the education sector: Exposing an inadequate education system. International Review of Education, 66(5), 755-775.
31- Bonal, X., & González, S. (2020). The impact of lockdown on the learning gap: family and school divisions in times of crisis. International Review of Education, 66(5), 635-655.
32- Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J. (2020). Learning at home during COVID-19: Effects on vulnerable young Australians. Independent Rapid Response Report. Hobart: University of Tasmania, Peter Underwood Centre for Educational Attainment.
33- Clark, Caitlin (2022): Ontario's Learning Recovery Action Plan for Students, Ontario Government, Canada, Available at: https://news.ontario.ca/en/backgrounder/1001622/ontarios-learning-recovery-action-plan-for-students#content, Accessed: 7/6/2022.
34- Dabrowski, A., Nietschke, Y., Taylor-Guy, P., & Chase, A-M. (2020): Mitigating the impacts of COVID-19: Lessons from Australia in remote education. Australian Council for Educational Research. https://doi.org/10.37517/978-1-74286-618-5.
35- Davies, Scott and Aurini, Janice (2021): Estimates of Student Learning During COVID-19 School Disruptions: Canada in International Context, in Children and Schools During COVID-19 and Beyond: Engagement and Connection Through Opportunity, Royal Society of Canada.
36- Department of Education (2021): Learning to Be Together Again, Support for Nunavut Schools in 2021-22, Ministry of Education, Canada.
37- Department of Education and Training (2015): Country Education Profiles "Australia", The Australian Government.
38- Department of Education, Skills and Employment (2020): COVID-19 - Resources for teachers and school leaders, The Australian Government, Available at: https://www.dese.gov.au/covid-19/announcements/covid-19-resources-teachers-and-school-leaders, Accessed, 21/5/2022.
39- Department of Education, Skills and Employment (2020): COVID-19 National Principles for School Education, Australian Government. Available At: https://www.dese.gov.au/covid-19/schools/covid-19-national-principles-school-education, Accessed 17/5/2022.

40- Department of Education, Skills and Employment (2020): COVID-19 support available to non-government schools, The Australian Government.
41- Department of Education, Skills and Employment (2021): 2021 Statement of Intent: COVID-19 and the Australian Education Act 2013, Australian Government.
42- Department of Education, Skills and Employment (2022): Emerging Priorities Program, The Australian Government, Available at: https://www.dese.gov.au/covid-19/schools/emerging-priorities-program, Accessed, 21/5/2022.
43- Department of Education, Skills and Employment (2022): Special Circumstances -School hygiene assistance fund for non-government schools, The Australian Government, Available at: https://www.dese.gov.au/payments-and-grants-schools/special-circumstances-funding/special-circumstances-school-hygiene-assistance-fund-non-government-schools, Accessed, 21/5/2022.
44- Department of Education, Skills and Employment (2022):Resources for teachers and school leaders, The Australian Government, Available at: https://www.dese.gov.au/covid-19/schools/resources-teachers-and-school-leaders, Accessed, 21/5/2022.
45- Department of Education, Skills and Employment (2022):Support for students with disability, The Australian Government, Available at: https://www.dese.gov.au/covid-19/schools#toc-support-for-students-with-disability-, Accessed, 21/5/2022.
46- Department of Foreign Affairs and Trade (2016): Australia in Brief, Australian Government.
47- Department of Foreign Affairs and Trade (2022): THE Australian Education System – Foundation Level, Australian Government, Available at: https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/australian-education-system-foundation.pdf, Accessed, 22/5/2022.
48- Dictionary.com (2022): Defitions Recovery, Available at: https://www.dictionary.com/browse/recover , Accessed 14/4/2022.
49- Education International (2020): Forward to School "Guidance, Considerations and Resources for and from Education Unions to Inform Decision-Making in Times of Covid-19", Published by Education International - July 2020.
50- Education International (2021): Learning from the Past, Looking to the Future: Excellence and Equity for All, 2021 International Summit on the Teaching Profession, A Briefing by Education International, Belgium.

51- Education International (EI) 2020: AUDITING EDUCATIONAL EQUITY in Light of the Covid-19 Pandemic "A Guide for Education Unions", Education International – Nov. 2020, Belgium, https://www.ei-ie.org/en
52- Gallagher Mackay & Et al (2021): "COVID-19 and Education Disruption in Ontario: Emerging Evidence on Impacts", Law and Society Faculty Publications, Canada.
53- Giannini, Stefania (2020): Time to roll out education's recovery package, UNESCO, Available at: https://en.unesco.org/news/time-roll-out-educations-recovery-package , Accessed, 15/3/2022.
54- Gore, J. M., Fray, L., Miller, D., Harris, J., & Taggart, W. (2020). Evaluating the impact of COVID-19 on NSW Schools. Teachers and Teaching Research Centre University of Newcastle. https://www. newcastle. edu. au/__data/assets/pdf_ file/0008/704924/Evaluating-the-impact-of-COVID-19-on-NSW-schools. Pdf.
55- Government of Canada (2022): COVID-19: Financial support for people, businesses and organizations, Available at: https://www.canada.ca/en/department-finance/economic-response-plan.html#organizations_helping_canadians, Accessed: 9/6/2022.
56- Government of Ontario (2020): Education and training "Requirements for Remote Learning", Available at: https://www.ontario.ca/document/education-ontario-policy-and-program-direction/policyprogram-memorandum-164, Accessed, 4/6/2022.
57- Heffernan, A., Magyar, B., Bright, D., & Longmuir, F. (2021). The Impact of COVID-19 on Perceptions of Australian Schooling: Research Brief. Monash University, Australia.
58- Indspire (2020): Indigenous Post-Secondary Learners and the COVID-19 Pandemic, Government of Canada.
59- International Recovery Platform (2020): Practical Lessons for Recovery from the COVID-19 Pandemic "Principles for Recovery", Japan.
60- Jah, Rosmarie., Onam, Oscar and Yameogo, Noguebzanga Jean Luc (2021): The Urgency of Reopening Schools, UNICEF, Available at: https://www.covideducationrecovery.global/stories/2021-11-01-the-urgency-of-reopening-schools/ , Accessed: 17/3/2022.
61- Kelly Crowley, Kathryn A Martin, MD: Patient education: Recovery after COVID-19 (The Basics), Dec 08, 2021, Available

at: https://www.uptodate.com/contents/recovery-after-covid-19-the-basics

62- Koleth, E (2010): Multiculturalism: a review of Australian policy statements and recent debates in Australia and overseas, Australian Parliament, Asuralia, Availble at: https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp1011/11rp06#_Toc275248116, Accessed: 22/5/2022.

63- Leman, Marc (1999): Canadian Multiculturalism, Parliamentary Research Branch, Canada.

64- Macmillan Dictionary (2022): effectiveness Definitions and Synonyms, Available at: https://www.macmillandictionary.com/dictionary/british/effectiveness , Accessed 14/4/2022.

65- Macmillan Dictionary (2022): Recovery Definitions, Available at: https://www.macmillandictionary.com/dictionary/british/recovery , Accessed 14/4/2022.

66- Maher, D. (2021). Impact of COVID-19 Lockdowns on Australian Primary and Secondary School Students' Online Learning Experiences. Social Education Research, 298-314.

67- McDaid, L. & Et al (2020): Learning through COVID-19: Maximising educational outcomes for Australia's children and young people experiencing disadvantage, Institute for Social Science Research, The University of Qweensland, Australia.

68- McNamara, L. (2021). School recess and pandemic recovery efforts: Ensuring a climate that supports positive social connection and meaningful play. Facets, 6(1), 1814-1830.

69- Ministry of Citizenship and Immigration (2013): Welcome to Canada "What you should know", Canada.

70- Ministry of Citizenship and Immigration (2021): Discover Canada "The Rights and Responsibilities of Citizenship", Canada.

71- Ministry of Education (2021): K- 12 Education Recovery Plan, Guidlines for Boards of Education and Independt School Authorities for the 2021/22 School Year, British Columbia, Canada.

72- Ministry of Education (2021): Planning for the 2021-22 School Year, Ontario, Canada.

73- Ministry of Education (2021): Revitalization Plan for Educational Success: Education Beyond the Pandemic – 2021-2022, A Plan for All Québec Students, Québec, Canada.

74- NCEE's Report from the 2021 International Summit on the Teaching Profession: Learning from The Past, Looking to The Future: Excellence and Equity for All, OECD, Education International, Department of Education USA, October 19-21, 2021.
75- Nicholas Biddle, Ben Edwards, Matthew Gray, and Kate Sollis (2020): Experience and views on education during the COVID-19 pandemic, Australian National University.
76- Nishan, F., & Mohamed, A. (2021). Emerging stronger: Policy directions for COVID-19 and beyond for public schools in the Maldives. Fulbright Review of Economics and Policy.
77- NSW Department of Education (2020): Lessons from the COVID-19 Pandemic, January – July 2020, Australia.
78- NSW Department of Education (2021): Simple guide to supporting student social and emotional wellbeing, Available at: https://education.nsw.gov.au/campaigns/inclusive-practice-hub/all-resources/secondary-resources/other-pdf-resources/simple-guide-to-supporting-student-social-and-emotional-wellbeing, Accessed: 27/5/2022.
79- Nuffic (2018): Education system Australia, version 3, May 2018, Netherlands.
80- Nuffic (2021): Education system Canada, Netherlands.
81- OECD (2015): Education Policy Outlook "Canada.
82- OECD (2020): School Education During Covid -19: Were Teachers and Students Ready? » © OECD 2020
83- OECD (2020): The impact of COVID-19 on student equity and inclusion: supporting vulnerable students during school closures and school re-openings, © OECD, 19 November.
84- OECD (2020): The Territorial Impact Of COVID-19: Managing The Crisis Across Levels Of Government © OECD.
85- OECD (2021): The State of Global Education, 18 Months into the Pandemic, September.
86- OECD-Education International (2021), Principles for an Effective and Equitable Educational Recovery, OECD Publishing, Paris.
87- People for Education (2021): Pan-Canadian Tracker: Education Strategies in response to COVID-19 (2021-2022), Available at: https://peopleforeducation.ca/pan-canadian-tracker-education-strategies-in-response-to-covid-19-2021-2022/, Accessed: 11/6/2022.

88- Stanistreet, Paul and et al (2021): Education in the age of COVID-19: Understanding the consequences, International Review of Education © UNESCO Institute for Lifelong Learning and Springer Nature B.V.
89- Tehan, Hon Dan & Et al (2019): Alice Springs (Mparntwe) Education Declaration, Education Council, Australia.
90- TEQSA (2021): Forward impact of COVID-19 on Australian higher education, Tertiary Education Quality and Standards Agency (TEQSA), Australian Government.
91- The Association of Canadian Deans of Education (ACDE) (2020): Teaching and Teacher Education for Post-pandemic Canada, Canada.
92- The Australian Institute for Teaching and School Leadership (AITSL) (2022): Australian Teacher Response "Support during changing times", Available at: https://www.aitsl.edu.au/secondary/comms/australianteacherresponse, Accessed, 21/5/2022.
93- the Oxford Advanced Learner's Dictionary (2022): Definition of recovery noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary, Available at: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/recovery , Accessed 14/4/2022.
94- The World Bank, UNICEF, and UNESCO (2021): Mission: Recovering Education in 2021, Paris, New York, Washington D.C.: UNESCO, UNICEF, World Bank.]
95- The World Fact Book: Australia, Available at, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/australia/, Accessed, 22/5/2022.
96- The World Fact Book: Canada, Available at, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/canada/, Accessed, 2/6/2022.
97- Toronto Public Health (2022): COVID-19 Guidance: Elementary & Secondary Schools, Canada.
98- UNESCO (2020): Position Paper on The UIS Survey of Formal Education and The COVID-19 Pandemic, 7th meeting of the TCG, 27-29 October 2020.
99- UNESCO (2021): One year into COVID: Prioritizing education recovery to avoid a generational catastrophe Report of UNESCO online conference, 29 March 2021, UNESCO.

100- UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education (2021): School Closures and Regional Policies to Mitigate Learning Loss due to COVID-19: A Focus on the Asia-Pacific, UNESCO-UIS, Canada.

101- UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD (2021): WHAT'S NEXT? Lessons on Education Recovery: Findings from a Survey of Ministries of Education amid the COVID-19 Pandemic, JUNE 2021, © UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD.

102- UNESCO, World Bank, UNICEF, 2021: Mission: Recovering Education in 2021.

103- UNESCO-IBE (2007): World Data on Education "Canada". 6th edition, 2006/07.

104- Vaillancourt, T. et al (2021): Children and Schools During COVID-19 and Beyond: Engagement and Connection Through Opportunity. Royal Society of Canada.

105- Vaillancourt, Tracy., Szatmari, Peter., Georgiades, Katholiki and Krygsman, Amanda (2021): The Impact of COVID-19 on the Mental Health of Canadian Children and Youth, in Children and Schools During COVID-19 and Beyond: Engagement and Connection Through Opportunity, Royal Society of Canada.

106- Van der Graaf, L., Dunajeva, J., Siarova, H., Bankauskaite, R. 2021, Research for CULT Committee – Education and Youth in Post-COVID-19 Europe – Crisis Effects and Policy Recommendations, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, Brussels.

107- Whitley, J., Beauchamp, M. H., & Brown, C. (2021). The impact of COVID-19 on the learning and achievement of vulnerable Canadian children and youth. Facets, 6(1), 1693-1713.

108- World Bank Group (2020): THE IMPACT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON EDUCATION FINANCING, MAY 2020, World Bank.

109- Xue, E., Li, J., Li, T., & Shang, W. (2021). China's education response to COVID-19: A perspective of policy analysis. Educational Philosophy and Theory, 53(9), 881-893.

110- Yukon Department of Education (2021): Yukon Kindergarten to Grade 12 Education Recovery Plan, Guidelines for Schools for the 2021-22 School Year, Canada.

111- Zaalouk, M., El-Deghaidy, H., Eid, L., & Ramadan, L. (2021). Value creation through peer communities of learners in an

Egyptian context during the COVID-19 pandemic. International Review of Education, 67(1), 103-125.

112- Zamfir, A.-M. (2020). Educational Resilience in Pandemic Times and Potential Impacts on Inequalities: the Case of Romania. Revista Romaneasca pentru Educatie Multidimensionala, 12(2Sup1).